جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمـي

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

آليات تقليل المخاطر الناجمة عن القروض البنكية في البنوك التجارية

دراسة حالة قرض استثماري منحه البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة تقرت–

من إعداد الطالب(ة): إشراف الدكتور/ السايح بوزيد

- بالنور كوثر و غيلاني شيماء خديجة

تاريخ المناقشة: 2022/06/19

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	رئيسا
د. السايح بوزيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
د. علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصادية

مذكرة ضمن متطلبات مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمـي

في ميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم اقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي

بعنوان:

آليات تقليل المخاطر الناجمة عن القروض البنكية في البنوك التجارية

دراسة حالة قرض استثماري منحه البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة تقرت–

من إعداد الطالب(ة): إشراف الدكتور/ السايح بوزيد

- بالنور كوثر و غيلاني شيماء خديجة

أعضاء اللجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د.	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	رئيسا
د. السايح بوزيد	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مشرفا و مقررا
د. علاوي محمد لحسن	أستاذ محاضر"أ"	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله الذي جعل العقل نعمة لنا

و جعل العلم واجبا علينا

و جعل النور طريق هديتنا

إلى الذي أشعل شمعة دربينا وأنارها بنصائحه و سهر على تعلمينا والذي حلم بأن أكونا قدوة لغيرنا،

حفظه الله و أطال في عمره.

" أبي الغالي "

إلى من أوصانا الرسول بها ثالثا ... و حملتنا في بطنها تسعا ... و غمرتنا بحبها و دعواتها دائما ...

إلى من الجنة تحت أقدامها . حفظها الله و رعاها.

" أمي الغالية "

إلى من نرى السعادة في أعينهم ونرتاح و نحن بينهم إلى من زاحمناهم على لبن أمي و فؤادي أبي.

"إخوتي و أخواتي"

و إلى جميع أصدقائنا و أقاربنا و أهلينا و كل من يعرفنا ولا ننسى بذكر طالبة جامعة قاصدي مرباح و

إلى من أحبنا في الله تصفح هذه الوريقات من بعدنا.

كوثـــــــــــــــر

شيمـــــــــاء

شـــــــكـــــــر

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل الذي رزقنا من العلم ما لم نكن نعلم و أعطانا القوة و المقدرة للوصول إلى هذا المستوى و إتمام عملنا المتواضع و ما التوفيق إلا بالله.

و نصلي و نسلم على خاتم الأنبياء و المرسلين صاحب الخلق العظيم محمد صلى الله عليه و سلم الذي أدى الأمانة و بلغ الرسالة و نحن على ذلك من شاهدين .

ويسرنا أن نتقدم بشكرنا الجزيل و امتنانا القدير:

إلى كل من ساهم و لو بالقليل في إنجاح هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد و نخص بالذكر أساتذتنا الكرام الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم طوال هذه السنين.

و على رأسهم الأستاذ المشرف: "السايح بوزيد "

و الذي نكن له احتراما خاصا واعترافا منا بفضله الكبير من خلال إشرافه علينا والإرشادات و النصائح القيمة التي قدمها لنا و التي أفادتنا كثيرا في بحثنا هذا متمنين له النجاح في مساره العلم.

كما نتقدم بشكرننا إلى كافة عمال و إطارات البنك الوطني الجزائري – وكالة تقرت – على المعلومات القيمة و حسن المعاملة التي تلقيناها من طرفهم.

وعلى رأسهم المدير فرع السيد: فاتح محمد

والسيد المشرف: بالحمو خالد عدلان

كوثـــــــــــــــــر

شيمـــــــــــــــــاء

ملخــص الدراسة:

تعد البنوك التجارية أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها ،ونعتبر عملية تحويل المدخرات إلى استثمارات من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية ومن هنا تظهر أهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة تزويد النشاط الاقتصادي برأس المال النقدي اللازم له، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وهكذا ومع اتساع نشاط البنوك التجارية وأهميتها وخطورة وظيفتها المتمثلة في تلقي الودائع، وإستخدامها في القروض فإن منح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها، كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملكا لها بل في الغالب أموال المودعين ،فهذا ما يجبر المصرف على ضرورة الحيطة والحذر عند تقديم القرض للغير.

إلا أن هذه البنوك تتعرض للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها وهي كثيرة ومتعددة لذلك يجب على البنك أن يحتاط ويقوم بمجموعة من الإجراءات والأساليب للوقاية من هذه المخاطر ويتجنبها وأن يكون متهيئ لهذا النوع من المخاطر لتقليل من حدتها ويتجنب الوقوع فيه مرة ثانية لبقائها واستمرارها.

الكلمات المفتاحية:

مخاطر القروض، القروض البنكية، البنوك التجارية، قروض استثمارية، بنك الوطني الجزائري BNA تقرت.

Summary:

Commercial banks are the most important channels for collecting and distributing funds by acting as intermediaries between depositors And the borrowers, whether they are natural or legal persons, through the banking operations that you carry out and are considered.

The process of converting savings into investments is one of the most important basic functions of commercial banks, hence the importance of this. The latter is considered a tool that provides economic activity with the necessary cash capital, and thus achieves development.

Thus, with the expansion of the activity of commercial banks, their importance and the seriousness of their function of receiving deposits, and using them in Loans, granting loans is the primary function of commercial banks, which is considered one of the most dangerous jobs that can be done.

She practices it, because those loans she gives are not owned by her, but mostly the depositors' money, this is what compels.

The bank is on the need to be careful and careful when providing a loan to others

However, these banks are exposed to many risks that affect their performance and activity, and they are many and varied for that.

The link must take precautions and perform a set of procedures and methods to prevent and avoid these risks and to be prepared for this type of risk and avoid falling into it again.

As these risks lead to a decline in the efficiency of the bank and threaten its survival and continuity, therefore, it must adopt methods several measures to combat these risks and reduce their severity, and this is what we discussed in our researc.

Key words:

LOAN RISKS, BANK LOANS, COMMERCIAL BANKS, INVESTMENT LOANS, NATIONAL BANK OF ALGERIA (BAN).

الفهـرس

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
إهـــــــداء	
الشـــــــكر	
المـــلخـــص	
الفـــــــهرس	ا
قائمة الجداول والأشكال والملاحق	ا
المقـدمـــــــــة	أ
الفصل الأول: نظرة عامة حول المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية و القروض البنكية	
تمـــــهيـد	1
المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية	2
المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية ومفهومها	2
المطلب الثاني: وظائف البنك التجاري	4
المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها	9
المطلب الأول: ماهية القروض البنكية	9
المطلب الثاني: معايير و إجراءات المطلب منح القروض	5_1
المطلب الثالث: سياسة الإقراض و العوامل المؤثرة فيها	20
المبحث الثالث: ماهية مخاطر القروض البنكية و إجراءات الحد منها	23
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية	23
المطلب الثاني: أنواع مخاطر القرض البنكي و طرق قياسها ونتائجها	28
المطلب الثالث: إجراءات البنك للحد من مخاطر القروض البنكية	39
المبحث الرابع: إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية وفق لجنة بازل 1و2و3	41
المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول إدارة المخاطر و مقررات لجنة بازل	41

المطلب الثاني: كيفية و أساليب تسيير مخاطر القروض البنكية	53
المطلب الثالث: أسلوب معالجة مخاطر القروض البنكية	55
خلاصـــــــــة الفصـــل	58
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لقرض استثماري منحه البنك الوطني الجزائري**BNA**– وكالة تقرت–	
تمـــــهيد	60
المبحث الأول: الدراسات السابقة	61
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية	61
المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية	65
المبحث الثاني: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري	67
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري و وكالة تقرت مع شرح هيكل التنظيم و نشاطاته	67
المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري	71
المطلب الثالث: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الوطني الجزائري	72
المبحث الثالث: دراسة حالة قرض يمنحه البنك BNA وكالة تقرت	73
المطلب الأول: تقديم ملف القرض وطرق تحليله من طرف وكالة تقرت بنك BNA	73
المطلب الثاني: دراسة مردودية المشروع و المعايير المتخذة	76
المطلب الثالث: كيفية اتخاذ القرار وإجراءات منح القرض	84
المطلب الرابع: دراسة طلب القرض	85
خلاصـــــــــة الفصـــل	87
خاتـــــــــمة	89
قائمـــــــــة المراجـــع و المـصادر	92
المـــلاحـــــــق	98

قـائمة الـجداول و الأشكـال والملاحق

رقم الجدول	عنـــــــوان الجـدول	الصفحة
(1-1)	الموجودات و أوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل1	44-43
(2-2)	الدعائم الأساسية للمقررات اتفاقية بازل 2	49-48
(01)	المصادر المختلفة لتمويل المشروع خلال السنة الأولى والثانية	77
(02)	الميزانيات المفصلة للسنة الأولى والثانية جانب الأصول- K DA -	79-78
(03)	الميزانيات المفصلة للسنة الأولى والثانية جانب الخصوم- K DA -	80
(04)	الميزانيات المختصرة للسنة الأولى والثانية جانب الأصول- K DA	81
(05)	الميزانيات المختصرة للسنة الأولى والثانية جانب الخصوم- K DA	82

رقم الشكل	عنـــــوان الشـــــكل	الصفحة
01	وظائف البنوك الأساسية	08
02	أنواع الائتمان المصرفي	13
03	معايير منح الائتمان	17
04	مراحل منح الائتمان المصرفي	19
05	أهمية السياسة الائتمانية	22
06	نموذج الائتمان 5C's	28
07	إجراءات الحد من مخاطر القروض	40
08	أسلوب معالجة مخاطر القروض البنكية	57

09	الهيكل تنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة– تقرت –	69
رقم الملحق	عنـــــوان الملـــحق	الصفحة
1	Cout d’investissment	98
2	Plans Previsionnels De Tresorerie	98
3	Plans Previsionnels Actifs	99
4	Plans Previsionnels Passifs	99

مقدمة

توطئة:

تحتل البنوك التجارية الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي، و في المفهوم التقليدي هي مؤسسة ائتمانية غير متخصصة تتولى قبول ودائع و تلتزم بدفعها عند الطلب أو بعد أجل قصير متفق عليه، كما أن لها دور كبير في دعم و تنشيط الاقتصاد و زيادة فعاليته وذلك من خلال تمتعه بخبرات عديدة في تنفيذ الأهداف و مكونات السياسة الاقتصادية لذا تعتبر القروض التي يقدمها من الأدوات المصرفية الفعالة للتنمية الوطنية، لكن هذه القروض لا تمنحها البنوك التجارية إلا وفقا لمنهجية و إجراءات المتبعة للمنح القروض.

لكن من جهة أخرى تتعرض البنوك التجارية لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض و المتمثلة في مخاطر المصرفية، فالقروض و مخاطرها وجهان لعملة واحدة فلا يكمن إيجاد قرض دون احتمال حدوث الخطر ولو كان ضئيل هذا ما جعل لازما على البنوك التجارية إيجاد أو وضع سياسة افتراضية في منح القروض تكون على درجة عالية من الدراسة من أجل تفادي أو تقليل منها أو بالأحرى إيجاد وضعية لتسييرها عند منح القرض، و من بين الوظائف التي يقوم بها هي إدارة المخاطر الائتمانية لذا فإن القرار الائتماني المدروس بدقة هو الضمان الأكبر للمصارف لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية، ولكن هناك عوامل متعددة خارجة عن إرادة المصارف و إرادة العميل كالقرارات الاقتصادية المفاجئة والتدخل الحكومي وغيرها من العوامل التي تساهم في خطر وصعوبة استردادها، لذا لا يمكن لأي بنك مهما كان درجة حرصه وكفاءة جهازه الإداري والفني تجنب حقيقة أن يصبح يعفي قروضه غير عاملة لتفادي أي خطر متوقع.

إشكالية الرئيسية:

و من أجل كل ما سبق ذكره ارتأينا طرح أو صياغة إشكالية بحثنا هذا المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الأساليب المنتهجة من طرف البنوك التجارية للمكافحة المخاطر القروض و تقليل من حدتها؟

إشكاليات الفرعية:

1/ مفهوم القروض البنكية و أنواعها وكيف يتم منحها ؟

2/ ما هي مخاطر القروض وكيف يتم قياسها ؟

3/ ما هي أهم المخاطر التي يتعرض لها البنك ؟

4/ ما هي الإجراءات و الوسائل التي يعتمدها البنك للحد من مخاطر الائتمان ؟

5/ ما هي الآليات التي يعتمدها البنك الجزائري الوطني BNA للقضاء أو الحد من مخاطر القروض؟

الفرضيات:

في ضل ما تم طرحه من تساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- تلعب البنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.
- مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته التي يقوم بها.
- أثناء منح القروض يتبع البنك سياسات احترازية لتجنب وقوع مخاطر القروض.
- تضع البنوك مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تمكنها من إدارة مخاطر القروض في ظل الحفاظ على حصة سوقية معتبرة .

أهمية و أهداف الدراسة :

- إعطاء مفهوم واسع حول البنوك التجارية والقروض البنكية ومخاطرها وعملية سيرها داخل البنك .
- دعم دراستنا في مجال تسيير القروض ومخاطرها .
- تدعيم دراستنا بالطرق الكمية لتسيير مخاطر منح القروض .
- توضيح أهم المخاطر التي يوجهها البنك وأساليب منح القروض .
- التعرف على أساليب منح القروض .
- فهم واستيعاب الطريقة التي يستطيع البنك من خلالها التعامل مع أخطار القرض و حد منها عند حدوثها بحيث لا تؤثر على البنك إلا بتقدير حقيقي ومعقول .

دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- يمثل موضوع الدراسة جزء من التخصص الذي أزاول الدراسة فيه: نقدي و بنكي؛
- إضافة معلومات جديدة تدعم البحث العلمي؛
- فضولي ورغبتي في معرفة الدور الذي تلعبه البنوك التجارية في إدارة المخاطر الائتمانية؛

- الآثار السلبية التي تترتب عن مخاطر تعثر القروض البنكية على الاقتصاد عامة و على أداء البنوك التجارية بصفة خاصة، مما يدفع بنا إلى محاولة معرفة أهم أسباب هذا التعثر لتحديد الوسائل والأساليب الفعالة في القضاء أو التقليل من هذه الظاهرة؛
- تحديد الإجراءات التي تقوم بها البنوك لتحصيل القروض و تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض و التحكم فيها أو تخفيف أثارها؛
- لأن موضوع آلية تسيير مخاطر يحظى بأهمية بالغة في الوقت الحالي خاصة في ظل تطور وظائف البنك التجاري و إصلاح وتحديث الجهاز المصرفي؛

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده و الإجابة على الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المتبناة اتبعنا:

- المنهج الوصفي: من خلال الجانب النظري من تعريفات و أنواع وغيرها.
- المنهج التحليلي: من خلال الدراسة الميدانية للبنك الوطني الجزائر BNA بوكالة تقرت و التي من خلالها نحاول إسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع بنك الوطني الجزائري و هو واحد من أهم البنوك التجارية التي أنشأت لتمويل المشاريع.

حدود الدراسة:

بغرض الإجابة على الأسئلة المطروحة في الإشكالية المقترحة، و بغية تحقيق أهداف البحث، قمنا بوضع حدود البحث كما يلي:

البعد المكاني: دراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت

البعد الزمني: من سنة 2018 إلى غاية 2021

صعوبات الدراسة:

إن أهم الصعوبات التي واجهت إنجاز هذا البحث هي:

- صعوبة الحصول على الموافقة من قبل البنك للقيام بالدراسة التطبيقية.

- صعوبة الحصول على دراسات حالة سابقة للقروض البنكية و مخاطرها حصلت على مستوى بنك الوطني الجزائري –BNA–وكالة تقرت، و على مستوى الجامعة (جامعة ورقلة) مما اضطرنا إلى التنقل إلى مختلف المكتبات الجامعية.

هيكل البحث:

قسمنا دراستنا إلى ثلاثة (03) فصول حاولنا فيها الإلمام بكل الجوانب التي يمكن عن طريقها إيجاد أجوبة كافية للإشكالية المطروحة و كذلك من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات التي انطلقنا منها للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث، نقسم الخطة المعتمدة في هذه الدراسة كالآتي:

إذ تمحور:

- الفصل الأول: في أساسيات حول البنوك التجارية والقروض البنكية.
- الفصل الثاني: في مخاطر القروض البنكية و إجراءات الحد منها.
- الفصل الثالث: و هو الجانب التطبيقي وخصصناه لدراسة ميدانية لدى البنك الوطني الجزائري – وكالة تقرت – من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني.

الفصل الأول
نظرة عامة حول المفاهيم الأساسية للبنوك التجارية

تـــــمهيد:

أصبحت البنوك التجارية تقوم بدور حيوي في تمويل الاقتصاد الوطني و لم يقتصر عملها على إيداع الأموال و سحبها فقط بل تطورت مهامها بتطور مختلف التقنيات المواكبة للتكنولوجيا التي كانت تستعملها.

إلا أن عمليات منح القروض كانت و لا زالت أكثر العمليات المالية أهمية بالنسبة للبنك التجاري نظرا للعائد الذي تحققه من خلال العمليات التمويلية الموجهة لمختلف نشاطات الاستغلال، بالإضافة لتمويل المشاريع الاستثمارية على شكل قروض تسمح بتطوير و توسيع الاقتصاد، لذا تضع البنوك مجموعة من القوانين والإجراءات تتضمنها ما تعرف بالسياسة الإقراض للبنك التجاري التي تؤطره هذه العملية من أجل تجنب الوقوع في مختلف المشاكل التي قد تسبب للبنك الكثير من المخاطر المصحوبة بعملية منح الائتمان.

و من أجل الإلمام بالموضوع ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثالثة مباحث جاءت عناوينها كالآتي:

المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية ومخاطرها؛

المبحث الثالث:ماهية مخاطر القروض البنكية وإجراءات الحد منها؛

المبحث الرابع: إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية وفق للجنة بازل 1،2 و 3؛

المبحث الأول:عموميات حول البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية و مفهومها.

البنوك بصفة عامة لها دور أساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وتلعب البنوك التجارية بصفة خاصة دور حيوي في تجميع الودائع وتوظيفها ويعد هذا واضحا في الدول المختلفة بشتى أنظمتها الاقتصادية .

أولا: نشأة البنوك التجارية:

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، حيث قام بعض التجار و المرابيين و الصاغة في أوروبا و بالذات في مدن البندقية و برشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك لمقابل إصدار شهادات إيداع اسمية، وأقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصاغة و التجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وقد أدى ذلك إلى إفلاس بعض المؤسسات، مما دفع بعض المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بيازا يلتوا، وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع إلى حساب مودع آخر والتعامل في العملات.

و إجراء المقاصة بين السحوبات التجارية ومنذ بداية القرن 18 وبفضل انتشار الثورة الصناعية في دول أوروبا برزت الحاجة إلى بنوك كبيرة الحجم وقد تأسس العديد من البنوك التي اتسعت أعمالها وأقامت فروع في كل مكان، وكان لها أثر كبير في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات[1].

ثانيا:مفهوم البنوك التجارية:

أطلقت كلمة بنوك في بداية الأمر على البنوك التي تقوم بتمويل العمليات التجارية التي تستلزم تمويل قصير الأجل يقل عن السنة الواحدة إلا أن التطورات الاقتصادية وتوسع العمليات المصرفية جعل البنوك التجارية تهتم بتقديم تمويلا لكافة الأنشطة سواء كانت صناعية أو تجارية أو خدمية أو

[1]- فؤاد توفيق ياسين،احمد عبد الله درويش،**المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية**،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان،1996،ص01.

الهيئات الخاصة أو الحكومية، و كلمة بنك هي انجليزية وليست عربية وهي مشتقة من الكلمة الايطالية والتي تشير إلى منضدة خشبية كان يجلس إليها الصرافون في مدن شمال ايطاليا في أواخر القرون الوسطى لشراء وبيع العملات واستبدالها[1].

وقد وردت عدة تعريفات للبنوك التجارية نذكر منها:

التعريف الأول: البنوك التجارية هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع، خصم الكمبيالات، شراء و بيع العملات الأجنبية، إصدار خطابات الضمان و فتح الإعتمادات، تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل بحيث يسهل تسيلها دون أي خسارة[2].

التعريف الثاني: البنك التجاري هو مؤسسة مالية تقوم بدور الوساطة بين المودعين و المقترضين، فأهم ما يميز البنك التجاري عن المؤسسات المالية هو تقديمه لنوعين من الخدمات هم:قبول الودائع وتقديم القروض المباشرة لمنشآت الأعمال و الأفراد و غيرهم[3].

التعريف الثالث:" هي المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان(الإقراض والاقتراض)إذ تستقبل ودائع الزبائن مع فتح حسابات لكل زبون تتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما تقدم القروض لهم"[4].

التعريف الرابع: البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في غالب الأحيان عن السنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات[5].

التعريف الخامس:"كذلك يقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقوم بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة، و تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج بما

---

[1]- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين سبغ آرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009، ص106.

[2]- فاتح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه – دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، رسالة ماجيستر في العلوم التسيير، جامعة الجزائر،2000-2001 ، ص 100.

[3]- محمد صالح حناوي، عبد الفتاح السلام، المؤسسات المالية- البورصة و البنوك التجارية-، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص211.

[4]- ذهيبة بلعيد، الرقابة المصرفية و دورها في أداء البنوك الجزائرية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2008/2007، ص22.

[5]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر و التوزيع عمان- الأردن، 2006، ص30.

في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات، وما ستلزمه[i] من عمليات بنكية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[1].

من خلال التعريف السابقة يمكننا القول بأن البنوك التجارية هي مؤسسات تقوم أساسا بقبول الودائع ومنح الائتمان مع تقديم خدمات بنكية متنوعة نظير تقاضيها معدلات فائدة أو عمولات محددة.

المطلب الثاني: وظائف البنك التجاري.

وتتمثل في:

I. الوظائف التقليدية لبنك التجاري:

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أساسية بالإضافة إلى خدمات أخرى ،تعتبر ثانوية نذكرها فيما يلي:

- **قبول الودائع:**

تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقترض بها المصارف التجارية أموال المدخرين وتقبل الودائع على اختلاف أنواعها ،الودائع الجارية الادخارية إذا تشكل هذه الودائع جزء الكبير من موارد البنك التجاري ويمكن سحبها بواسطة شيكات، حيث تمثل الوديعة التزام على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات وتنقسم إلى عدة أنواع:

أ –الودائع الجارية: وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم.

ب –ودائع لأجل: وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا.

ج –ودائع التوفير: وتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير[2].

- **منح القروض والسلفيات:** وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره، وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات على اختلاف أنواعها وأجالها وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الآجال المتفق عليها ويحصل على فوائد نظير ذلك.

[1]- عبد الغفار حنفي، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية –مصر، 2001، ص24.
[2]- محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2010، ص 100.

- **خلق النقود:** أن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من الودائع ليس لها وجود فعلي، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر أهم الوظائف التي توأديها المصارف التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي، و تتجسد بعملية خلق الودائع هو أن تقوم البنوك التجارية بتقديم قروض لعملائها وتزيد قيمتها في كثير عن قيمة الودائع الأولية لان المبالغ المودعة لديها من الأصل أي أنها تخلق هذه الودائع أو القروض خلق فنزيد من العرض الكلي للنقود، و تتركز هذه الوظيفة على عاملين:
  - توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها في أي وقت.
  - أما العامل الثاني فيشمل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تجعلها تتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الأخر من الودائع.

وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي:

- ✓ تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.
- ✓ إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- ✓ التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- ✓ تأجير الخزائن للعملاء ليحفظوا فيها بمنقولاته.
- ✓ إصدار خطابات ضمان.
- ✓ القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء ويحتاج لديهم الوقت و الخبرة[1].

II. الوظائف الحديثة:

لم تعد وظائف البنوك التجارية قاصرة على ممارسة المهنة التقليدية المتمثلة في إنها وسيط بين المقرضين و المقترضين بل أصبحت تقوم بوظائف عديدة يمكن إيجازها فيما يلي:

[1]- رزيقات حبيبة، برابح راوية، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة-، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف – مسيلة، 2019/2018، ص 11 و12.

* **القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب العملاء:** يقوم البنك التجاري بإصدار الأوراق المالية في شكل أسهم و سندات نيابة عن عملائه بما يشمل ذلك عمليات الاكتتاب، وتحصيل الأقساط من المكتتبين و رد الزيادة الاكتتاب إليهم ، كما ينوب عن عملائه في تلقي طلبات الشراء و البيع للأوراق المالية، أي أنه يقوم بشراء وبيع أسهم و سندات لحساب العملاء و حفظها لهم و تحصيلها في مواعد لقاء مقابل حصوله على عمولة.
* **تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:** قد يبدو أن تقديم خدمات استشارية ليس له علاقة مباشرة بطبيعة نشاط البنوك، و لكن التجارب التي مرت بها البنوك أخذت تحتم على إدارتها التفهم و الإلمام الكامل بهذه الوظيفة ، فغالبا ما يجد المسؤول على البنك نفسه كمستشار مالي لمشروع العميل، و بذلك أصبحت معظم البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها عند إنشائهم للمشروعات، باعتبار أن الفلسفة المصرفية السليمة تعتبر مصلحة البنك و مصلحة المشروع هي مصلحة مشتركة.
* خصم وتحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء:
* **ادخار المناسبات:** يقصد بادخار المناسبات تلك المدخرات التي يحتفظ بها المتعاملين في البنك لمواجهة نفقات المناسبات عينة مثل نفقات الزواج و نفقات موسم الاصطياف و غيرها و تشجع البنوك التجارية مثل هذه المدخرات عن طريق منح الفوائد مجزية لأصحابها، أو منحهم تسهيلات ائتمانية خاصة تتناسب مع مدخراتهم، و يؤدي هذا النوع من الخدمات إلى زيادة موارد البنك نتيجة لتراكم المدخرات الموسمية خاصة إذا تنوعت هذه المدخرات و ارتفع عدد المدخرين.
* **القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء:** ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة مهمتها القيام بعمليات الاستثمار نيابة عن عملائه الذين ليس لهم الوقت أو الخبرة الكافية للقيام بمباشرة هذه العمليات، ومن أهم وظائف إدارة أمناء الاستثمار إدارة الأموال للعملاء و تنفيذ وصاياهم و إدارة تركاتهم و رعاية القصر من أبنائهم و إدارة ممتلكات من يعمل منهم في الخارج.... إلخ.
* **تأجير الخزائن الحديدية للعملاء:** عقد إيجار الخزائن الحديدية ، من الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك التجاري لعملائه و تحقق هذه الخدمة فوائد كبيرة سواء للبنك التجاري أو

للعميل، فالبنك يأخذ أجره و يضم إليه عملاء جدد و العميل يستعمل الخزينة في سرية و لا يطلع أحد على أسراره وممتلكاته ولا تكون عرضة للسرقة أو الضياع.

* **بيع و شراء العملات الأجنبية:** تقوم البنوك التجارية بعمليات بيع و شراء أوراق النقد و البنكنوت الأجنبي إلى جمهور العملاء، بهدف توفير قدر كاف منها لمواجهة حاجة عملائه و كذا تحقيق ربح إذا كانت أسعار الشراء أقل من أسعار البيع.
* **خدمات البطاقات الائتمانية:** تعتبر خدمات البطاقات الائتمانية من أشهر الخدمات المصرفية التي استحدثتها المصارف التجارية، و تتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقة من البلاستيك تحتوي على معلومات العميل و بموجب هذه البطاقة يستطيع العميل أن يتمتع بخدمات العديد من المحلات المتفقة مع البنك، حيث يكون بإمكانه شراء بضائع أو دخول المطاعم بدون القيام بدفع الفوري نقدا، على أن تتم عملية السداد خلال مدة لا تتجاوز الشهر من استلامه الفواتير، و لا يدفع عميل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد[1].

سوف نوضح أهم وظائف البنوك الأساسية في الشكل التالي

الشكل رقم (1): وظائف البنوك الأساسية

[1]- د.عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، من ص 14 إلى 16.

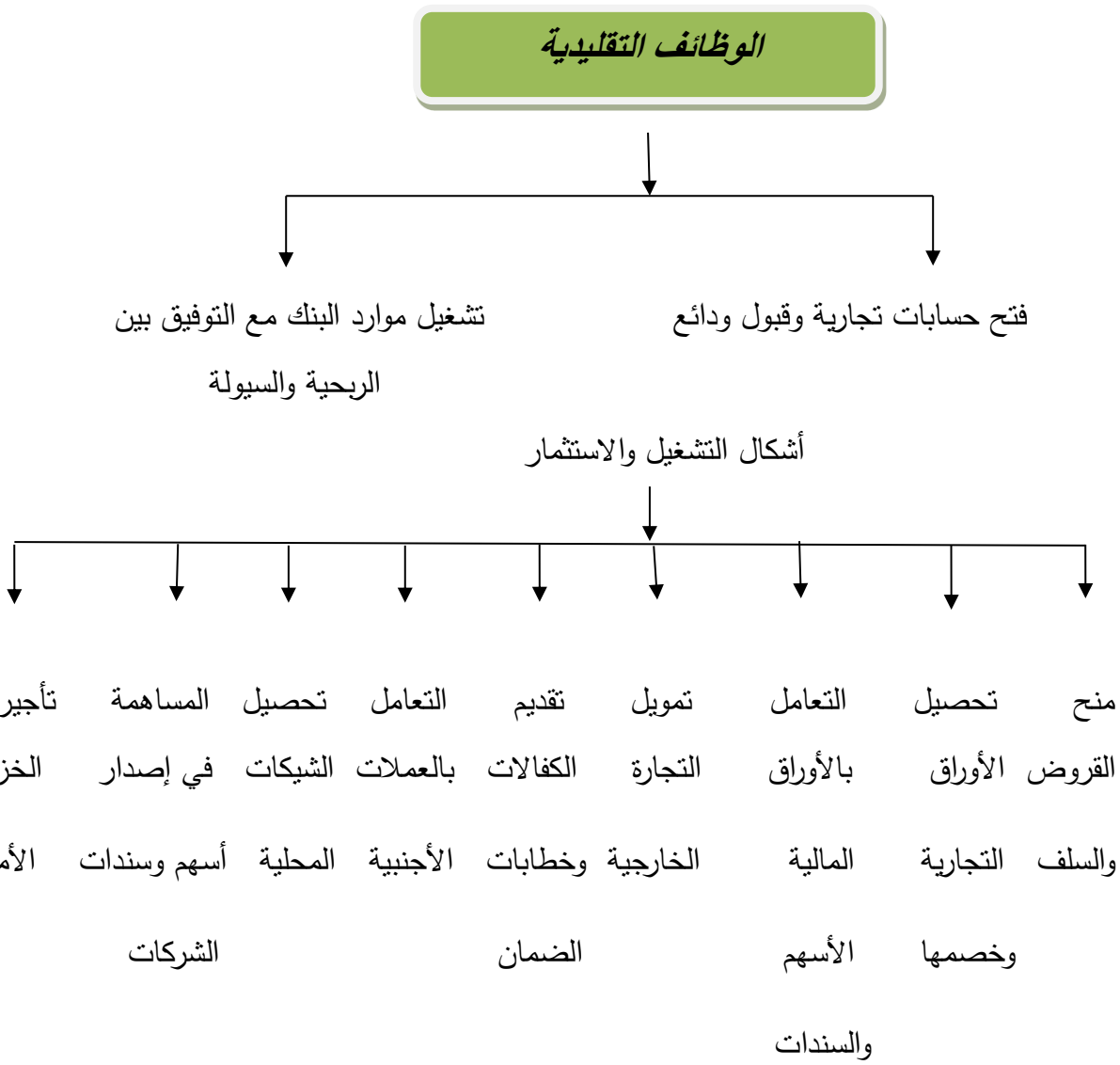
الوظائف التقليدية
فتح حسابات تجارية وقبول ودائع
تشغيل موارد البنك مع التوفيق بين الربحية والسيولة
أشكال التشغيل والاستثمار
منح القروض والسلف
تحصيل الأوراق التجارية وخصمها
التعامل بالأوراق المالية الأسهم والسندات
تمويل التجارة الخارجية
تقديم الكفالات وخطابات الضمان
التعامل بالعملات الأجنبية
تحصيل الشيكات المحلية
المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات
تأجير الخزائن الأمنية
الوظائف الحديثة
إدارة أعمال وممتلكات العملا و تقديم الاستشارات
تمويل الإسكان الشخصي بالإقراض العقاري
المساهمة في التنمية القومية

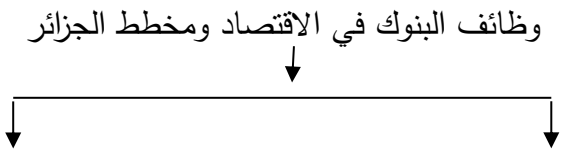

المصدر: أ. فائق الشفير، أ. عبد الرحمان السالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، عمان– الأردن، ص 32.

المبحث الثاني: عموميات حول القروض البنكية و مخاطرها

المطلب الأول: ماهية القروض البنكية

الفرع الأول: تعريف القرض البنكي

يعتبر تقديم القروض من أهم العمليات البنكية، حيث يعتبر عن كل عملية منح الثقة من طرف البنك لزبونه بناءا على ضمانات مقدمة من طرف هذا الأخير ويعتبر القرض البنكي صورة متطورة من خدمات الوساطة المصرفية وقد بدأت هذه الوساطة في شكل نقل الأموال من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز.

مفهوم القروض البنكية: لقد عرف الباحثون الاقتصاديون القروض بتعارف متعددة، يختلف مضمونها وفقا لوجهة في نظر الباحث، فإذا أخذنا معنى القرض باللغة الإنجليزية Credit نجد أنه نشأ من عبارة Credo باللاتينية، وهي تركيب لاصطلاحين:

Cre: و تعني «ثقة ".

Do: و يعني «أضع ".

و عليه فإجمالي المصطلح معناه:" أضع الثقة ".

و يعرف القرض أيضا على أنه" :مقياس لقابلية الشخص المعنوي و الاعتباري للحصول على القيام الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) إلى وقت معين في المستقبل"[1].

و عرفت القروض على أنها: "التبادل الحالي للبضائع و الممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها و المتفق عليها في المستقبل"[2].

[1]- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والطباعة، لأردن، 1999، ص 13 و ص 32.
[2]- فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 1997، ص 123.

أو بعبارة أخرى: " القروض هي تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات و المنشآت في المجمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال دفعة واحدة في تواريخ محددة و تواريخ معينة"[1].

و عرف القرض على انه: " الثقة التي يوليها البنك لعميله، بحيث يضع تحت تصرفه مبلغ المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة محددة مقابل حصول المصرف على عائد مادي متفق عليه، مع تقديم العميل عن السداد"[2].

و من خلال هذه التعارف يمكن استخلاص عناصر القرض المتمثلة في :

- **الثقة:** هي تعني درجة المخاطرة التي تتضمنها العملية.
- **مبلغ الائتمان:** و يرتبط بحجم الموارد القابلة للتوظيف لدى البنك، و مدى ملائمة العميل و قدرته على السداد.
- **الغرض من الائتمان:** هو الشيء المستخدم فيه القرض أو الائتمان كالعمليات الاستثمارية.
- **المدة:** و هي الفترة الممنوح فيها الائتمان (السداد دفعة واحدة أو السداد على دفعات.
- **المقابل:** العائد الذي يحصل عليه المصرف و يتمثل في سعر الفائدة و العمولات و المصاريف.
- **الضمانات:** وهي التي تمكن البنك من استرداد أمواله في حالة ما إذا توقف العميل عن السداد.

الفرع الثاني: أنواع القروض البنكية

تختلف القروض على حسب أجالها، و تبعا للمقترضين، و الأغراض التي تستخدم فيها، و الضمانات المقدمة، و بالتالي تبويب القروض تبعا لذلك يسهل على البنك تتبع نشاطه و بمعرفة الأسباب التي أدت إلى تقدمه أو تأخره، و مقارنة أنواع نشاطه بما تقدمه البنوك الأخرى، وفيما يلي تناول أنواع القروض المصرفية من خلال المعايير للتبويب:

1- تبويب القروض بحسب آجالها: و تقسم القروض المصرفية طبقا لهذا المعيار إلى:

1-1- قروض قصيرة الأجل: ومدتها عادة لا تزيد عن سنة وتستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشأة.

[1]- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة، مصر، 1998، ص128.
[2]- محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، 2000، ص40. 10

1-2- قروض متوسطة الآجل: ويمتد أجلها إلى خمس سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالي للمشروعات، مثل شراء آلات جديدة للتوسع بوحدات جديدة، أو إجراء تعديلات تطور من الإنتاج.

1-3- قروض طويلة الآجل: وتزيد مدتها عن خمس سنوات بغرض تمويل مشروعات الإسكان واستصلاح الأراضي وبناء المصانع، ويمكن أيضا تقسيم القروض حسب آجالها إلى:

أ. **قروض مستحقة الطلب:** أي يحق للبنك طلب سدادها أي وقت يشاء للمقترضين الحق في أدائها عندما يريدون.

ب. **قروض ممنوحة الآجل:** وتقسم إلى قروض قصيرة ومتوسطة وطويلة.

2- تبويب القروض حسب الأغراض: وتقسم القروض حسب هذا المعيار إلى:

2-1- قروض استهلاكية: وتستخدم للحصول على سلع الاستهلاك الشخصي، أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن لمدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل للمقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته وتقدم ضمانات لها.

2-2- القروض الإنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروعات كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء مهمات الصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية.

2-3- القروض التجارية: وهي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة إلى المزارعين المنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وطابعهما موسمي، وتختلف البنوك في اهتمامها بهذا النوع من القروض فمنها ما يتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها ما يفضل أنشطة أخرى[1].

2-4- القروض الاستثمارية: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات وأسهم جديدة وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض لتمويل الدورة الاستثمارية عند الطلب أو لآجل لسماسرة الأوراق المالية.

3- تبويب القروض بحسب الضمان: و تقسم إلى:

[1]- عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية لنشر والتوزيع الإسكندرية، 2003، ص 115.

3-1- قروض مضمونة:وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية، أو شخصية وبالتالي تنقسم إلي:

3. 1.1. قروض بضمان شخصي: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

3 .2 .1. قروض بضمان عيني: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين لمقرض أو قروض بضمان الأوراق المالية، ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول.

3 .2. قروض غير مضمونة: ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع إذا لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد.

4 . القروض بحسب المقترضين: تنقسم القروض وفق هذا المعيار إلى:

i. قروض للأفراد وقروض لمشركات والبنوك الأخرى.

ii. قروض للقطاع الخاص وقروض لمحكومة والقطاع العام.

iii. قروض المستهلكون وقروض للمنتجين وأصحاب الأعمال.

iv. قروض للعملاء و قروض لآخرين[1].

الشكل التالي يبين أنواع الائتمان البنكي:

الشكل رقم (2): أنواع الائتمان المصرفي

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 115- 118.

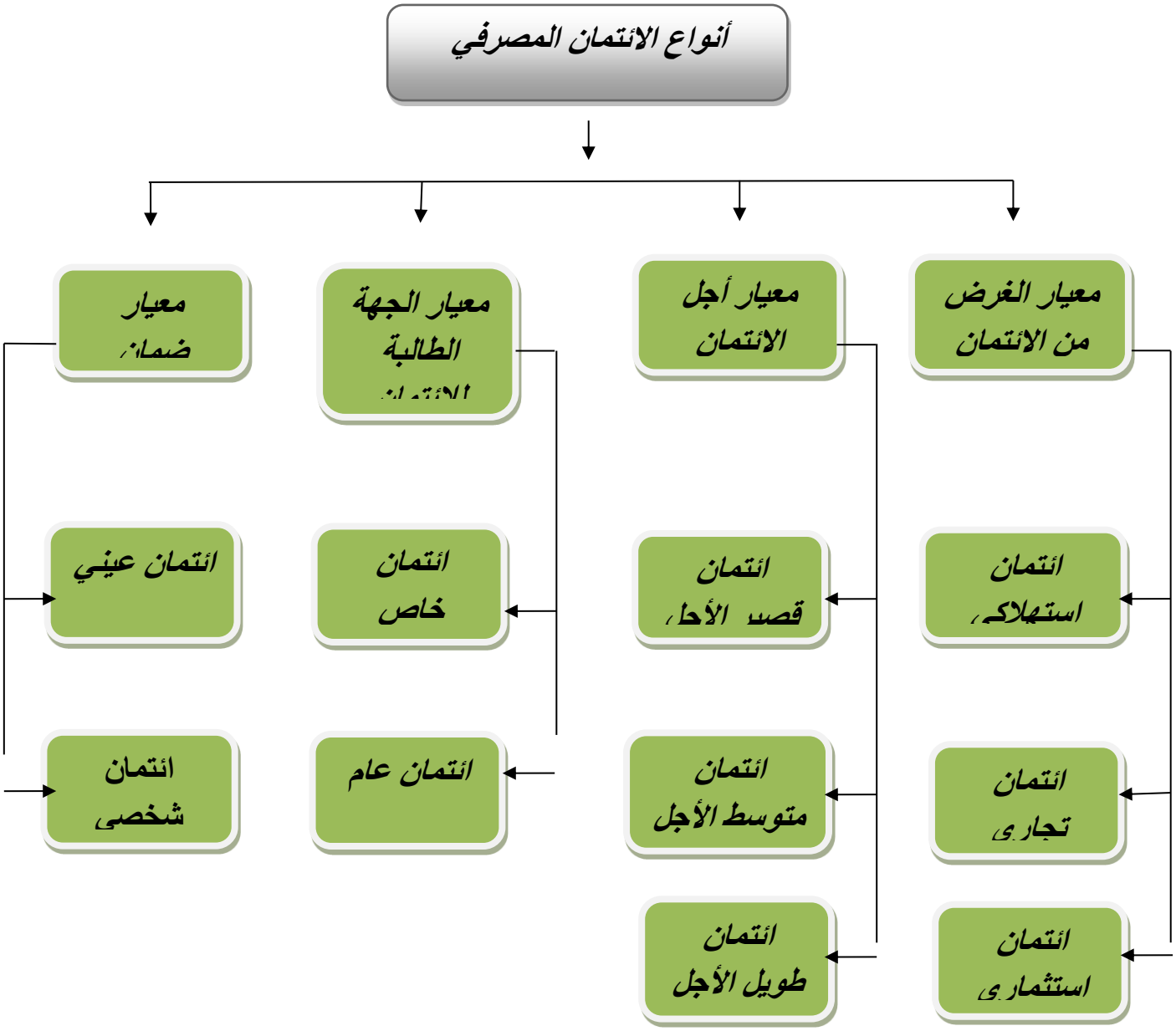

المصدر: من إعداد الطالبتين.

الفرع الثالث: أهمية القرض البنكي

تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته ولهذا تتضح لنا أهمية الائتمان والدور الذي يلعبه ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- يساعد الائتمان النقود القانونية في استحداث قدر من وسائل دفع يتناسب حجما ونوعا مع متطلبات الحياة الاقتصادية للمجتمع ، ليس هذا فحسب بل إن الائتمان قد يسمح أن يتم عن طريقه التعامل بين الأفراد دون الحاجة لاستعمال النقود.
- تلعب القروض البنكية دورا كبيرا، في زيادة كفاءة عملية تخصيص الموارد في المجتمع خاصة في مجال الاستهلاك، بحيث يسمح الائتمان للأفراد بتوزيع إنفاقهم عبر الزمن بالطريقة التي تحقق لهم إشباع كلي.
- تلعب القروض المصرفية دورا كبيرا أيضا فيما يتعلق بتحديد مستوى الدخل القومي النقدي، حيث من المتوقع أن ينخفض مستوى الدخل، إذا كان المعدل الائتماني ضئيل ويرتفع إذا كان كبيرا[1].
- اعتبار القروض المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته لذلك تتولى البنوك التجارية القروض المصرفية عناية خاصة كما تمثله من نسبة كبيرة.

- ويضاف إلى ذلك ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلى تفاقم أهمية الفوائد و العملات و ما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك و تدبير قدر ملائم من الأرباح مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة.
- وتعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الائتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول، كمية وسائل الدفع، وتلعب القروض دورا هاما في تمويل حاجة الصناعة و الزراعة.
- فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء مواد أولية ورفع أجور العمال لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الآجلة.

[1]- أ.د.زينب عوض الله، أ.د.أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، ص 82 – 84.

- كما تساعد القروض الوسطاء تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها ثم بيعها إما بالنقد أو بالأجل و باختصار تستخدم القروض في عمليات الإنتاج[1].

الفرع الرابع: مصادر القرض البنكي.

هناك عدة مصادر يمكن للبنك الاعتماد عليها للقيام بمختلف نشاطاته ويتمثل أبرزها في :

1- الودائع: هي مختف الأموال التي يحصل عليها البنك من الأفراد و الهيئات والمشروعات المختلفة والإيداعات.

وتعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل أو ودائع ادخارية أو ودائع ائتمانية المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية، وتمثل الودائع أفاقا لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الأخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الاقتصادي وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد على تطور الأعمال وتتيح أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض.

2- القروض المصرفية: تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلى الودائع، حيث يمكن لمصادر البنوك التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلى الاقتراض من المصرف المركزي باعتباره الملجأ الأخير لها، وذلك ضمن شروط معينة توضع من طرف هذا الأخير، وكذلك يمكن للبنك التجاري أن يلجأ إلى البنوك الأخرى عندما يحتاج إلى أموال للتوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة، كما يمكنه أن يلجأ إلى الاقتراض من الأسواق النقدية والمالية[2].

المطلب الثاني: معايير و إجراءات منح القروض:

تتمتع البنوك بمجموعة من المعايير والإجراءات يجب أن تتخذها وتتبعها بدقة عند منحها للقروض ومتابعتها لكي تتجنب الوقوع في المخاطر.

الفرع الأول: معايير منح القروض:

تتعرض البنوك التجارية مثل غيرها من منشآت الأعمال عند ممارسة نشاطها المرتبط بتقديم القروض و الائتمان إلى جملة من المعايير يتبعها أي بنك عند منحه القرض وتتمثل في:

[1]- د.عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 104.
[2]- إسماعيل أحمد المنشاوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 254.

1) **الشخصية:** وهي العنصر الأول أو الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية، و الشخصية التي تتمتع بها من قدم له القرض أو الائتمان عدة تحديدات رغم أنها تدور حول خصائص الفرد الأخلاقية والقيم التي تؤثر على مدى التزامها بتعهداته أمام البنك، فالأمانة والثقة والمصداقية وبعض خصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلى حجم شعور الفرد بالمسؤولية، وبالتالي حجم التزامه بسداد ديونه وعادة لا تتم التفرقة بين شخصية المقترض فيما إذا كان شخصا حقيقيا أو معنويا.
2) **القدرة:** أحد أهم العناصر التي تؤثر بمقدار المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ويضمن ذلك الأهمية النسبية التي يتمتع بها عنصر الشخصية و رغم أن القدرة تحدد مقدرة المقترض في إعادة ما اقترضه من البنك إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية المقدرة كمتغير في المخاطرة وهي تعني أهلية الشخص على الإقتراض وأنه قادرا على إدارتها إدارة حسنة سليمة.
3) **رأس المال:** من العناصر الأساسية لتحديد درجة مخاطر البنوك التجارية عند تقديمها للقروض وجود ما يمتلكه المقترض من ثروة أو ما يملكه من أسهم وسندات وأملاك وقروض طويلة الأجل قد منحها للغير ونقصد به جميع الموجودات المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها المقترض مطروحا منها المطلوبات التي بذمته وكلما زاد رأس المال كلما انخفضت مخاطرة البنك والعكس بالعكس إذ أن رأس المال يمثل قوة المقترض المالية[1].
4) **الضمان(الرهانات):**ويقصد بالضمان مقدار ما يمتلكه المقترض من موجودات منقولة وغير منقولة، والتي يرهنها لتوثيق القرض المصرفي أو شخص ضامن ذو كفاءة مالية، وسمعة أدبية مؤهلة لكي يعتمد عليها البنك التجاري في ضمان تسديد القرض الممنوح للمقترض، إذ لا يشترط إمتلاك المقترض لذلك الضمان ،بل يمكن أن يكون الضمان مملوكا لشخصا آخر وافق أن يكون ضامنا للقرض لذلك قسمت القروض بحسب ضماناتها وهناك قروض بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية أو بضمان محاصيل زراعية أو بضمان رهن عقاري أو شخصي أو بدون ضمان.
5) **الظروف:** نقصد بالظروف الظروف الاقتصادية، إلا أن الكثير منهم يناقش هذا العنصر فيتوسع ليشمل الظروف البيئية المحيطة بالمقترض ونعني بها إن الظروف هي البيئة التي

[1]- د. سامر جلدة، البنوك التجارية و التوريق المصرفي ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، ص من 142 إلى ص 144.

يعمل بها الفرد أو المنشأة المقترضة وهي تشمل كل ما يتعلق بالقطاع الذي ينتمي إليه الفرد أو المنشأة[1].

و تصنف معايير منح الائتمان حسب النسب التقديرية الموضحة في الشكل الآتي:

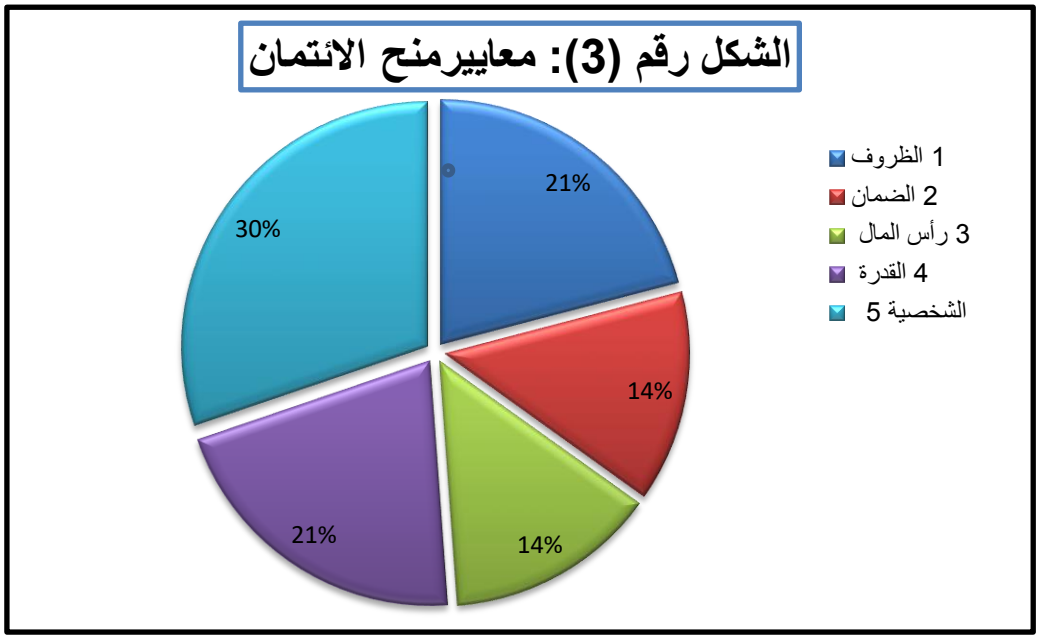

المصدر: رحيم حسين، **الاقتصاد المصرفي**، دار بهاء للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط1،2008، ص 135.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض:

تتمتع البنوك التجارية بمجموعة من الإجراءات يجب أن تتبعها عند منحها للقروض وهي كثيرة ومتعددة نذكر منها:

1.البحث عن القروض وجذب العملاء: حيث من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء و البحث عن القروض لتسويق القروض.

2.تقديم طلبات الإقراض: و تقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها في الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات[2].

3.الفرز والتصور المبدئي: و تبدأ عملية الفرز فور تقديم طلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة

[1]- حفيان جهاد، إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، دراسة استبيانية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012 ،مذكرة مقدمة للنيل شهادة الماستر في العلوم المالية، تخصص: مالية المؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012، ص 18 و ص 145.

[2]- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2012/2011 ،ص 16.

والمستوفاة للبيانات حيث يطلب استكمال المستندات، و تبدأ عملية تحليل الائتماني و إجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.

4.التقييم السابق: وتتم فيها وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير عن المنافع والتكاليف من منطلق معايير التقييم المعترف بها من إدارة البنك، و الذي يقوم بالتقييم شخص أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.

5.التفاوض: وقد تمت الإشارة إليه سابقا فالبدائل هي محدد التفاوض الذي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".

6.اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد للتوقيع .

7.سحب القرض وتنفيذ الالتزام للتمويل والمتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان إلتزام العميل بالشروط الموضوعية ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.

8.استرداد الأموال عند إستحقاق الأصل والأقساط: يتم تحصيل القرض عند إرجاع عوائد الأصل والأقساط.

9.التقييم اللاحق: والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط القوة و الضعف لتلافيها مستقبلا[1].

10.بنك المعلومات: و من الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات السجلات أو وضعها في حاسب الآلي لاستدعائها و العودة إلى البداية الأولى التي رسم فيها السياسات و وضع الأهداف و الأولويات.

11. إسترداد الأموال: من أهم الإجراءات التي تهتم بها إدارة الإقراض تحصيل القرض وفقا لجداول السداد المتفق في عقد الائتمان والضمان متابعة عملية السداد والتحصيل فإنه من الضروري فتح ملف لكل عميل توضع فيه كافة المستندات الخاصة بالقرض، أي عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض[2].

[1]- هبال عادل، نفس المرجع السابق، ص 16.
[2]- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999 ،ص 18.236

الشكل رقم(4): مراحل منح القرض البنكي

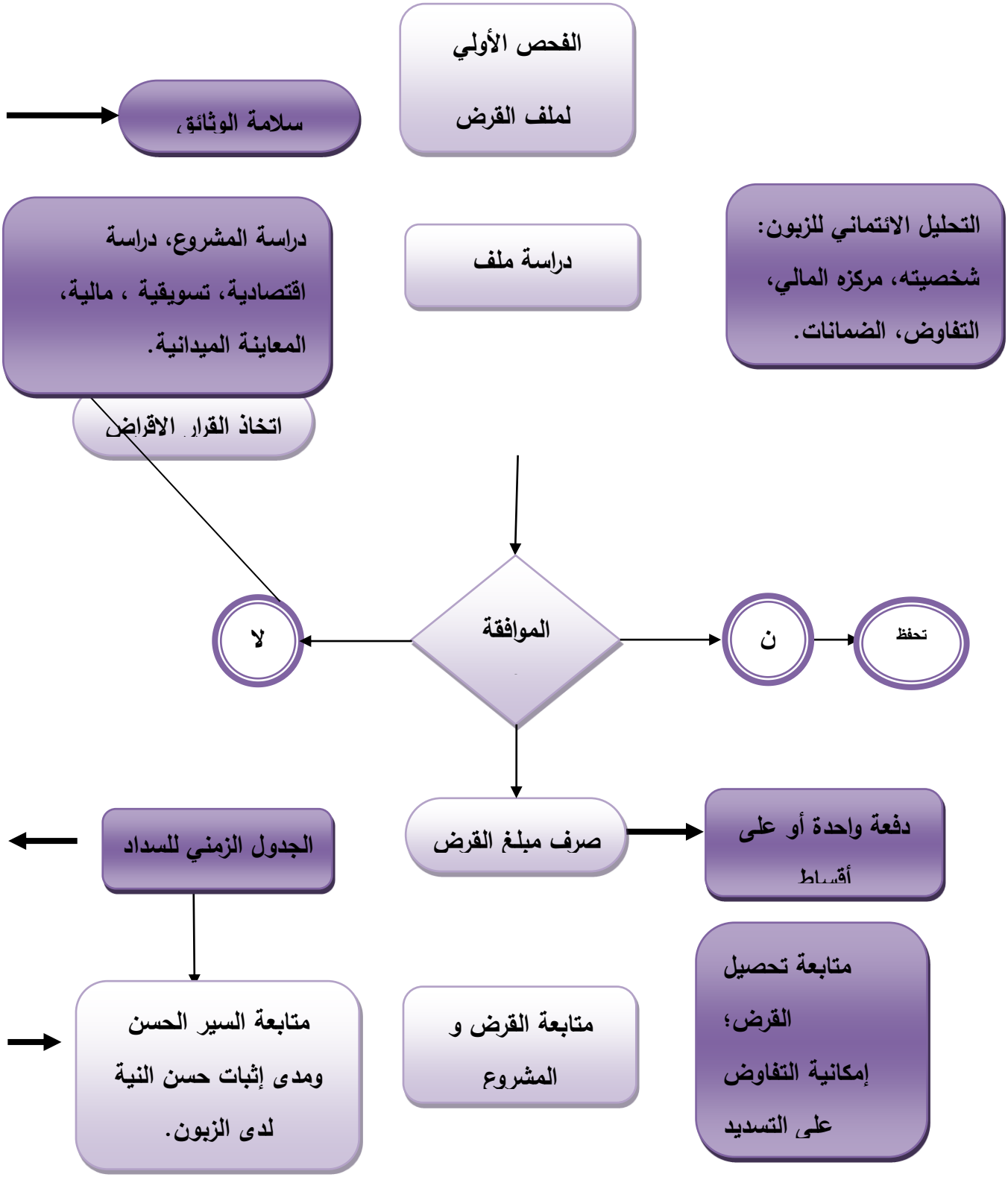

تحصيل القرض و غلق الملف

المصدر: د. رحيم حسن، الاقتصاد المصرفي، ط1، دار بهاء الدين للنشر و التوزيع، قسنطينة، 2006، ص 263,

المطلب الثالث: سياسة الإقراض والعوامل المؤثر فيها.

أولا: تعريف سياسة الإقراض:

تعرف سياسة الإقراض بأنها: "هي مخطط الإستراتيجية للبنك وتعتبر امتداد للخطة العامة للبنك، و تتضمن هذه الخطة التي هي السياسة الافتراضية مختلف التوقعات و الإحصائيات الخاصة بالقرض"[1].

و تعرف أيضا سياسة الإقراض بأنها "عبارة عن إطار يتضمن مجموعة من الأسس والمعايير والشروط الإرشادية تزودها إدارة منح الائتمان"[2].

كما يمكن تعريفها بأنها "مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها"[3].

ثانيا:العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض:

أ. **رأس مال البنك:** تتأثر سياسة الإقراض برأس المال لسببين مهمين هما:

- ✓ أن يستخدم رأس المال واحتياطاته كحاجز لمنع تسرب خسائر القروض إلى الودائع، وعليه فكلما زاد رأس المال والاحتياطات كلما زادت قدرة البنك على تحمل المخاطر.
- ✓ الدور النفسي لرأس المال لدى كل المودعين والمقترضين، حيث أن اعتقادهم بوجود رأس المال لدى البنك يحفزهم على مواجهة المصاعب الاقتصادية[4].

ب. **الظروف والأوضاع الاقتصادية:** يؤثر الطلب على معظم أنواع القروض وبشكل مباشر بدورة النشاط الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار أن دورة نشاط البنك تبدأ عادة قبل الدورة الاقتصادية

[1]- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص237.
[2]- حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، المؤسسات المالية والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 141.
[3]- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 118.
[4]- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر، :711 ،ص? 6..8>

وتأتي بعد موسم الإقراض بشهر أو شهرين، كما تؤثر حالات الرواج و الكساد و بشكل مباشر على حجم النشاط المصرفي في مجالات الإيداع والإقراض على السواء[1].

ت. **حاجات المنطقة التي يخدمها البنك:** إن الدولة تجيز للبنك العمل على أساس ما يؤديه من خدمات مصرفية للمنطقة التي يعمل بها فهو مسؤول عن تلبية طلبات الإقراض المستوفية للشروط، ويساهم في تنمية المنطقة بتقديم القروض لتطوير وتوسيع منظمات الأعمال القائمة، كي يزيد من إبداعها في المستقبل.

ث. **سياسات البنك المركزي والسلطات النقدية:** في فترات السياسة النقدية، تحاول البنوك التجارية زيادة قروضها عن طريق تحقيق شروط الإقراض، أما البنك المركزي فهو ينتج مجموعة أساليب الرقابة الكمية والنوعية المؤثرة على حجم ونوعية الائتمان مثل التحكم النسبي في الاحتياطي والسيولة القانونية وتحديد سعر الفائدة وسعر الخصم، إضافة إلى وضع حدود قصوى لأنواع مختلفة من القروض.

ج. **حجم الودائع، نوعيتها وطبيعتها:** كلما ازداد حجم الودائع كلما زاد البنك في توظيفها في الإقراض و الاستثمار وكلما كانت الودائع مملوكة لعملاء مختلفون كلما زادت قدرة البنك في منح ائتمان طويل الأجل.

و كل هذا يزيد من مرونة البنك في توظيف الودائع، وانتشار نشاطه في المناطق جغرافية متعددة، وعادة ما يقابل البنك القروض طويلة الأجل بودائع طويلة الأجل ونفس الشيء بالنسبة للأجل القصير.

ح. **متطلبات الربحية:** هو هدف رئيسي للبنك وعامل مهم لرسم سياسة الإقراض، فعلى البنوك والتي هي بحاجة على أرباح أكثر من غيرها، أن تنتهج سياسة افتراضية متساهلة، رغم ما يتحمله البنك لقاء ذلك من مخاطر إضافية.

خ. **تكلفة المورد:** إن حجم الإقراض الممنوح دلالة لقدرة البنك على توفير الموارد اللازمة، حيث كلما كانت مرونة الإدارة أكبر في توظيف المورد بصورة أفضل من البنوك الصغيرة، فالودائع التجارية مكلفة للبنك من حيث استخدام الحسابات الإلكترونية ومرتبات الموظفين أما الودائع الأجل تعتبر الودائع المدفوعة في العنصر الأساسي في التكلفة.

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر ، 2000، ص 391.

د. **قدرة موظفي البنك و المسؤولين عن عملية الإقراض:** كلما نمت خبرات وماهرات الموظفين و ازداد تخصصهم في تحليل وضعية العملاء ومنح القروض، كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل و تواصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني، وتمكنوا من مراقبة الاقتراض.

ذ. **تنافس البنوك بينها وبين المؤسسات المالية الأخرى:** كلما قلت المنافسة بين البنوك قل تزاحمها للحصول على العملاء و مالت نحو التشدد في قروضها، ويسري هذا الوضع على المنافسة بين البنوك و المؤسسات المالية الأخرى[1].

و مما سبق ذكره نستنتج أن للتحقيق سياسة الائتمانية جيدة و مناسبة، يستوجب لإدارة البنك تحقيق توازن بين متطلبات السيولة و متطلبات الربحية كما موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (5): أهمية السياسة الائتمانية

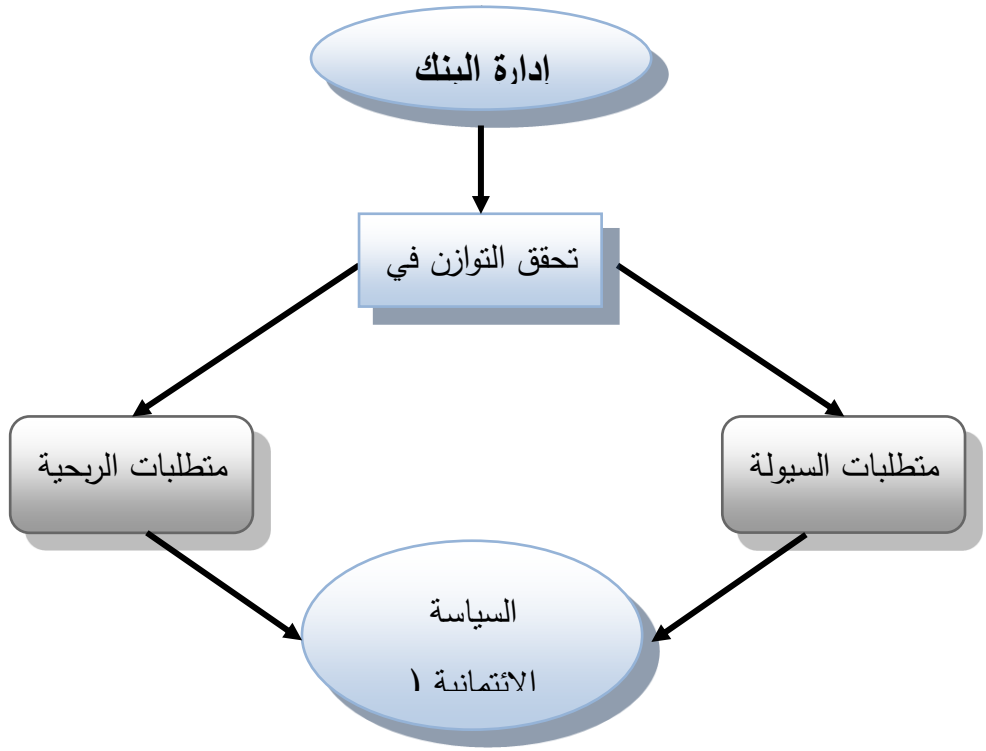

المصدر: من إعداد الطالبتين

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، مرجع سبق ذكره، ص392 – 396.

المبحث الثالث: ماهية مخاطر القروض البنكية و إجراءات الحد منها.

تتعرض البنوك للعديد من المخاطر، و التي تؤثر على أدائها و نشاطها، فالمخاطر التي يتعامل معها البنك مستقبلية أو تمثل التغير الذي يحدث على أصل معين أو قيمة الأموال الخاصة، و أن عملية تحليل الخطر تفرض على البنك أن يتعرف جيدا على مختلف المخاطر و مصادرها، و هذا حتى يتمكن من قياسها و متابعتها و مراقبتها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول مخاطر القروض البنكية.

الفرع الأول: تعريف مخاطر القروض البنكية.

هناك عدة تعريفات لمخاطر القروض البنكية نذكر الأهم منها:

- هي العقبات و الصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقترض و تمثل هذه الخسارة بالنسبة لأي مقترض الحدث الأكثر خطورة و المبالغ الغير مسترجعة ، تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب أن تتابع لحذر من مخاطر القروض[1].

وهي تأثر سلبيا على الربحية و تتميز بالعشوائية و عدم تحقق من العوائد و الخسائر المادية نتيجة حدوث تغيرات معاكسة في محيط البنك.

كما عرفت لجنة التنظيم المصرفي و إدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف الأمريكية المخاطر البنكية بأنها:

- احتمال حصول الخسارة بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال، أو في شكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله و ممارسة نشاطاته[2].
- هي احتمال وقوع خسائر في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير متطورة في الآجل الطويل أو القصير[3].

---

[1]- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية- مدخل تحليل معاصر- المكتب العربي للطباعة والنشر، ط 4 ،1999 ،ص 44.

[2]- عبد الناصر سيد درويش، إطار مقترح في إستراتيجيات تخطيط وتدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول "إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية؛ جامعة اليرموك، الأردن، يومي، 16 و 17 أفريل 2007، ص 7.

[3]- بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية الودائع و الحوكمة، ملتقى علمي حول الإصلاح المصرفي في ضل التطورات العالمية الراهنة - بالجزائر- واقع وآفاق، جامعة ورقلة، أيام 11 و 12 مارس2008، ص 04.

- هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة[1].
- مخاطر القروض تسمى أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة على التحصيل، و يعتبر أهم خطر يتعرض له البنك يعكس عليه في شكل ضياع أمواله و ذلك بسبب عدم قدرة المقترض على الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المحددة[2].

الفرع الثاني : أسباب مخاطر القروض البنكية .

تلخص أسباب مخاطر القروض البنكية فيما يلي :

أولا : أسباب مخاطر القروض البنكية التي ترجع إلى البنك :

تتمثل فيما يلي :[3]

1. **غموض الخطر الائتماني وعدم توقعه :** فغموض الخطر الائتماني وعدم وضوحه للبنك وعدم توقعه ، يعد خطرا ائتمانيا في حد ذاته .
2. الإهمال والتعاون في إعداد الدراسات الائتمانية: ويتخذ ذلك أشكالا أهمها:

أ- القصور في دراسة إمكانيات البنك الائتمانية وعدم التقيد بالنظم الخاصة بالبنك.

ب- عدم التعمق والتدقيق في دراسات جدوى المشروعات.

ت- عدم الدقة في دراسة القوائم المالية المقدمة من العملاء.

ث- عدم الاهتمام بدراسة القرض من طلب الائتمان.

ج- التهاون في التحقق من صحة المستندات المقدمة من العميل.

3. **قلة الخبرة لدى بعض رجال الاستعلام الائتماني في البنوك:** فالكثير من البنوك التي تعرضت لمخاطر ائتمانية اعتمدت على موظفين في الاستعلامات والتحري ليس لديهم الخبرة الكافية، و هو الأمر الذي يعرض أموال البنك لمخاطر الائتمان.
4. **تواطؤ بعض العاملين في البنوك مع طالبي الائتمان:** قد يتم ذلك بالتواطؤ بصورة مباشرة كالتغاضي عن المركز المالي المضطرب لطالب الائتمان، أو بصورة غير مباشرة كعدم المصداقية بشأن استعانة بنك آخر بتقديم بعض الاستفسارات عن أحد العملاء الذي تقدم بطلب ائتمان.

---

[1]- Anne Marie percie du Sert, Risque et Contrôle de risque, Economica, 1999, p: 25.

[2]- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية أيام 20 – 21 أكتوبر 2009، ص 5.

[3] - رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية االئتمانية في البنوك اإلسالمية، دار الفكر الجامعي، االسكندرية، مصر، 2103 ، ص من 561 إلى ص 565 .

5. **عدم آخذ الضمانات اللازمة أو عدم كفايتها كغطاء للائتمان:** إذ تعتبر الضمانات الكافية التي تؤخذ من طالب الائتمان هي ضابط هام ضد نزوة عدم السداد أو الهروب، و التهاون في ذلك يعد من أهم أسباب المخاطر الائتمانية.
6. **عدم سلامة القرار الائتماني:** يعتبر القرار الائتماني الفيصل في منح الائتمان من عدمه و له تأثيره الكبير على مخاطر الائتمان سلبا أو إيجابا حسب قربه أو بعده من مواصفات القرار الائتماني الرشيد، وعدم مراعاة الدراسات الائتمانية والسياسات الائتمانية للقرار الائتماني يعني الوقوع في مخاطر ائتمانية قد W تجاوزها أو مواجهتها.

ثانيا: الأسباب المتعلقة بالعميل طالب الائتمان.

و تتمثل فيما يلي:

1) **السمعة الائتمانية لطالب الائتمان:** تعني في مجال الائتمان معرفة مدى حرص العميل عمى سداد التزاماته وتمسكه بشروط الاتفاق وذلك ما يؤدي إلى مخاطر عدم السداد وأهم المعلومات المتعلقة بسمعة العميل ما يلي[1]:

- معلومات عن قدرته على الدفع، طبيعة تعامله مع الصرف سابقا، مدى انتظام العميل على سداد القروض التي سبق وأن حصل عليها؛
- معلومات عن أخلاقيات المقترض ومكانته وسمعته الاجتماعية؛
- خبرته في مجال اختصاصه الذي يقوم به ومدى كفاءته في العمل الإداري؛
- معلومات شخصية تتمثل في الاستقرار العائلي، العمل، الثقافة التي يمتلكها العميل؛

وتعتبر شخصية وسمعة العميل أساسية و أولى في القرار الائتماني وكلما كان العميل يتمتع بشخصية نزيهة وسمعة جيدة في الأوساط المالية وملتزما بكافة تعهداته كان قادر على إقناع البنك بمنحه الائتمان المطلوب[2].

2) **عدم أهلية المقترض وتجاوزه صلاحياته في طلب الائتمان:** من الطبيعي أن يطمئن البنك بأن المتعاقد على القرض يتمتع بالأهلية التعاقدية وله الحق في تمثيل المنشأة المقترضة، و أنه يملك سلطة الاقتراض والتعاقد على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته، كما يجب على البنك

[1]- زكريا الدوري، يسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2116 ، ص 89.
[2]- رحيم حسن سليم حمود، مداخلة بعنوان استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الملتقى الوطني الأول، المركز الجامعي برج بوعريريج، 23 و 24 ،نوفمبر 2008، ص 5.

الوقوف على حدود صلاحية ممثل المنشأة المقترضة حتى يتم الاطمئنان إلى عدم تجاوزه الحدود المفوض فيها.

3) **ضعف أو اضطراب المركز المالي لطلب الائتمان وعدم كفاءة مقدرته الإنتاجية:** إذ يعاون المركز المالي في الوصول إلى دراسة القوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية المختلفة التي توضح مدى توازن الهيكل التمويلي للمنشأة[1].

و إذا كان المركز المالي لطالب الائتمان مضطربا أو ظهرت عليه إشارات الضعف وكانت كفاءته الإنتاجية منعدمة أو ضعيفة، فإن هذا يعني أن البنك سيتعرض لمخاطر ائتمانية لا محلا، إذا أقدم على منحه الائتمان المطلوب.

ثالثا: الأسباب المتعلقة.

للمخاطر الائتمانية أسباب أخرى لا علاقة لطرفي الخدمة الائتمانية بها بل أنتجتها ظروف عامة، أو برزت لأسباب فنية وتقنية.

1. **الأسباب المتعلقة بالظروف العامة:** وتتمثل في الأسباب التي تؤدي إلى عدم قدرة المقترض عن التسديد والناجمة عن عوامل خارجية والتي تتمثل في الوضعية السياسية والأمنية، والوضعية الاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه إضافة إلى العوامل الطبيعية.
2. **الأسباب المتعلقة بالجوانب الفنية و التقنية:** تتمثل في:

أ- **التزوير والتزييف:** وبالأخص تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها وكذلك تزييف العملات والتعامل بها ويعد ذلك من أبرز أسباب خسائر معظم البنوك التي تعرضت لذلك.

ب-الأسباب الناشئة عن استخدام أجهزة الصرف الآلي وكذا الناتجة عن الجرائم الإلكترونية:

فاختراق وتطوير أجهزة الصراف الآلي لإجراء عمليات محددة ومحاولات سرقة شفرات البطاقة الممغنطة أو تعطل تلك الأجهزة من شأنه أن يحدث اضطرابا كبيرا بالذات في عمليات الإيداع والسحب.

[1]- رشاد نعمان شايع العامري، مرجع سبق ذكره، ص 566.

الفرع الثالث: مؤشرات مخاطر القروض البنكية.

من بين مؤشرات مخاطر القروض البنكية ما يلي[1]:

- تباطؤ حركة حساب المقترض بالبنك، مما يعبر عن نقص و احتلال في ظروف التشغيل و النشاط الذي يمارسه عميل بما يجعله غير قادر على مواجهة التزاماته تجاه البنك.
- كثرة ارتداد الشيكات المقدمة للتحصيل من جانب المؤسسة المدنية نتيجة التعامل مع الزبائن غير جديين دون الحصول على الحد الأدنى من الضمانات المطلوبة.
- تباطؤ حركة المبيعات و انخفاض القدرة التسويقية للمؤسسة العملية، مما يزيد من تراكم الإنتاج و التقليل من عائد و نشءفثاتقافقنتاط المشروع و هو ما يؤدي إلى انخفاض كفاءته.
- انخفاض قدرة المؤسسة على الاقتراض من الخارج (الموردين) نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها تجاههم.
- تدهور نسبة السيولة سواء في الخزينة أو لدى البنوك بالنسبة إلى إجمالي رأس المال العامل.
- ارتفاع نسبة التزامات العميل (المؤسسة) قصيرة الأجل تجاه الموردين و هذا لتغطية عجز السيولة لديه.

و يضاف إلى ما سبق دلائل و مؤشرات أخرى لتعثر القروض و التي يمكن حصرها في ما يلي:

- انخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأمينا بسداد دينه.
- الخلل الإداري الواضح في نشاط العميل كظهور و اختلاسات في الشركة تؤثر على سير نشاطها و إيراداتها المستقبلية.
- وفاة العميل أو إفلاسه أو هروبه إلى الخارج.

و بالتالي و انطلاقا مما سبق ذكره فان عدم التفطن المبكر لهذه المؤشرات قد ينجر عنه أخطار و خسائر كبيرة للبنك لذلك وجب على البنك التحسب لها و اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي أضرارها.

الفرع الرابع: خطوات تحديد مخاطر القروض البنكية.

هناك خطوات لابد من إتباعها لتحديد مخاطر القروض البنكية و ذلك قبل و بعد منح القرض:

أولا: يجب قبل منح القرض:

[1]- بولقرون مبروكة، مخاطر القروض البنكية و طرق معالجتها في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري – وكالة بسكرة -، مذكرة مقدمة للنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة،2014/2013، ص 35.

- ✓ التأكد من كفاية المقومات الائتمانية للعملاء للتأكد من جدارتهم الائتمانية و التي تقاس ب 5C 's، و هي معايير منح الائتمان المعروفة بنموذج 5C 's .
- ✓ دراسة نشاط العميل و سلامة الجدوى و إمكانية السداد و استكمال أوراق التسهيل الائتماني.
- ✓ التعرف على المركز الائتماني البنكي للعميل ، من البنك المركزي و البنك التجاري.
- ✓ تحديد مدى المخاطرة، نوعها، و كيفية تجنبها.

الشكل رقم (6): نموذج الائتمان 5C 's

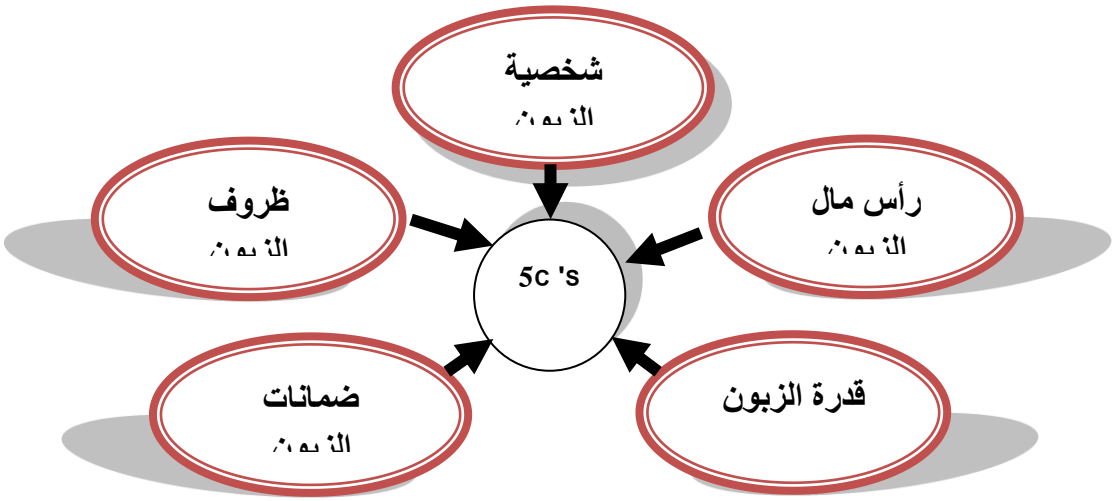

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما جاء في مطلب معايير منح الائتمان.

ثانيا: بعد منح القرض:

- المتابعة و التحليل الدوري من استعلامات، و تحليلات مالية، و زيارات ميدانية و متابعة نشاط العميل.
- قياس و تحليل المخاطر السابق احتمالها مع التنفيذ .
- متابعة ضمانات المشروع و استمرارها و خطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا وواقعيا.

– كما تتم التحليلات الدورية لمتابعة حالات العملاء بتحليل مراكزهم المالية، إعداد تقارير دورية لمتابعة محافظهم الائتمانية و زيارة المختصين لتحديد مدى قدرتهم على السداد[1].

المطلب الثاني: أنواع مخاطر القرض البنكي و طرق قياسها و نتائجها

[1]- بولقرون مبروكة، مرجع سبق ذكره، ص 36

الفرع الأول: أنواع مخاطر القروض البنكية.

إن مخاطر القروض البنكية تنقسم إلى عدة أنواع يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1. **المخاطر المهنية (المخاطر المحسوبة):** و هي تترتب على عملية الإقراض و تؤثر على البنك الذي يمنحها و منها:

أ. **مخاطر متعلقة بشخصية العميل:** :ترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلق بالجدارة الائتمانية للعميل مثل: أهليته وسمعته، نزاهته، التزامه والوفاء بحقوق الآخرين والمتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية[1].

ب. **مخاطر التوقف عن السداد:** و هي أسوء أنواع المخاطر حيث في هذه الحالة البنك يتعرض لمخاطر عدم التسديد، وهذا راجع لتدهور الكفاءة الإدارية في إدارة العميل لنشاطه وهذا يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترحة وبالتالي تراجع القدرة الإنتاجية وجودة المنتجات التي يتخصص العميل في تقديمها نتيجة خلل في أساسيات و أساليب الإنتاج المتبعة[2].

ت. **مخاطر تجميد القرض:** هو الخطر بمقتضاه يجد البنك أمواله مجمدة لدى الغير لتواريخ استحقاقها و وضعياتها المختلفة، فقد يفتح البنك اعتمادا لأحد متعامليه والذي يمكن أن يستغل بالكامل، وبما أن هذا النوع من الائتمان يعتبر إستخداما لأحد موارد البنك والتي تكلفه فوائد لأصحابها فإنه في مثل هذه الحالة يعفي وضعية تجميد لأمواله[3].

ث. **مخاطر التحيز:** و تتمثل في تهاون القائمين على عملية الإقراض في دراسة كل عملية إقراض بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة أو التهاون في الحصول على الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو النتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين على منح القروض.

ج. **مخاطر النشاط:** و هي المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط سواء كان زراعيا أم صناعيا أم تجاريا أم خدميا.

ح. **مخاطر نوعية عملية الإقراض:** و هي المخاطر المتعلقة بنوعية القرض (قروض، حسابات جارية مدينة، خصم كمبيالات، خطابات الضمان، اعتمادات مستندية).

---

[1]- أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ط2 ،1999، ص 37.
[2]- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000 ، ص 201 .
[3]- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة قسنطينة، 2000 ،ص48 و 49.

خ. **مخاطر تكنولوجية:** وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات التقنية و ظهور اختراعات جديدة و حدوث عمليات غش خلالها.

د. **مخاطر السوق:** وهي المخاطر المتعلقة بمجالات السوق كالمنافسة، الركود و التضخم، تغيرات في اتجاهات المستهلكين، و مخاطر السرقة و الاختلاس و التواطؤ[1].

2. **مخاطر سياسة الإقراض:** وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة سياسة الإقراض التي ينتهجها البنك سواء كانت توسعية أو انكماشية و كذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الاقتصادية العامة للبلد.

3. **مخاطر الظروف العامة:** و هي المخاطر الناجمة عن الظروف الخارجية كالوضعية الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات و الزلازل..و الخ[2].

و نضيف إلى هذه الأنواع من المخاطر المتعلقة بالقروض البنكية نوعا آخر من المخاطر يعرف بالقروض المتعثرة أو التعثر المالي:

أولا: تعريف القروض المتعثرة: و هي القروض التي لا يقوم المقترض بتسديدها حسب جدول السداد المتفق عليه، مع مماطلة المقترض في تزويد البنك بالبيانات و المستندات المطلوبة منه[3].

ثانيا: أسباب تعثر القروض : تنشأ القروض المتعثرة نتيجة لأسباب معينة يمكن تقسيمها إلى:

1. **أسباب تتعلق بالمقترض(الجهة المدينة):** هناك أسباب تدفع إلى أن يأخذ البنك الحيطة و الحذر في مجال التسهيلات الممنوحة من قبله إلى المقترضين، و التي تعطي مؤشرات على تعثر القرض الممنوح لهم من بينها[4]:

- الطلبات المتكررة للمقترض بزيادة سقوف الإقراض الممنوحة له دون وجود مبرر لذلك.
- تقدم المقترض بطلب رفع إشارة الحجز عن الضمانات المقدمة مقابل التسهيلات الإقراضية القائمة من غير مبرر.

[1]- أحلام عقون، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال – أم البواقي – مذكرة مكملة للنيل شهادة الماستر في علو التسيير، جامعة أم البواقي، 2013/2012، ص 42.

[2]- أحلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[3]- د.زيان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة مخاطر الائتمان، ط 2 ،2008 ،جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ص 333.

[4]- محمد براق،خالد بن عمر، مداخلة بعنوان: "القروض البنكية المتعثرة - الأسباب والحلول"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة- الجزائر، 12/11 مارس 2008 ، ص 7.

- التقدم بطلبات سقوف الإقراض الممنوحة له بنفس الشروط و الضمانات القائمة، و قد يكون طلبه في زيادة القرض غير محدد الغاية، و لا يكون له مبرر لبقاء حجم نشاطه كما هو.
- التقدم بطلب لاستبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية، و هذا ما يعطي دلالة واضحة على المقترض يرغب في التصرف بالضمان كالبيع، و تقديمها كضمانة لدائنين آخرين.
- التقدم و بشكل متكرر من غير مبرر في طلب إعادة هيكلة أو جدولة التسهيلات الائتمانية الممنوحة له، و يعطي ذلك مؤشرا على أن المقترض غير قادر على إدارة أموره المالية بشكل جيد.
- اللجوء إلى المماطلة في تسديد الالتزامات المستحقة عليه في تواريخ الاستحقاق.
- عدم تقديم بيانات مالية دورية مدققة تعبر عن صحة وضعه المالي إلى البنك الذي يتعامل معه .
- عدم دقة المعلومات و البيانات التي يصرح بها المقترض للجهات الدائنة.
- ارتفاع حجم مديونية الاقتراض، و إن حجم مديونيته في نمو مستمر مما يعطي مؤشرا بأن المقترض يعتمد على الرفع المالي، أي الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية (الاقتراض) مقارنة بمصادر التمويل الداخلية (حقوق الملكية).
- استخدام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له في غير الغرض الذي منحت لأجله.
- ضعف إدارة المقترض.
- وجود خلل في دراسات الجدوى الاقتصادية المقدمة للمشاريع المراد تمويلها، حيث يكون الهدف من إعدادها بصورة تجميلية بعيدة عن الحقائق هو الحصول على التمويل.
- سوء نية المقترض.
- وفاة العميل المقترض و عدم التزام الورثة بالتسديد.
- يعاني المشروع الممول من مشكلات تشغيلية.
- وجود خلل في الإدارة المالية و المحاسبية لدى المنشأة المقترضة.
- إشهار إفلاس المقترض أو هروبه خارج البلاد.
- عدم التزامه و تقيد المقترض بإرشادات و توجيهات البنك.

2. أسباب تتعلق بالبنك (الجهة المدينة)[1]:

[1]- محمد داود عثمان، إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره، عمان، دار الفكر للنشر و التوزيع، 2013، ص 404.

هناك عدة أسباب تعود إلى البنك نفسه في تعثر القروض الممنوحة من قبله وهي:

- قصور و ضعف الدراسة الائتمانية التي تم إعداده من قبل دائرة الإقراض عند منح القرض.
- عدم الاهتمام بتحديد و تحليل مخاطر القروض بشكل موضوعي و منهجي عند دراسة المعاملة الائتمانية .
- الخطأ في تقدير الضمانات، و عدم المتابعة و المراجعة الدورية للضمانات القائمة.
- السماح للمقترض باستخدام حصيلة القرض دفعة واحدة و بشكل خاص إذا لم تقتضي طبيعة عمله أو نشاطه ذلك مثل المقاول.
- عدم الموائمة ما بين الحاجات التمويلية المطلوبة و مبلغ القرض الممنوح، لأن منح القرض في البنك تسهيلات إقراضية تزيد أو تقل عن الحاجات العميل فإنها تساهم في تعثره .
- عدم الموائمة مابين التدفقات النقدية المتولدة عن الأنشطة و طريقة سداد القرض.
- عدم قيام إدارة القرض في البنك بتحديد و فهم الغرض من القرض المطلوب.
- عدم توافر أنظمة رقابة و مراجعة فعالة على الإقراض لدى البنك.
- تقديم البنك تمويلا كاملا أو شبه كامل للمشروع الممول
- عدم كفاية تأهيل الكادر الوظيفي لمحللي و ضبط الائتمان في البنك.
- ضعف سياسة الإقراض لدى البنك، و عدم مواكبتها للتغيرات و التطورات الحاصلة.
- تدخل الإدارة العليا و جهات خارجية في قرار منح القرض.

3. أسباب تتعلق بالضمانات:

تعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير لتوفير الحماية و التحوط للبنك مقابل خسائر القروض المحتملة في تعثر أو توقف العميل عن السداد، و عند تعثر العميل يسيل البنكهذه الضمانة، فالضمانات تجعل من الدين الجيد دينا أفضل، و لكنها لا تجعل من الدين السيئ دينا أفضل.

و هي تعتبر أحد عناصر سداد القرض في حالة تعثر المقترض، و لكن هناك مخاطر تظهر من خلال هذه الضمانات يجب على إدارة القرض أن تحافظ على قيمة و قوة الضمانة آخذة في عين الاعتبار ما يأتي[1]:

[1]- محمد داود عثمان، المرجع السابق، ص 405.

- التقييم و المراجعة الدورية للضمانات منعا لتراجع قيمتها السوقية، مثل طلب البنوك عقاريا من مقدر معتمد كل سنتين أو أكثر، إضافة إلى متابعة الضمانات التي تكون على شكل رهن أسهم.
- المحافظة على نسبة تغطية مبلغ الضمانة كنسبة من قيمة القرض أو رصيد القرض و أيهما أعلى.
- متابعة و رد مستحقات العطاء الممولة من قبل البنك، و الوقوف على التأخر في ورود هذه المستحقات، لكونها الضمانة في سداد التمويل الممنوح.
- أن يضع البنك إجراءات عمل موحدة لتقدير و تقييم قيمة الضمانات منعا للتلاعب أو التحيز الحاصل في هذا المجال.

4. الأسباب المتعلقة بالبيئة الخارجية[1]:

تعتبر من الأسباب التي تخرج عن إرادة كل من البنك و المقترض، إذ أنهم لا يستطيعون التحكم أو السيطرة عليها، و تشمل الجوانب التالية:

- تراجع الأداء الاقتصادي العام مثل دخول الاقتصاد في مراحل الانكماش أو التباطؤ.
- القوة القاهرة أو الأحداث المفاجئة.
- تدخل الحكومة في جوانب تؤثر في عمل المقترض مثل: تحديد أسعار بيع السلع التي يبيعها، أو أسعار مداخلات إنتاجه، أو رفع زيادة الدعم عن السلع يتعامل بها.
- المنافسة.
- عدم الاستقرار الأمني و السياسي.
- صغر حجم السوق و زيادة تأثره بالظروف المحيطة.
- نقص العملات الأجنبية و تذبذب أسعارها.
- ضعف أنظمة الرقابة الخارجية على البنوك.
- تغيير غير متوقع في التشريعات و الأنظمة التي تؤثر في قدرة العميل على توليد الأرباح و التدفقات النقدية.
- عدم مرونة القوانين و التشريعات المتعلقة برهن الأموال و التنفيذ عليها.

[1]- شهرزاد نجعوم، مرجع سبق ذكره، ص 40 و 41.

الفرع الثالث: نتائج مخاطر القروض البنكية

وجود مخاطر داخل البنوك ينتج عنه ما يلي:

1- تعثر التسهيلات الائتمانية:

و هو مدى احتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين، فإن تعثر التسهيلات الإقراضية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه ، أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل، و أصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل و من المسلم به كافة البنوك دون استثناء – حتى الناجحة منها – تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

2- فشل البنوك :

لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلى ارتفاع عدد البنوك الفاشلة هو ارتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الاقراضية (الرديئة) التي تقدمها هذه البنوك لعملاتها، و لو أردنا أن نضع أسبابا لفشل البنوك لوجدنا أن هذه أسباب تعثر التسهيلات الإقراضية[1].

الفرع الرابع: طرق قياس مخاطر القروض البنكية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض يقوم بقياس و تقييم خطر عدم الدفع مسبقا، و ذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة و تتجلى أهمها في:

1- الطرق الكلاسكية:

- **طريقة النسب المالية:**

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي ترتكز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة و استنتاج الخلاصة الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي و المستقبلي و ربحيتها، و مدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها و أداء التزاماتها، و بالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها و ضعفها، و التي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

[1]- بهية صباح محمود مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين

و أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

و يمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل ، تحليل مالي عام و يهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، و تحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض، و يعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي يقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي، و تقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال و قروض الاستثمار، و هي كالآتي[1]:

النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، و من أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب و التي لها دلالة في هذا الميدان، و من بين هذه النسب ما يلي:

- نسب التوازن المالي و يتم حساب رأس المال العامل و احتياجات رأسمال العامل و الخزينة.
- نسب الدوران و تتكون من 3 نسب وهي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن، سرعة دوران المورد.
- نسبة السيولة العامة.

النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، و بالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الاستغلال لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، و من أهم هذه النسب هي:

- التمويل الذاتي.
- التمويل الذاتي/ ديون الاستثمار لأجل.
- نسبة المديونية.
- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، و هذا من خلال الطرق التالية:
- طريقة صافي القيمة الحالية van.
- طريقة معدل العائد الدتخلي tri .

[1]- أحلام عقون، مرجع سبق ذكره، ص 49.

- طريقة فترة الاسترداد pr .
- طريقة مؤشر الربحية ip .

مزايا و عيوب الطريقة الكلاسيكية[1]:

اولا: المزايا:

– تسمح الطريقة الكلاسيكية للبنك من معرفة المؤسسات وتتبع تطورها.

– تسمح بتحديد الحالة الصحية للمؤسسة وقدرتها على تسديد ديونها عن طريق تتبعها لإيراداتها السنوية.

– المقارنة بين المؤسسات من نفس القطاع.

ثانيا:العيوب:

– إتباع الطريقة الكلاسيكية لدراسة القرض والخطر المتعلق به يتطلب وقت طويل حيث أن مجتمع الزبائن المؤسسات الطالبة للقرض)المدروس يكون صغير.

– عند استعماله لهذه الطريقة قد يكون المصرفي ذاتي في اتخاذه للقرار.

– في الحقيقة عندما يقوم البنك بالتحليل المالي للمؤسسة، فإنه لا يقوم بذلك كما لو كان هو المؤسسة ذاتها ولكنه يقوم بالتحليل وفق الأهداف التي يود الوصول إليها.

– التحليل المالي عام ويعكس صورة ضيقة للوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة.

2– الطرق الحديثة:

i. طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي :

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية و التي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك و الذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها، و ظهرت هذه التقنية للتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات السبعينات من القرن الماضي، و هي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين، منظمات قرض و خبراء محاسبين...

[1]- خلادي سهام، زيادة نادية مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية"،جامعة دالي إبراهيم، 2004- 2005، ص 33.

و تهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة، لأنها أكثر اتقانا مقارنة مع طريقة النسب المالية، و لكن استعمالها قليل، إذ تطبق خصوصا على القروض الاستهلاكية[1].

1- حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، و الذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يتميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها و بالتالي يجب في هذه المرحلة :

- تحديد الفئات و المعلومات الخاصة بكل فئة.
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

2- حالة القروض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات الى نوعين:

مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، و مجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة وفقا للمعايير التالية:

- تاريخ تأسيس المنظمة.
- أقدمية و كفاءة مسيري المنظمة.
- مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.
- رقم أعمالها المحقق.
- نوعية المراقبة و المراجعة المستعملة من قبلها.
- رأسمالها العامل.
- طبيعة نشاطها.

كما يمكن توضيح أهم المقاييس لمخاطر القروض في:

- القروض المتأخرة عن السداد/ محفظة القروض.
- حق الملكية/ إجمالي محفظة القروض.
- قروض و سلفيات قصيرة الأجل / الأصول.

- مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض و الإيجارات[2].

[1]- أحلام عقون، المرجع السابق. ص 50.
[2]- بولقرون مباركة، مرجع سبق ذكره، ص 45 – 46.

مزايا وعيوب طريقة التنقيط[1]:

أولا- المزايا:

1. تمكن طريقة التنقيط من دراسة مجتمع ذو حجم كبير.

2. تجمع طريقة التنقيط جميع المعلومات الضرورية و تركيبها لإعطاء إجابات دقيقة.

ثانيا- العيوب:

1- مشكلة الزمن:بعد مرور مدة زمنية معينة من الاستعمال تصبح دالة التنقيط غير صالحة للاستعمال حيث أن النسب المستعملة في هذه الدالة قد تفقد فعاليتها مع الوقت، وهذا قد يكون راجع لتغير الوضعية الاقتصادية، بحيث أن المعايير المستعملة لتقسيم المؤسسات إلى مؤسسات في صحة جيدة ومؤسسات عاجزة قد تتغير مع الوقت كما أن المعاملات التابعة للنسب والعتبة المحددة لترتيب المؤسسة قد تتغير كذلك، لذلك قبل استعمال التنقيط يجب اختيار عينة من المؤسسات التي تكون وضعيتها معروفة.

2- **مشكلة المعاينة:**الإنشاء دالة التنقيط يجب استعمال عينتين من المؤسسات،عينة مؤسسات في حالة جيدة وعينة من المؤسسات عاجزة، حيث أن حجم هاتين العينتين يجب أن يكون مناسب والأفضل أن تكون العينة الواحدة مكونة من ألف مؤسسة، لذلك ينصح بإجراء اختيار وفق دالة التنقيط قبل استعمالها لأنها قد تكون منشأة على أساس عينتين صغيرتين.

ii. نظام الأخصائيين[2]:

تعريف :نظام الأخصائيين هو برنامج إعلام آلي أعد لإتباع تحليل العقل البشري في مجالات تتوجب استعمال تجربة الإنسان (Expérience humaine) يسمح نظام الأخصائيين بتخزين وتوزيع معرفة أو تجربة، حيث أنه يضع تحت تصرف مستعمليه طريقة تحليل أو تجربة أخصائي Expert ويتكون نظام الأخصائيين من ثلاث عناصر:

قاعدة المعارف (Base de connaissance)

قاعدة الحقائق (Base des faits)

محرك الاستدلال(Moteur d'inférence)

[1]- خلادى سهام ،زيادة نادية ،مرجع سابق ،ص 36.

[2]- خلادي سهام- زيادة نادية/ مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية" جامعة دالي إبراهيم 2004-2005، ص 36-37.

مزايا و عيوب نظام الأخصائيين:

أولا–المزايا:

- نظاماالأخصائيين يسمح بربح الوقت.
- يمكن من إضافة قوانين جديدة القاعدة المعارف، إلا أن نضام الأخصائيين يستطيع أن يتلائم مع مميزات مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانيا– العيوب:

- استعمال نظام الأخصائيين يؤدي إلى تطبيق نفس القوانين لكل القطاعات مهما كان حجمها فلا يأخذ بعين الاعتبار حجم القطاعات.
- نظام الأخصائيين لا يأخذ بعين الاعتبار العناصر النوعية مثل استراتيجية المؤسسة أو مدى كفاءة المسيرين.
- قوانين نظام الأخصائيين وقواعده معدة من طرف أخصائي، وذلك حسب تجربته رأيه الخاص و ربما قد يكون هذا الرأي مخالف لرأي أخصائي أخر.

iii. نظام الترتيب:

نظام الترتيب تقنية تسمح بترتيب الزبائن من الزبون الذي يمثل أقل مخاطرة بالنسبة للبنك إلى الزبون الذي يمثل أكبر مخاطرة، إذن فهذه الطريقة تسمح بمقارنة وضعية الزبائن.

–مزايا نظام الترتيب:

يمكن الترتيب من مقارنة المخاطرة التي يمثلها الزبون بالنسبة للزبائن الباقية، في حالة ما إذا كانت الوضعية الاقتصادية متدهورة فان خطر عدم تسديد الزبائن للقروض البنكية يكون كبير لذلك فان هذه الطريقة تسمح للزبون الذي يمثل أقل مخاطرة الحصول على القرض.

iv. نظام نقاط المخاطرة Point de Risque:

طريقة نقاط المخاطرة تتمثل في تقدير بعض العناصر الخاصة بالمؤسسة بإعطائها علامة، أساس هذه الطريقة هو تقدير المخاطرة المؤسسة بواسطة عناصر معينة عادة ما تكون عناصر نوعية " Elément qualificatifs " ، لإعداد نظام نقط المخاطرة يجب أولا اختيار معايير قياس المخاطرة حيث

أن هذه المعلومات تجمع حسب أهميتها، تكلفة الحصول عليها وسهولة الحصول عليها، بعد ذلك يجب إنشاء ما يسمى بشبكة التقدير (Grille de Cotation) .

المطلب الثالث: إجراءات البنك للحد من مخاطر القروض البنكية

- وهي آليات و ترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول و أرباح المصرف من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، و بالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر و قياس و تقييم إمكانية حدوثها و إعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من آثارها إلى أدنى حد ممكن، و تحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها قيما يضمن استمرار تأدية المصرف لأعماله، و هذه الإجراءات تستند على أربعة أسس:

1- رد الفعل: يعد العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة الفعل للمصرف على حالات حدوث الخطر لذلك فيجب على المصارف أن تهتم بعامل الأمن.

2- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع : إذ يجب على المصرف أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل و يتفادى الثغرات في عملية الضغط على الزبون لاسترجاع أمواله.

3- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية و أساليب الإكراه القانوني للزبون.

4- تسيير الحسابات: يقوم المصرف بعملية تسيير الحسابات من أجل الاحتياط كزيادة المخاطر المصرفية المترتبة.

و يمكن توضيح إجراءات الحد من مخاطر القروض المصرفية من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (7):إجراءات الحد من مخاطر القروض البنكية

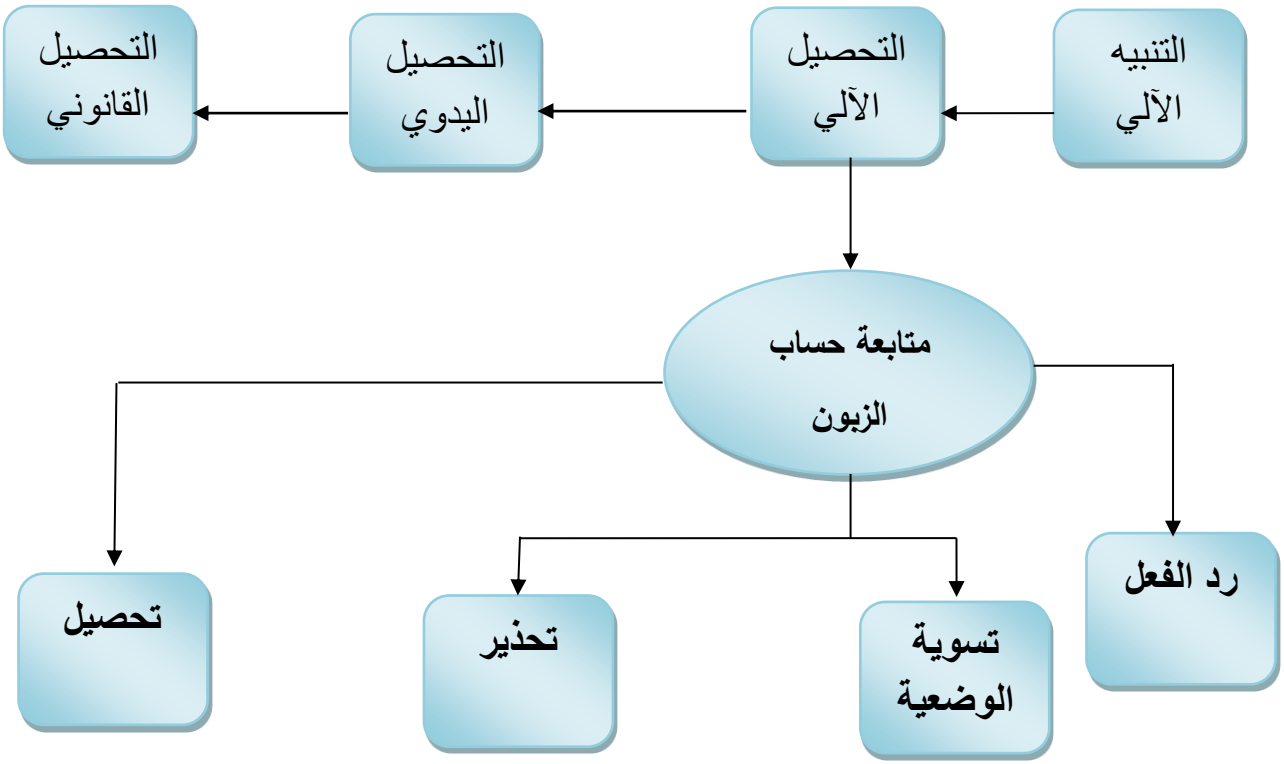

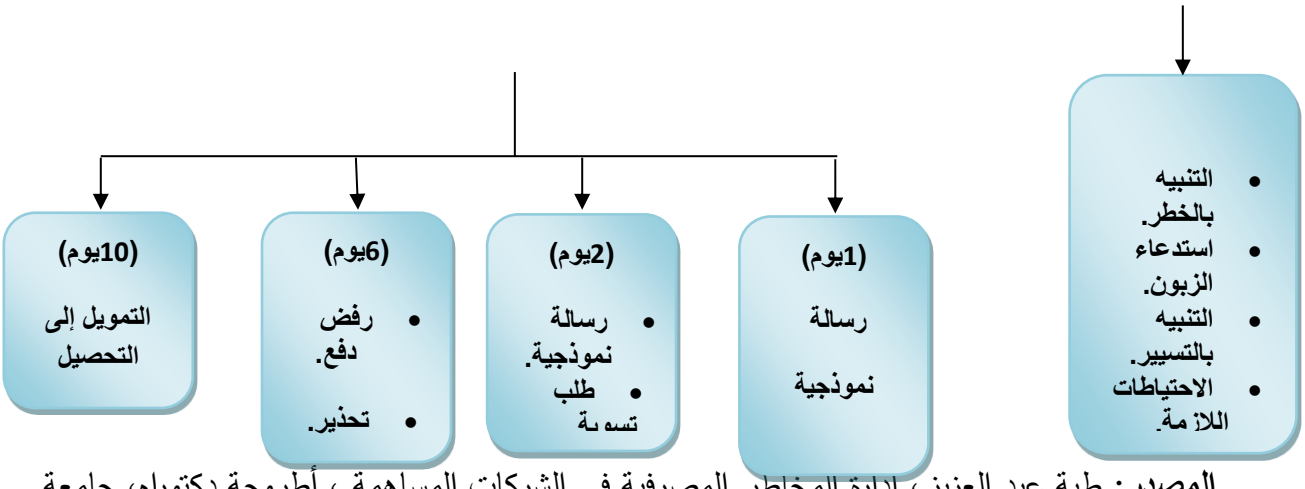

المصدر: طبة عبد العزيز، إدارة المخاطر المصرفية في الشركات المساهمة ، أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة ، ص31.

المبحث الرابع: إدارة و تسيير مخاطر القروض البنكية وفق لجنة بازل 1و2و3

تمثل إدارة مخاطر القروض البنكية في مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقلص الانحراف الكمي و الزمني بينما هو متوقع في عملية الإقراض و ما سيحدث مستقبلا و تمثل لجنة بازل فضاء تأمل و تشاور يهدف إلى تحسين الفعالية و الرقابة البنكية و تطوير التعاون الدولي، بهدف مواجهة ارتفاع المخاطر و تآكل الأموال الخاصة للبنوك الدولية الذي لوحظ في فترات القرن العشرين .

المطلب الأول: المفاهيم الأساسية حول إدارة المخاطر و مقررات لجنة بازل

تأسست لجنة بازل عام1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية و تزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها و زيادة المنافسة القوية بين البنوك اليابانية و الأمريكية و الأوروبية بسبب نقص أموال تلك البنوك و لقد ضمت لجنة بازل ممثلين عن مجموعة الدول العشرة و هي بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا ، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، سويسرا، بريطانيا لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكية، و تم الاتفاق على أن تخص توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء، و لقد أنجزت اللجنة تقريرها النهائي بعد دراسة ما ورد من آراء و توصيات في 1988م حيث وافق مجلس المحافظين للبنوك المركزية للدول الصناعية، و كذا الاتحاد الأوروبي على تقرير لجنة بازل الخاص باقتراح معيار هو حد لكفاية رأس المال حيث يتعين على كافة البنوك العامة بأن تصل نسبة رأس مالها 8% كحد أدنى مع نهاية 1992م.

الفرع الأول: تعريف إدارة المخاطر

- هي ي عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصعيد وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى[1].
- هي تحديد تحليل و السيطرة الاقتصادية على المخاطر التي تهدد أهداف المستثمر و أصوله الاقتصادية أو القدرة الإيرادية للمشروع[2].
- هي كافة الإجراءات التي تقوم بها إدارات البنوك من أجل وضع حد للآثار السلبية الناجمة عن تلك المخاطر والمحافظة عليها في أدنى حد ممكن[3].
- يعرفها Bernard Barthélémy على أنها نظام للإدارة مندمج داخل المؤسسة، هدفه تعظيم ربح المؤسسة و تقوية قدراتها التنافسية و ضمان إستمراريتها، من خلال تحديد و دراسة المخاطر المحيطة بها و معالجتها[4].
- و ليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لأن ذلك أمر مستحيل، و لكن القصد هو التعرف على وجودها و تحديد هويتها و قياسها و من ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها و التي تشمل أساليب و تقنيات وقائية و أخرى علاجية[5].

الفرع الثاني: إدارة المخاطر القروض البنكية وفق لجنة بازل1

سنتطرق من خلال هذا الفرع إلى كل مقررات لجنة بازل الأولى، ايجابياتها و كذا سلبياتها.

أولا: مقررات اتفاقية بازل1[6]:

بعد سلسة من الجهود و الاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، و التي عرفت باتفاقية بازل1، و ذلك في يوليو 1988م و لتصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا ، و بعد أبحاث و تجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها و بطريقة مرجحة، و قدرت هذه النسبة ب 8% ، و أوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه

[1]- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 15.
[2]- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان – الأردن، 2009، ص 10.
[3]- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية لمنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010، ص 117.
[4]- Bernard Barthélémy, Gestion des risques, méthod d'optimisation globale, édition d'organisation, paris,2002, p 6.
[5]- نعيمة بن عامر، المخاطر و التنظيم الاحترازي في منح القروض، ملتقى المنومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 465.
[6]- بولقرون مباركة، مرجع سبق ذكره، من ص 47 – 51.

النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990م، و كانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها "كوك Cooke" و الذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت تلك النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل أو نسبة كوك.

و قد قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين و ذلك من حيث أوزان مخاطرة القروض: دول متدنية المخاطر و تضم مجموعتين فرعيتين هما: المجموعة الأولى و تضم الدول الأعضاء في منظمة التعاون التنمية الاقتصادية OCDE ، يضاف إلى ذلك دولتان هما: سويسرا و المملكة العربية السعودية ، و المجموعة الفرعية الثانية هي الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الافتراضية الخاصة مع صندوق النقد الدولي و هي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزيلندا، فلندا، إرلندا، الدانمارك، اليونان و تركيا ، و قد قامت اللجنة بتعديل ذلك المفهوم خلال جويلية 1994م ، و ذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة 5 سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي، أما بالنسبة للدول مرتفعة المخاطر فهي تشمل كل دول العالم ماعدا الدول التي أشير إليها في المجموعة السابقة.

حيث قامت لجنة بازل كذلك بوضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطرالأصول: فالوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة و كذا باختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، و من هنا نجد أن الأصول تتدرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال أوزان خمسة و هي: الصفر، 10 %، 20 %، 50 %، 100% .

الجدول رقم(1-1) الموجودات و أوزانها حسب مقررات اتفاقية بازل 1

الموجودات	الوزن
أولا: موجودات لا تحمل مخاطر النقود. المطلوبات من الحكومة و البنك المركزي بالعملة المحلية. المطلوبات الأخرى من دول OCDE و بنوكها المركزية. المطلوبات المعززة بضمانات نقدية و ضمانات حكومات OCDE.	**صفر**
ثانيا: موجودات متوسطة المخاطر.	0-50% بتقدير السلطة

مطلوبات من مؤسسة القطاع العام المحلية و القروض المضمونة من قبلها(باستثناء الحكومة المركزية).	%20
مطلوبات من مصارف مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها.	%20
المطلوبات من مصارف التنمية الدولية و الإقليمية.	%20
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام لحكومات OCDE أو قروض مضمونة من قبلها.	%20
مطلوبات أو قروض مضمونة في مصارف خارج دول OCDE و بقي على استحقاقها أقل من سنة.	%50
قروض تم تسنيدها بالكامل لعقارات لأغراض السكن و التأجير.	
ثالثا: موجودات عالية المخاطر.	
مطلوبات من القطاع الخاص.	%100
مطلوبات من مصارف خارج دول OCDE و بقي على استحقاقها أكثر من سنة.	
مطلوبات من الحكومات المركزية لدول غير OCDE (ما لم تكن بالعملة المحلية).	
مطلوبات من شركات تابعة للقطاع العام.	
الموجودات الثابتة مثل المباني و الآلات.	
العقارات و الاستثمارات الأخرى.	
الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل مصارف أخرى.	
الموجودات الأخرى.	

المصدر: مفتاح صالح، رحال فاطمة، مرجع سابق.

1- مكونات رأس المال حسب معيار بازل 1: تم تقسيم رأس المال الى مجموعتين أو شريحتين:

- **رأس المال الأساسي:** و يمثل الشريحة الأولى و يشمل العديد من العناصر هي: حقوق المساهمين (رأس المال المدفوع)، و الاحتياطات المعلنة (الاحتياطات العامة و الاحتياطات القانونية و الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة).
- **رأس المال المساند:** و يمثل الشريحة الثانية و تشمل العناصر التالية: احتياطات إعادة تقييم الموجودات و المخصصات العامة و الاحتياطات غير المعلنة و أدوات رأس المال الهجينة (دين، حق ملكية) و الديون طويلة الأجل من الدرجة الثانية .

و تشترط توصيات لجنة بازل أن لا يزيد مبلغ رأس المال المساند عن 100% من مبلغ رأس المال الأساسي .

و هكذا فإن معدل كفاية رأس المال حسب مقررات لجنة بازل 1 كما يلي :

$$\frac{\text{رأس المال (الشريحة 1+ الشريحة 2)}}{\text{مجموعة التعهدات و الالتزامات بطريقة مرجحة}} \geq 8\%$$

2 – التعديلات التي أدخلت على اتفاقية بازل 1

- في أفريل 1995 م قامت لجنة بازل للإشراف البنكي باقتراح إدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك، بعد أن كانت الاتفاقية الأولى تعني بمخاطر القروض فقط ، و عرضتها كاقتراح للنقاش ، و مع تلقي الملاحضات و إدخال التعديلات عليها أصبحت جاهزة للتطبيق في سنة 1998 م.
- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال و التي تتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة إضافة إلى الشريحتين المعمول بهما من قبل .

وفق هذا التعديل فإنه عند حساب نسبة رأس المال الإجمالية للبنك يتم إيجاد صلة رقمية بين مخاطر القرض و مخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة و المجمعة لغرض مقابلة مخاطر القرض، و بالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس المال البنك من الشريحة الأولى و الثانية و الذي تم تحديده عام

1988 م ، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الريحة الثالثة و التي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر، و بالتالي تصبح إذن العلاقة المعدلة لحساب كفاية رأس المال كما يلي:

$$\frac{\text{إجمالي رأس المال(الشريحة1 + الشريحة2 + الشريحة 3)}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة + مقياس المخاطر السوقية}} \geq 8\%$$

ثانيا: تأثيرات مقررات بازل 1 على النظام البنكي الدولي

منذ بدأ العمل باتفاقية بازل 1 في 1992 م، نتج عنها بعض الجوانب الايجابية و أخرى سلبية ، و في مايلي سنتناولها بإيجاز على النحو التالي:

1- ايجابية تطبيق مقررات بازل 1: تتمثل أهم إيجابياتها في :

1. دعم و استقرار النظام البنكي الدولي و إزالة التفاوت فيما بين قدرات البنوك على المنافسة و تحقيق نوع من العدالة في هذا المجال ، و تنظيم عمليات الرقابة على معايير كفاية رأس المال و جعلها أكثر ارتباطا بالمخاطر التي تتعرض لها أصول البنوك.
2. حث البنوك على أن تكون أكثر حرصا و رشدا في توظيفاتها من خلال الاتجاه إلى التوظيف في أصول ذات أوزان أقل من حيث المخاطرة، و الموازنة المستمرة بين حجم الأصول الخطرة و رأس المال المقابل لها، بل ربما تضطر البنوك أيضا إلى تصفية أصولها الخطرة و استبدالها بأصول أقل مخاطرة، إذا واجهت صعوبة في زيادة عناصر رأس المال لاستفاء النسبة المطلوبة لمعيار كفاية رأس المال .
3. إتاحة المعلومة حول البنوك مما يساعد العملاء على اتخاذ القرار الأفضل .
4. سهولة التطبيق بما يوفر على البنوك الوقت و الجهد، نظرا لاهتمامها فقط بمخاطر القروض .

3- سلبيات مقررات بازل 1: وجهت العديد من الانتقادات للجنة بازل الأولى تتمثل أهمها في:

1. على الرغم من أن المقررات الأصلية لبازل 1 كانت بمثابة خطوة نحو قيام البنوك بالاحتفاظ برؤوس الأموال وفقا لحجم المخاطر التي قد تتعرض لها، فإن تعريف المخاطر الذي تضمنه تلك

المقررات قد انطوى على تبسيط شديد للمخاطر الفعلية المحيطة بالأصول البنكية، حيث تم التركيز بصفة أساسية على مخاطر القروض التي تتعرض لها البنوك ، و على الرغم من أخذ مخاطر السوق في الحسبان في التعديل الخاص بعام 1996 م، إلا أنه لم يتم تناولها بصورة شاملة حيث يتم التركيز على مخاطر السوق بالنسبة لبنود محفظة المتاجرة فقط و لم يتناول مخاطر السوق التي يتعرض لها بقية بنود أصول و التزامات البنك ، كما لم يتم التعرض لمخاطر التشغيل و مخاطر السيولة التي أصبحت تشكل جانبا أساسيا من المخاطر التي تتعرض لها البنوك في العصر الراهن .

2. أعطى معيار بازل 1 وضعا مميزا لمخاطر مديونيات حكومات و بنوك دول منظمة التعاون ة التنمية الاقتصادية OCDE على حساب غيرها من حكومات و بنوك باقي دول العالم ، حيث خصص وزن مخاطر منخفض لدول OCDE ، على الرغم من أن بعض الدول الأعضاء في هذه المنظمة تعاني من مشاكل اقتصادية قد تفوق دول العالم الأخرى غير الأعضاء بها مثل تركيا و اليونان.

3. لم تواكب مقررات اتفاقية بازل 1 تطورات إدارة المخاطر و الابتكارات المالية.

4. تشجع اتفاقية بازل1 البنوك على امتلاك الأصول السائلة و شبه السائلة ذات درجة المخاطرة المنخفضة و إحجامها عن الاستثمار في المشروعات الضخمة (مشروعات صناعية، مشروعات البنية الأساسية، الاستثمارات التكنولوجية...)، ذات درجة المخاطرة المرتفعة، مما يتعارض مع تحقيق التنمية في الدول النامية بصفة خاصة، حيث تعد البنوك أحد الدعامات الأساسية لتمويل قيام هذه المشروعات.

5. اشتداد درجة المنافسة التي تواجهها البنوك من المؤسسات غير البنكية التي دخلت مجال العمل البنكي مثل شركات التأمين و صناديق الاستثمار، و لا تخضع بدورها لمتطلبات معيار كفاية رأس المال ، فضلا عن التكلفة الإضافية التي تقع على المنشآت البنكية و التي تتحملها في سبيل استيفاء متطلبات المعيار، مما يجعلها في موقف تنافسي أضعف من منشآت غير البنكية التي تؤدي خدمات مماثلة.

الفرع الثالث: إدارة المخاطر وفق لجنة بازل 2

من خلال هذا الفرع سنتعرف على مقررات لجنة بازل 2، و أهم ايجابيات و سلبيات تطبيقها.

أولا: مقررات اتفاقية بازل 2

رغم الايجابيات التي أنجزت عن اتفاقية بازل 1، إلا أنه كان لها نقائص استوجب إعادة النظر فيها على مراحل و ذلك منذ 1999 م و إلى غاية 2006 م، حيث بدأ تطبيق اتفاقية بازل2 مع بداية عام

2007 م، و قد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر البنوك ، كما دعمت رأس مالها بعناصر جديدة، و كما أشرنا سابقا لقد غطت اتفاقية بازل 1 نوعين من المخاطر هما مخاطر القروض و مخاطر السوق، في حين غطت اتفاقية بازل 2 بالإضافة إلى المخاطر السابقة مخاطر التشغيل، مع اختلاف أساليب قياس مخاطر القروض في بازل 2 عن بازل 1.

بهدف اتفاق بازل 2 إلى بناء أساس صلب للتنظيم و الرقابة على كفاية رأس المال و تبني الشفافية و الإفصاح في السوق و لتحسين إضافي في أساليب إدارة المخاطر و بالتالي إلى الاستقرار المالي، حيث تم بناءه على الأساس الذي أرساه الاتفاق الأول لحساب متطلبات كفاية رأس المال مع جعل المعايير أكثر حساسية للمخاطر، و ذلك من خلال إدخال تعديلات جوهرية على آلية احتساب الموجودات المرجحة و بخاصة بما يتعلق بمخاطر القرض بحيث تأخذ بالاعتبار اختلاف درجة المخاطرة بين عميل و آخر، و كذلك أضاف موضوع المخاطر التشغيلية و التحوط مقابلها ، و العمل على دمج متطلبات كفاية رأس المال و عمليات الرقابة البنكية و الانضباط في السوق (الشفافية حول رأس المال و إدارة المخاطر) لتتكامل و تسهم في تطوير أساليب إدارة المخاطر و تعزيز الحوكمة[1].

ثانيا: معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل 2

لقد أدى إضافة مخاطر التشغيل إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال و عليه يتم احتساب معدل كفاية رأس المال طبقا للمقررات الجديدة من خلال المعادلة التالية:

نسبة رأس المال

$$\frac{\text{رأس المال}}{\text{مخاطرالقرض+مخاطرالسوق+ المخاطرالتشغيلية}} = (\mathbf{tier1} = \boldsymbol{min}\ \mathbf{4\%}: \boldsymbol{Total} = \boldsymbol{min}\ \mathbf{8\%})$$

و قد ركزت مقررات بازل 2 على ثلاثة أركان (دعائم) أساسية موضحة بالتفصيل في الجدول التالي:

جدول رقم (2-2): الدعائم الأساسية لمقررات اتفاقية بازل 2

الدعامة الأولى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلبات الحد الأدنى:	**عمليات المراجعة الداخلية:** أربعة مبادئ رئيسية و هي:	**انضباط السوق:**

[1]- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، ورقة عمل بعنوان المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2، دراسة حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في 5/4 جويلية 2007، ص 14.

– لا تغيير في المعدل المتمثل 8 %، و كذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. – تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم إضافة متطلبات تجاه المخاطر التشغيلية. – بالنسبة لمخاطر القروض، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحد الأدنى و هو الأسلوب المعياري و أسلوب التقييم الداخلي الأساسي و أسلوب التقييم الداخلي المتقدم . – و هناك حوافز للمصارف لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا ذلك يتطلب تواجد أنظمة رقابية فعالة، و كفاءة كبيرة في جميع البيانات و المعلومات و إدارة المخاطر. – بالنسبة للمخاطر التشغيلية هناك ثلاث أساليب في احتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال، و هي الأسلوب المؤشر الأساسي، و الأسلوب	– يتوجب على المصارف امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر و أن تتطلب أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. –يتوجب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى المصارف الخاضعة لها، و اتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود. – يتعين على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ المصارف بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، و أن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. – يتعين على الجهة الرقابية التدخل، في وقت مبكر لمنع التدخل انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب ، و اتخاذ إجراءات سريعة في حال عدم المحافظة على هذا المستوى. – هناك اهتمام في عمليات المراجعة الرقابية بصورة	– يعمل انضباط السوق على تشجيع سلامة المصارف و كغايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية . –هناك إفصاح أساسي و إفصاح مكمل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية و يشمل الإفصاح أربعة نواحي رئيسية، و هي : نطاق التطبيق، و تكوين رأس المال ، و عمليات تقييم و إدارة المخاطر ، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

المعياري، و أسلوب القياس المتقدم ، و يتم الاختيار وفقا لشروط و معايير معينة.	رئيسية، بمخاطر التركيز و مخاطر أسعار الفائدة و مخاطر الرهونات.	

المصدر: مفتاح الصالح، رحال فاطمة، مرجع سابق، ص8.

ثالثا: انعكاسات مقررات بازل 2 على النظام البنكي

1- ايجابيات مقررات بازل 2: تتمثل أهم الإنعكاسات الايجابية لهذه الاتفاقية في[1]:

- ضمان سلامة البنوك و منه الحفاظ على استقرار النظام البنكي و المالي.
- ضمان المنافسة العادلة مابين البنوك عن طريق توفير تشريعات و أنظمة متكافئة مابين مختلف البلدان التي تنشط فيها.
- إلغاء التمييز مابين الدول و اقتصارها فقط على المخاطر التي تحملها.
- إمكانية الاستفادة من تخفيض رأس المال للبنوك التي تطبق طرق التقييم الداخلي.
- توسيع قاعدة المخاطر و الأخذ في الحسبان بعض الأدوات المستحدثة للتقليل منها.

2- سلبيات مقررات بازل 2: تتمثل نقائص هذه الاتفاقية في :

- تتواكب مع البنوك الكبيرة و التي لديها خبرات و تقنيات تمكنها من تطبيقها .
- تعتبر تحد حقيقي للبنوك التي تتواجد في العالم المختلف، نظرا لعدم توفر البيئة المناسبة لتطبيقها.
- غير إلزامية التطبيق مما يحد من مفعولها.
- لم تعط تصنيف إقراضي لبعض ممارسات البنوك، مما يضاعف من تكاليف التمويل لديها.
- احتجاز نسب أكبر من الأرباح لتكوين مخصصات مما يؤدي إلى تراجع ربحية البنوك.
- لم تراع الحالات الخاصة لبعض أنشطة البنوك، و الأخص بالذكر البنوك الإسلامية.
- فشل مقررات بازل2 في حماية البنوك من الضغوط الائتمانية التي تعرضت لها بسبب الأزمة المالية العالمية 2008، الأمر الذي جعل بعض الاقتصاديين يشككون في الافتراضات الضمنية التي يقوم عليها إطار بازل 2.

[1]- مفتاح الصالح، رحال فاطمة، مرجع سابق ذكره، ص 9.

رغم سلبيات هذه الاتفاقية و صعوبة تطبيقها، إلا أن أغلب البنوك مهما كان نوعها سعت لتطبيقها و الالتزام بها بما فيها البنوك الإسلامية.

الفرع الرابع: إدارة مخاطر القروض البنكية وفق لجنة بازل 3

جاءت اتفاقية بازل الثالثة تكميلا للنقائص التي وردت في اتفاقية بازل الثانية و تعديلها.

أولا- مقررات اتفاقية بازل 3

تطمح اتفاقية بازل الثالثة الجديدة التي طورتها لجنة بازل للرقابة البنكية إلى تعزيز الأنظمة البنكية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الازمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث تطرح معايير جديدة لرأس المال المديونية و السيولة لتقوية قدرة القطاع البنكي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية و المالية و تحسين إدارة المخاطر و زيادة الشفافية و ستكون مساهمتها كبيرة في الاستقرار المالي و النمو على المدى الطويل.

ثانيا- الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3:

تمحورت أهم الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة في النقاط التالية[1]:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ من رأس المال الممتاز "برأس المال الأساسي" و هو المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع و الأرباح المحتفظ بها و يعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتفها المخاطر بزيادة النسبة الحالية و المقدرة ب 2% وفق اتفاقية بازل 2.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية و يعادل 2.5% من الأصول، أي إن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة صدمات مستقبلية أي ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، و في حالة انخفاض نسبة أموال احتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح الكفاءات المالية لموظفيهم، و رغم الصرامة المعايير الجديدة إلى ان المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير و التي قد تصل إلى عام 2019 م جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- و بموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدور الاقتصادي بنسبة تتراوح بين 0 و 2.5 % من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)،

[1]- مجلة إضاءات مالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر 2012، السلسلة الخامسة، العدد 5، ص 3.

مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك و ذلك عدم تأثرها بأداء دورها في منح الفروض و الاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسبة محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% و عدم احتساب الشريحة الثالثة لكفاية رأس المال. و من المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير 2013 وصولا إلى بداية العمل بها عام 2015 م و تنفيذها بشكل نهائي 2019 م .
- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات اعتمادا مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على موافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيستعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات الحكومية.

ثالثا- محاور اتفاقية بازل3 :

تتكون اتفاقية بازل 3 من خمس محاور و هي:

1- ينص المحور الأول للاتفاقية الجديدة على تحسين نوعية و بنية و شفافية رساميل البنوك و تجعل مفهوم رأس المال الأساسي **teir one** مقتصرا على رأس المال المكتتب به و الأرباح غير موزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد و غير مقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها. أما رأس المال الساند (two) فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة ل5 سنوات على الأقل و القابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل اية مطلوبات للغير على البنك، و أسقطت بازل 3 الكل ماعدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات سابقة.

2- تشدد مقترحات لجنة بازل في المحور الثاني على تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة و الناشئة عن العمليات في المشتقات و تمويل سندات الدين من خلال فرض متطلبات رأس المال الإضافية للمخاطر المذكورة، كذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق .

3- تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة و هي نسبة الرفع المالي (leverage ratio) و هي تهدف لوضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام البنكي، و هي نسبة بسيطة كما أن المخاطر التي لا تستند إلى نسبة الرفع المالي من متطلبات رأس المال على أساس المخاطر، و هي تقدم ضمانات

إضافية في وجه نماذج المخاطر و معايير الخطأ ، و تعمل كمعيار إضافي موثوق لمتطلبات المخاطر الرئيسية.

4- يهدف المحور الرابع إلى المؤول دون اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب فتزيد التمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النمو و الازدهار، و تمتنع أيام الركود عن الإقراض فتعمق الركود الاقتصادي و تطيل مداه الزمني.

5- يعود المحور الخامس لمسألة السيولة، و التي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي و الأسواق بكاملها من الواضح إن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، و تقترح اعتماد نسبتين، الأولى هي نسبة تغطية السيولة (LCR) و التي تتطلب من البنوك الاحتفاظ بأصول ذات درجة سيولة عالية لتغطية التدفق النقدي لديها حتى 30 يوم، أما النسبة الثانية (NSFR) فهي لقياس السيولة المتوسطة و الطويلة الأمد، و الهدف منها أن يتوفر للبنوك مصادر تمويل مستقرة لأنشطتها.

المطلب الثاني: كيفية وأساليب تسيير مخاطر القروض البنكية

تعتمد البنوك في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث في الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان و كذلك التركيز على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء البنك.

1- الاستعلام الائتماني: قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام و التحري بكل الطرق و الوسائل الممكنة عن وضعية العمل الشخصية و المالية و مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها و من أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر[1]:

أ- **إجراء مقابلة مع طالب القرض:** اجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته و سمعته و مدى صدقه في المعلومات المقدمة عن الوضعية للمؤسسة و نشاطها و مركزها التنافسي و خططها المستقبلية كما تكشف عن ما في المؤسسة و تعاملاتها المالية.

[1]- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية - حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك البركة، مذكرة مقدمة للنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009/2008، ص 30 و 31.

ب- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، و تتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعية اذا ما كان دائنا أو مدينا و التي تحدد طبيعة علاقته مع البنك.
- الوضعية المالية للعميل و سجل الشيكات المسحوبة عليه.
- التزام العميل بشروط العقد كفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

ت- المصادر الخارجية للمعلومات: تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى و الموردين و نشرات دائرة الإحصاءات العامة و الغرف التجارية و الجرائد الرسمية و المحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم المخاطر.

ث- تحليل القوائم المالية: فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة و إعداد القوائم المستقبلية و تحليلها و الوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين و هو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض و مدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد.

2- الأسلوب الوقائي:

لأجل الوقاية من المخاطر قبل حدوثها تلجأ ادارة الائتمان الى متابعة الائتمان الممنوح و ذلك بالتركيز على العناصر التالية:

- **طلب الضمانات الملائمة:** تفاديا للمخاطر المحتملة تلجأ إدارة الائتمان إلى أن تقوم قيمة القروض و على أساسه و ما يزيد عنه يتم تحديد الضمان المناسب، و تعد من أهم و أنجع الإجراءات الوقائية لمواجهة خطر عدم السداد الناشئ عن العميل حيث يسمح هذا الإجراء بتعويض البنك و استعادة التمويل المقدم و عادة ما يركز البنك على نوعين من الضمانات .

الضمانات الشخصية: هي تعهد و التزام شخصي من طرف المقترض تكفل سداد قيمة القرض و الفوائد و تضم:

- **الكفالات:** الكفالة هي عقد يتكفل بمقتضاه شخص يسمى الكفيل يتعهد للدائن أن يفي بهذا الالتزام إذا لم يفي به الدائن نفسه.
- **الضمان الاحتياطي:** هو التزام مكتوب من طرف شخص معين يتعهد بموجبه على تسديد مبلغ ورقة تجارية أو جزء منه في حالة عدم قدرة أحد الموقعين على التسديد.
- **تأمين الاعتماد:** هو ضمان تقدمه مؤسسة التأمين لحساب المستفيد لتغطية خطر عدم السداد و عون أن تغطية الائتمان احتماليا ذلك ما يجعله موضع التأمين.

الضمانات الحقيقية: تركز هذه الضمانات على موضوع الضمان من السلع و التجهيزات و العقارات و تقدم هذه الضمانات على سبيل الرهن و ليس على سبيل تحويل الملكية و ذلك يتعين على البنك عند تحديد الضمان أن يأخذ في الاعتبار:

- أن تكون قيمة الضمان ذات تقلب كبير هلال فترة الائتمان.
- كفاية الضمانات لتغطية القرض مع الفوائد و العمولات الاخرى .

❖ **الحد من التركيز الائتماني:** يقصد به توجيه الائتمان إلى عميل واحد نظرا لضخامة مركزه و الامتناع و تقديمه لعلاء آخرين وهو ما يشكل مخاطر يتعين الحد و التقليل منها من خلال:

- تقرض بعض الدول حدودا للتسهيلات الائتمانية للعميل الواحد من المال الموضوع و يتعين بالمتابعة أي تركز في المخاطر الائتمانية لأي تشاط اقتصادي أو منطقة جغرافية.

ج- الكفاءة في إعداد السياسة الإقراض: على إدارة البنك تكثيف تدريب الكوادر الائتمانية باستمرار لرفع مستواهم و كفاءتهم و هو ما يساعد على وضع أهداف و خطط سلمية و منه تحديد مستوى المخاطر المحتملة و تسييرها وفق معايير و مقاييس نظامية[1].

3- الأسلوب العلاجي:

و يتمثل في استعمال طرق و تقنيات لتسيير المخاطر و التخلص منها و يقوم هذا الأسلوب على:

- تنظيم وظيفة التحصيل الائتماني: و تفاديا لحدوث خسائر يلجأ البنك إلى إتباع سياسة تحصيل مستحقاته على العملاء، و ذلك بتنظيم إليه منح الائتمان ووضع معايير فعالة تكفل التحصيل الكامل للقرض و فوائده في الآجال المحددة، و يعتمد في تنظيم هذه الوضعية على:

[1]- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 168.

- إعداد وسائل تكشف حالات عدم الدفع الحالية و المستقبلية .
- الاستمرارية في متابعة و معالجة الائتمان.
- وضع مقاييس متطورة تعمل على استعادة أكبر حصيلة ممكنة من المستحقات.

المطلب الثالث: معالجة مخاطر القروض البنكية

رغم كل الاحتياجات لكن يمكن أن يقع البنك في حالة استحالة استرداد القرض، فيقوم البنك بمحاولة القضاء على أسباب ضعف العميل و تثبيت عوامل القوة و العمل على تجاوز الأزمة التي يمر بها العميل و تمكينه من سداد التزاماته في المستقبل. لكن في حالة استحالة الاسترداد يلجأ البنك إلى القضاء و الطرق القانونية لاسترجاع أمواله.

في الواقع أن عملية المعالجة تبدأ مع ظهور أول حادث " عدم التسديد " وعدم الوفاء بالتعهدات المقدمة من طرف الزبون، حيث يبدأ البنك بالتفكير في تنظيم قدراته للكشف عن كل الاحتمالات الممكنة والتحضير لرد الفعل المناسب لها وذلك لاسترجاع مستحقاته، وتبدأ عملية معالجة الخطر في المرحلة الأولى بعملية التحصيل، فإن تعذرت هذه العملية تبدأ عملية معالجة المخاطر.

أولا: تحصيل القروض

تعتمد وظيفة التحصيل على أربعة ركائز والتي تتمثل في:

1- رد الفعل: يعتبر العامل الأساسي لنجاح وظيفة التحصيل لأنه يمثل سرعة رد الفعل للبنك على حالات حدوث الخطر، لذلك يجب على البنوك أن تتم بعامل الزمن، لأن النتيجة حدوث خلل لدى الزبون من البداية يؤدي إلى رد فعل مناسب، يساهم في التحصيل لذلك يجب على البنوك أن تجيز نفسها بواسطة الأدوات التي تسمح لها بالكشف والتنبيه عن حالات عدم الدفع الحالية والمستقبلية وتنظم بدقة تسييرها.

2- الاستمرارية في معالجة حالات عدم الدفع: إذ يجب على البنك أن يتجنب الانقطاع في عملية التحصيل، ويتفادى الثغرات في عملية الضغط المطبقة على الزبون المتأخر و هذا لاسترجاع أمواله.

3- التصاعد: يتمثل في تصاعد الإجراءات الجبرية وأساليب الإكراه القانوني للزبون، وهذا من الوكالة البنكية إلى مصلحة المنازعات بالمديرية العامة للبنك إن اقتضى الأمر.

4- تسيير الحسابات: يقوم البنك بعملية تسيير الحسابات من أجل أو جعل الحساب مدين ولكن بدون ترخيص مسبق. فنظام المعلومات للبنك يقوم في هذه الحالة بالتنبيه على هذه الوضعية غير العادية لسير الحساب. ومن جهة أخرى يقوم بتنظيم رد الفعل المتصاعد للبنك و أخذ الاحتياطات اللازمة للإحاطة بهذا الخطر الجديد[1].

ثانيا: معالجة القرض

يتم اقتطاع مستحقات القرض من حساب الزبون بطريقة آلية ويتم بصفة يومية مراقبة الحسابات بحيث يتم تنظيم علمية الاقتطاع على كل مستحقات البنك وفقا لما توفر في حساب الزبون، بالإضافة إلى الضمانات المحصل عليها.

إن عملية الاقتطاع الآلي يمكن أن تمنح الأولوية للقروض بدون ضمانات أولا، ثم لمختلف القروض الأخرى مقابل ضمانات مرتبة على حسب قيمة هذه الضمانات كما هو الوضع بالنسبة لمتابعة الحسابات. فإن مسير التحصيل عن طريق هذا النظام يبحث عن مختلف الرسائل بالأسعار وطلب تسوية الوضعية الجديدة، هذا طبعا لا يجب أن يمنع مسير الحساب من أن يستمع إلى الزبون الذي يطلب مهنة معينة أو يقترح مهلة للتسوية، وهذا إما إراديا، أو كرد فعل له بعد استلامه لرسالة آلية كإشعار بالدفع أو التحذير، حيث يقوم المسير بتحليل الآجال أو المهلة المطلوبة و التي كانت المخططة و يقوم باقتراح القرار المناسب. وتبدأ عملية التحصيل من خلال وحدات البنك التالية:

- وحدة التحصيل الودي (مصلحة المخاطر).
- وحدة التحصيل القانوني (مصلحة المنازعات).

تتدخل هاتين الوحدتين في تسيير الخطر في البنك وعملية تحصيل القرض[2].

يمكن تلخيص هذه معلومات في مخطط التالي:

الشكل رقم(8): أسلوب معالجة القروض البنكية

معالجة القروض البنكية

[1]- بن شيخة هناء، أساليب إدارة المخاطر الائ ذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم .الاقتصادية تخصص: نقود ومالية، جامعة بس

[2]- بن شيخة هناء، المرجع السابق، ص 59.

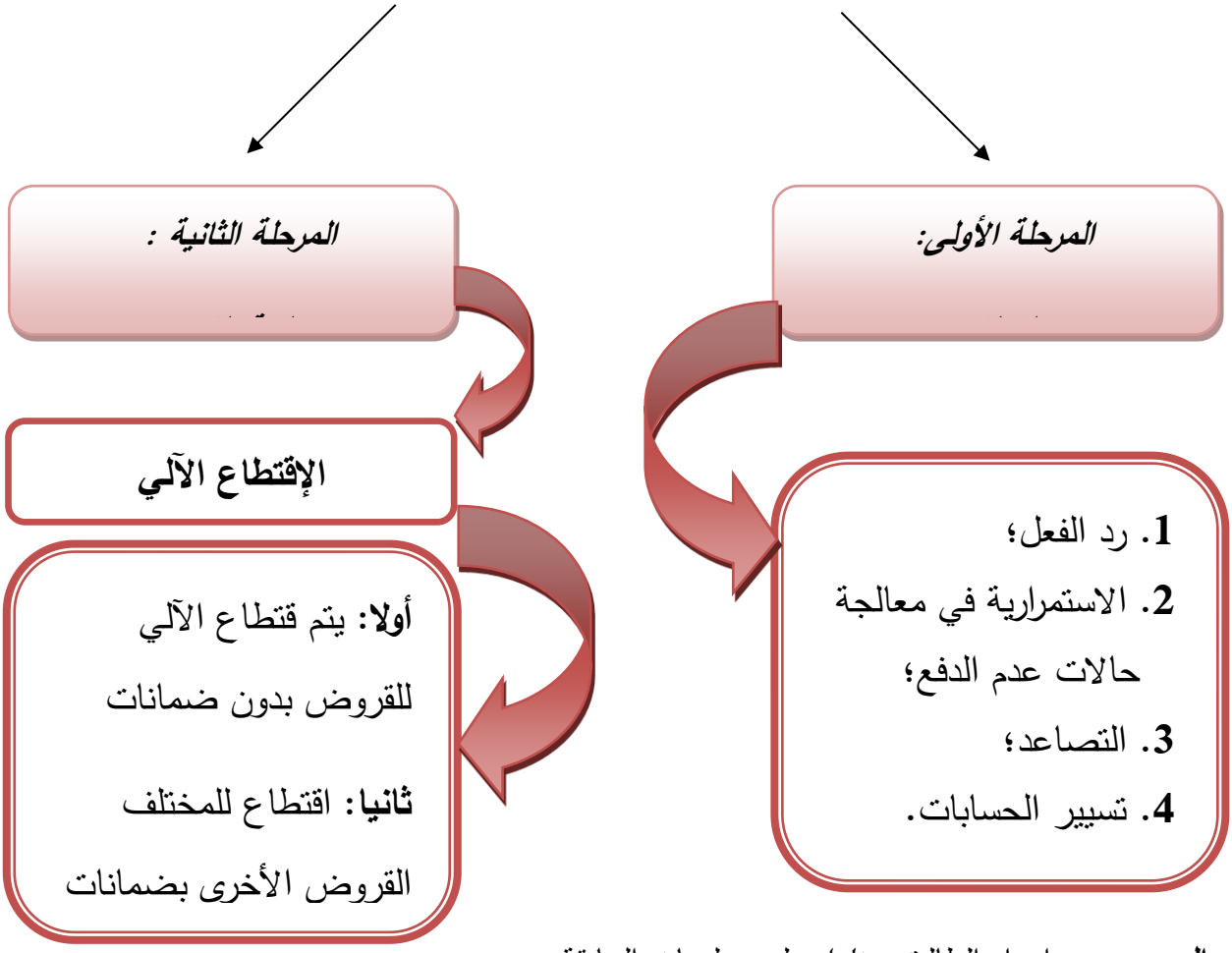

المصدر: من إعداد الطالبتين *بناءا* على معلومات السابقة.

خلاصـــــــــــة:

بعد التعرف على دور البنوك و إستراتيجيتها في تنفيذ أهدافها ومساهمتها بشكل جوهري في تصعيد وتيرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك من خلال القروض ممنوحة من طرف البنك فهي تعتبر أداة الاستغلال في العمليات الإنتاجية والتوزيعية التي تحقق للتنمية الاقتصادية، ولكن تتعرض البنوك لمخاطر كثيرة ومتعددة عند منحها للقروض والمتمثلة في مخاطر القروض، فالقروض ومخاطرها وجهان لعملة واحدة.

لقد تبين لنا أن الخطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي ولذا على مسيري البنوك اتخاذ سياسة مناسبة تعمل على تحديد نوعية القروض المقبولة في إطار السياسة التي يتبعها البنك.

إن عملية الإقراض تكتنفها أخطار معينة و تتفاوت مصادر هذا الخطر تبعا لكل عملية ومن ثم يجب على المقترض أن يحاول كل ما في وسعه لمنع هذه الأخطار و حد منها قبل أن تصبح حقيقة

واقعة لأنه إن لم يفعل فلن يحقق العائد الذي يرجوه و قد تعود هذه الأخطار إلى خسارة الأموال المقرضة أيضا لذا فإن المصرف يقوم بدراسة عامة يقدر فيها خطر منح القرض فيستدعي ذلك وجود أنظمة واضحة للمحاسبة و المعلوماتية و أخرى لتقييم المخاطر و متابعتها و التصدي لها.

وأيضا في مثل هذه الحالة يطلب البنك من العميل تقديم ضمانات كافية تمكن من استخدامها إذا عجز المقترض عن السداد و ذلك ليس فقط حفاظا على سلامة المؤسسات المصرفية بل والأهم حفاظا على مدخرات الناس و أموالهم.

الفصل الثاني:
دراسة حالة البنك الوطني الجزائري - BNA وكالة تقرت -

تمـــــهيد:

بغية معرفة على آليات و طرق حد من المخاطر البنكية في البنوك التجارية الجزائرية من الضروري القيام بدراسة ميدانية لفحص الضوابط والمقاييس المعمول بها في عملية منح القروض و تجنب المخاطر ويتسنى لنا الوقوف على حقيقة إدارة المخاطر البنكية.

وأيضا سنتوقف عند كيفية معالجة طلبات القروض بالوكالة اعتماد على دراسة حالة القرض قدم لأحد العملاء من خلال الوثائق اللازمة عند طلب القرض ومراحل دراسة الملف وكذلك الضمانات وقاية من مخاطر القرض.

وسنحاول التعرف وإلقاء نظرة عامة على بنك الوطني الجزائري BNA من حيث نشأته وهيكله وأهدافه وانطلاقا من كل ما سبق ذكره وبغية الإلمام بجميع جوانب الدراسة التطبيقية ارتأينا تقسيم الفصل إلى:

- ✓ **المبحث الأول: الدراسات السابقة**
- ✓ **المبحث الثاني: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري BNA**
- ✓ **المبحث الثالث: دراسة حالة قرض استثماري منحه بنك BNA وكالة تقرت**

المبحث الأول: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

دراسة بريك حيزية و بن عمارة نوال:

- ✓ **التعريف بالدراسة:**

أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك، دراسة تطبيقية للبنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي و مالي، جامعة قاصدي مرباح 2011.

اهتمت هذه الدراسة بدراسة و تحليل مشكلة أساسية في البنوك تتعلق بالمخاطر المالية للعمليات التمويلية والاستثمارية وإدارتها في البنك وذلك من خلال التطرق إلى مناقشة وتحليل إلى طبيعة وأنواع المخاطر المالية و مسببات نشوئها وأثارها السلبية وقد بينت الباحثتان في بحثهما ان هناك العديد من المخاطر الا إنهما ركزتا على المخاطر المالية فقط وهي تلك المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة بالبنوك كما تطرقت إلى مناقشة كيفية إدارتها بالإضافة إلى كيفية قياس كل نوع منها النسب المالية وغيرها بالإضافة إلى طرق مواجهتها، حيث ان الباحثتان اختتما دراستهما بمجموعة من النتائج التي توصلتا إليها من خلال الدراسة و التحليل و هي كالتالي:

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق الأرباح من أجل ذلك يقوم بقياس وتقدير المخاطرة إضافة إلى ذلك يعمل على تحديد الحد الأقصى من الأخطار الممكن تحملها.

- ✓**نقد الدراسة:**

اعتمدت الباحثتان في دراستهما على المنهجية الكلاسيكية باستعمالهما المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري و منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي حيث تطرقتا الباحثتان بريك حيزية و بن عمارة نوال إلى أساليب قياس المخاطر المالية في البنوك كما اهتمتا بدراسة وتحليل مشكلة أساسية في البنوك تتعلق بالمخاطر المالية للعمليات التمويلية والاستثمارية وكيفية تسييرها في البنك أما دراستنا فإنها اعتمدت منهجية حديثة و مغايرة تسمى IMRAD.

بالإضافة إلى ذلك فإن دراستنا تتوافق مع هذه الدراسة من حيث المضمون و الموضوع

والبنك محل الدراسة، بالرغم من أن الدراسة الميدانية تمت في البنك الوطني الجزائري إلا أنها اختلفت في زمن الدراسة إذ أن دراسة الباحثتان تمت 2011 أما دراستنا في 2022 و إن دراسة الباحثتان اقتصرت على نوع واحد من المخاطر المالية أما دراستنا تطرقت لكل أنواع مخاطر البنكية بشكل أوسع ولكن خصصنا دراسة قرض استثماري في الأخير.

دراسة بثينة قالي:

- ✓ **التعريف بالدراسة:**

إدارة مخاطر القروض البنكية و أثارها على ربحية البنك دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية 2014-2016 وكالة أم البواقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة أم البواقي 2019/2018، تهدف هذه الدراسة إلى أهم آليات إدارة و أساليب مخاطر القروض البنكية و كيفية تأثيرها على ربحية البنك، و من أهم النتائج المتوصل إليها نذكر كما يلي:

- ❖ إن إدارة المخاطر ضرورية لنجاح البنوك واستمرارها، لاسيما من خلال إتباع البنك إجراءات من شأنها الحد من مخاطر الائتمان.
- ❖ من الضروري على البنوك أن لا تمنح القرض دون دراسة دقيقة و جيدة للمشروعات الممولة.
- ❖ يجب المتابعة الحثيثة والاطلاع المباشر وغير المباشر على سير المشروع في جميع جوانبه.
- ❖ إن الإجراءات الوقائية المنتهجة من طرف البنك تقتصر على أخذ الضمانات بأنواعها، والتأمين ضد خطر تعثر القروض لتجنب الوقوع في الخطر.

- ✓ **نقد الدراسة:**

لقد عرضت الباحثة بثينة قالي في دراستها كيفية إدارة المخاطر البنكية و أثرها على ربحية وذلك عن طريق تعريفها بآليات و أدوات إدارة المخاطر مع ذكر العمليات تسيير المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية الجزائرية لقد كان من الجيد تناول الخطر البنكي بحيث أن هذا الموضوع مهم لتدارك البنوك هذا الخطر و اتخاذ الحيطة والحذر منه للتضمن ربحيتها و زيادتها .

إن دراستنا تتوافق مع موضوع الباحثة بثينة قالي في العنوان و المضمون إلى حد بعيد إلا أن

زمن الدراسة متغير حيث أنها تناولت هذه الدراسة في 2019 وفقا للطريقة الكلاسيكية أما دراستنا كانت في سنة 2022 مما يعني أن دراستنا حديثة كما اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي المعتمد في مثل هذه الدراسات وفق طريقة IMRAD.

دراسة مكيد علي وين عيادة فريدة:

- ✓ **تعريف بالدراسة:**

تقييم مخاطر القروض البنكية – مدخل إحصائي – مجلة المؤسسة، العدد 06 – 2017، جامعة المدية، تستهدف هذه الدراسة تمييز المؤسسات السليمة من العاجزة الحاصلة على قرض من البنك الفلاحة و التنمية الريفية، و أسفرت نتائج الدراسة على أن استعمال طريقة القرض التنقيطي المعتمدة على التحليل التمييزي لها قدرة كبيرة على التنبؤ بالمؤسسات العاجزة من السليمة، و بالتالي التقليل من حدة مخاطر العجز عن السداد التي تتعرض لها البنوك إلى أدنى حد ممكن و من ثم زيادة فعالية اتخاذ القرارات.

✓نقد الدراسة:

تميزت دراسة الباحثان بالتركيز على تقييم مخاطر القروض باستعمال الطرق الحديثة كنموذج (القرض التنقيطي) كأداة من أدوات إدارة المخاطر الائتمانية كما أنها اعتمدت على طرق إحصائية حديثة لمعرفة كيفية تطوير طرق تسيير مخاطر القروض في البنوك الجزائرية حيث أن الباحثان قد اتخذا في دراستهما المنهجية الكلاسيكية على عكسنا، إذ نحن اتبعنا منهجية مغايرة و هي منهجية IMRAD .

إن هذه الدراسة تتوافق مع موضوع بحثنا في الموضوع و المضمون إلى حد كبير، و البنك محل الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي المعتمد في مثل هذه الدراسات. و تتشابه من خلال الدور الكبير الذي تلعبها لبنوك التجارية في إطار منح القروض و طبيعتها الممنوحة من طرف البنك.

دراسة محمد داود عثمان:

- ✓ **التعريف بالدراسة:**

أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة، في العلوم المالية تخصص مصارف لكلية العلوم المالية و المصرفية، أكاديمية عربية للعلوم المالية والمصرفية 2008.

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مدى إدراك إدارة البنوك المحلية لأهمية استخدام مخففات مخاطر الائتمان المختلفة للتأثير على قيمة البنوك و التحقق من مدى تطبيقه في القطاع المصرفي الأردني وقد استخدمت الباحث في دراسته لتقدير قيمة البنك المعتمدة و المقاسة بالمعادلة التقريبية البسيطة (Tobin's Q).

كما شملت دراسته التطبيقية على أحد عشر مصرفا تجاريا أردنيا من 2001 إلى 2006 إضافة إلى استخدام الاستبيان و تحليل النسب المالية، و قد أكد الباحث محمد داود عثمان على أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية و التعثرات الاقتصادية و ذلك لضمان عائد مقبول للمالكين و حملة الأسهم.

✓ **نقد الدراسة:**

تميزت دراسة الباحث محمد داود عثمان بدراسته الميدانية التي شملت احد عشر مصرفا كما انه اعتمد على طرق إحصائية لتقدير خطر القرض و ركز في دراسته على مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك.

إن هذه الدراسة تتعارض مع دراستنا في المنهجية المتبعة اذ انه اتبع المنهجية الكلاسيكية أما دراستنا اعتمدت على منهجية IMRAD.

و تتعارض كذلك في نتائج الدراسة و البنك محل الدراسة و زمن الدراسة بحيث ان دراستنا تناولت في البنك الوطني الجزائري وكالة تقرت سنة 2022 أما دراسته اعتمدت على أحد عشر مصرفا بالأردن وتختلف حتى بالمضمون إذ انه ركز على العوامل التي ساهمت في انخفاض قيمة البنوك و على الأثر الموجب ما بين قيمة البنك.

دراسة رزيقات حبيبة و برباح راوية:

✓ **التعريف بالدراسة:**

آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة مسيلة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، قسم علوم الاقتصادية، تخصص نقدي و بنكي، جامعة مسيلة 2019/2018، وضح الباحث في هذه الدراسة إلى أهم المخاطر التي يوجهها البنك و أساليب منح القروض، و كيفية التعامل البنوك التجارية مع أخطار القرض عند حدوثها بحيث لا تؤثر على البنك وحد منها بتقدير معقول، و لقد توصل إلى بعض نتائج نذكر أهمها:

❖ الائتمان المصرفي يساعد البنوك التجارية في تفعيل نشاطها وتطورها من خلال دورة.

- ❖ تعتمد البنوك في عملية منح القروض على الضمانات العينية والمالية كأداة حماية لكي تحمي نفسها من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها عند منح القروض وبالتالي عملية انتقاء الضمانات الكافية ومهمة للتقليل من آثار مخاطر القروض.
- ❖ الإجراءات الوقائية هي إحدى الطرق لمعالجة مخاطر القروض البنكية.

✓ **نقد الدراسة:**

لخص الباحثتان في دراستهما على الإستراتيجية الحديثة لكيفية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية الجزائرية حيث تتوافق دراستنا مع دراسة (رزيقات حبيبة وبرباح راوية) في الموضوع والمنهج التحليلي الوصفي إلا أنها تختلف في زمن ومكان الدراسة إذ أنهما قد تناولتا هذه الدراسة في بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR وكالة مسيلة 2019 أما دراستنا فتمت بنك الوطني الجزائري وكالة تقرت في 2022 ، وتتعارض كذلك في المنهجية إذ أنهما قد اعتمدوا على المنهجية الكلاسيكية أما دراستنا اعتمدت على منهجية IMRAD.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الأجنبية

دراسة Romain Sublet:

✓ **تعريف بالدراسة:**

La gestion du risque de crédit bancaire sur les portefeuilles professionnels et particuliers, études de cas de société générale, mémoire de fin d'études sous la direction d'Hervé Diaz, 2016, école de commerce de Lyon.

تهدف هذه الدراسة إلى كيفية إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على المحافظ المهنية والخاصة في المؤسسات المالية و لغرض معالجة إشكالية البحث المتمثلة في: " إلى أي مدى تعتبر إدارة المخاطر الائتمانية مصدرا للفرص لتحسين نشاط الإقراض لبنك فرنسي؟"

تطرق الباحث رومان سيبلت في دراسته إلى المفهوم المعقد لمخاطر الائتمان حيث انه وضح بأن

هذه المخاطر خطيرة للغاية وهي تمثل تهديد يؤثر على جميع البنوك وكذلك على استدامة المؤسسات المصرفية وقد ركزت هذه الأطروحة على إدارة مخاطر الائتمان في مؤسسة (Générale Société).

كما أن الباحث (Romain Sublet) ركز على مخاطر عدم السداد وقد اعتمدا على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري وعلى منهج دراسة حالة لبنك société générale في الجانب التطبيقي حيث انه توصل إلى مجموعة من النتائج و قد تمثلت فيما يلي:

-يجب على مؤسسات الائتمان أن تأخذ ضمانات حقيقية لحماية نفسها.

-تحتاج البنوك في إدارة مخاطر الائتمان إلى تحديد و تقييم هذه المخاطر لتحليل المحافظ.

-إن كل بنك لديه إستراتيجية وعملية تسيير محددة لحل مشاكل الإقراض.

- ✓ **نقد الدراسة:**

تميزت دراسة الباحث (Romain Sublet) بتطرقه لمفهوم مخاطر الائتمان وكيفية إدارة وتسيير مخاطر القروض البنكية كما أن هذه الدراسة تفيدنا في إجراء مقارنة ما بين البنوك التجارية لمنح القروض بفرنسا مع البنوك التجارية الجزائرية إذ أن المؤسسة التي أجرى فيها الباحث دراسته الميدانية تخضع لقوانين فرنسا إلا أنه يوجد فروع لهذه المؤسسة تنشط في الجزائر و تخضع لقوانين الجزائر و إن دراسته تتعارض مع دراستنا في المنهجية المتبعة إذ انه اتبع المنهجية الكلاسيكية كسائر الدراسات السابقة إلا أننا اعتمدنا في دراستنا على منهجية(Imrad) الحديثة كما تختلف دراستنا مع دراسة(Romain Sublet) كذلك في البنك محل الدراسة و زمن الدراسة بحيث أنهما أجرى دراسته في فرنسا بمؤسسة (Générale Société) سنة 2016 أما دراستنا فتمت في الجزائر بالبنك الوطني الجزائري بـ (BNA) في 2022 اختلفت أيضا في أهمية إدارة المخاطر في البنوك.

دراسة (Benali Mohamed):

- ✓ **التعريف بالدراسة:**

Gestion du risque bancaire : définition, mesures, gestion ; déterminant et impact sur la performance, université de Tunis étude de cas de plusieurs banques en sfagasse au Tunisie spécialité économie monétaire et bancaire mémoire de fin d'études 2012.

في هذه الدراسة حاول الباحث Benali Mohamed إبراز العلاقة بين محددات معينة لاختيار المخاطر المصرفية وأداء البنوك كما ذكر أن التحكم في المخاطر وإدارتها مهمة أساسية للمسؤولين في البنوك، من خلال طرق إدارة مختلفة، كلاسيكية أو حديثة، يمكن للمسؤولين التخفيف من هذه المخاطر وزيادة. أداء مؤسساتهم. فقد قام أولا بمراجعة الحجج النظرية المختلفة التي تتناولها، هذه العلاقة لتطوير تسع فرضيات، ثم درس الباحث (Mohamed Benali) تجريبيا صحة هذه الافتراضات من خلال معلومات الدولة المالية وبمساعدة استبيان تكميلي موجه إلى مختلف البنوك في منطقة صفاقس.

ظهرت الدراسات النظرية وجود مجموعة من العوامل التي تحدد اختيار طرق الإدارة المناسبة، من خلال التحقق من فرضيات في السياق التونسي ،حيث تمكن الباحث من تحديد الأساليب الأكثر استخداما في القطاع المصرفي. لهذا تم إجراء دراسة على عينة من 30 بنكا،مما سمح لنا بمراقبة تأثير درجة تقييم المخاطر على متغيرات الحوكمة المختلفة ومتغيرات هيكل البنك.

- ✓ **نقد الدراسة:**

لخص الباحث(Benali Mohamed) دراسته في إدارة المخاطر الائتمانية وكيفية التحكم في تسيير المخاطر المصرفية كما انه اتبع المنهجية الكلاسيكية كسائر الدراسات السابقة على عكس دراستنا التي تناولت منهجية (Imrad).

المبحث الثاني: تقديم عام للبنك الوطني الجزائري

يلعب البنك الوطني الجزائري كغيره من المؤسسات المصرفية دورا فاعلا في إنعاش الاقتصاد الوطني ، وتحقيق التنمية عن طريق تشجيعه للاستثمار سواء في القطاع العمومي أو الخاص ، وأن الاقتصاد المحلي يشهد مرحلة انتقالية وهي مرحلة اقتصاد السوق وأهم ما يميزها خوصصة المؤسسات العمومية . ولهذا سوف نخصص هذا المبحث للحديث عن نشأة البنك الوطني الجزائري و وكالة تقرت مع شرح و التعرف على الهيكل التنظيمي لها ونشاطاته.

المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري و وكالة تقرت وشرح هيكله التنظيم ونشاطاته

1/ البنك الوطني الجزائري:

التسمية: البنك الوطني الجزائري BNA

رأس مال: 000 150 مليار دينار جزائري

المدير العام: محمد لمين لبو

المقر الاجتماعي: 08 شارع أرنستو شيغفارة – الجزائر

الوكالة محل الدراسة: وكالة تقرت تابعة لمديرية الاستغلال الجهوية بورقلة

شبكة الوكالات: 218 وكالة تجارية موزعة على كافة التراب الوطني ، و20 مديرية جهوية للاستغلال و 151 موزع آلي للأوراق النقدية

يعد البنك الوطني الجزائري أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر ، و يهتم بتمويل الاستثمارات التي تساعد على تحسين المستوى الاقتصادي للدولة و بالإضافة إلى مجموعة من الوظائف الأخرى التي يقوم بيها البنك.

انشأ البنك الوطني الجزائري بموجب الأمر رقم 178 / 66 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966 و أسندت له مهام دعم عملية التحويل الاشتراكي و تشجيع السياسة التسيير الذاتية لرفع الخناق من البنك المركزي و الخزينة العمومية .

و يعد إصلاحات 1971م تخص في تمويل عدة قطاعات كالصناعة و التجارة ، الطاقة الهندسية المدنية و القطاع الفلاحي، و في عام 1982 م انبثق عنه البنك الفلاحة و التنمية الريفية و الذي اسند له مهام التمويل ، وفي عام 1988م تحول البنك الوطني الجزائري إلى مؤسسة ذات أسهم. وفي جوان2009 تم رفع رأسمال البنك من600 14 مليار دج إلى 600 41 مليار دج، وفي شهر جوان2018 أصبح البنك الجزائري برأس مال قدرته 150000 مليار دينار جزائري و احتل أنداك المرتبة الثالثة بين البنوك العربية ،ويعتبر أول البنوك التجارية التي تأسست في الجزائر بتدخل كل من:

- القرض العقاري الجزائري
- تونس والقرض الصناعي والتجاري
- البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا
- مكتب معسكر للخصم

حاليا يضم البنك الوطني الجزائري 218 وكالة موزعة على 20 مديرية جهوية على مستوى الوطني من بينها وكالة تقرت ، إما رأس ماله قدر ب 150.000 مليار دينار جزائري ، كما انه يساهم في رأس مال عديد من البنوك ، فنجده مثال يساهم بالنسبة 5 بالمئة في البنك الأورو ، و بنسبة 35 بالمئة في

اتجاه بنوك البحر الأبيض المتوسط ، يساهم في البنك المغرب العربي للاستثمار و التجارة و بنك الجزائر للتجارة المتواجد في سويسرا.

2/ وكالة تقرت:

نشأت وكالة تقرت سنة 1966 و رقمها في التقسيم البنكي هو 941 وتسعى هذه الوكالة كغيرها من باقي الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتبارها جزءا منه و العمل على تنفيذ سياسة التوقع التي يسعى البنك لتحقيقها.

3/ عرض وشرح الهيكل التنظيمي:

سوف نقوم بشرح و عرض الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري وكالة تقرت وفق للشكل التالي:

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري BNA لوكالة تقرت -941-

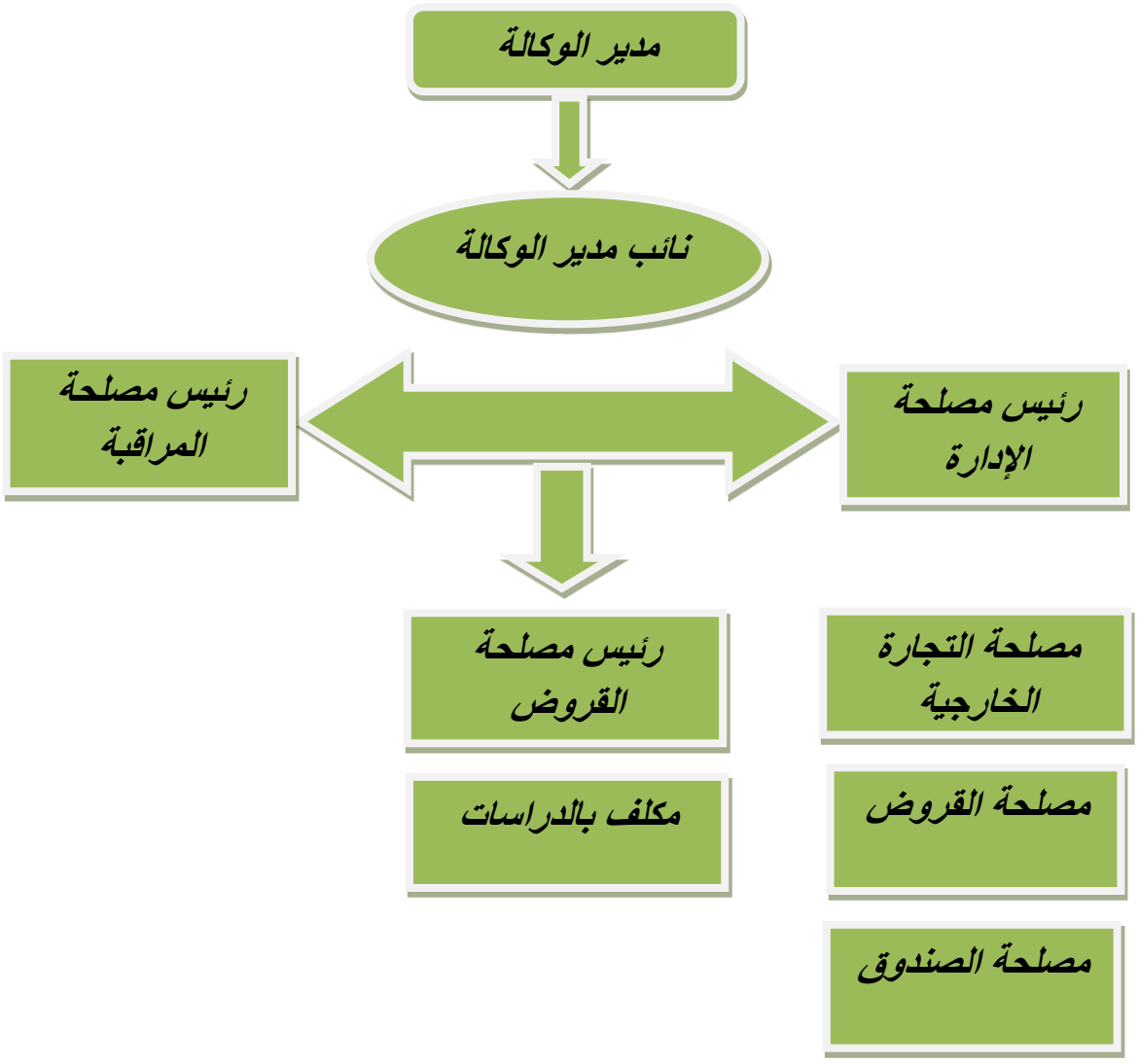

المصدر: بناءا على معلومات المقدمة من طرف البنك bna وكالة تقرت

1- **مصلحة الإدارة:** حتى تتكفل بجميع ما يتعلق بالعمال من توظيف، ترقية، تدريب وكذلك إعداد الميزانية وفقا لما أعدته مديرية شبكة الإستغلال، بالإضافة إلى محاولة التحكم في التكاليف التسيير.

2- **مصلحة القروض:** تتكون من الأقسام التالية:

ا/ **الدراسات:** تقوم باستقبال ملفات طلب القروض ثم ترسلها إلى مديرية شبكة الاستغلال بورقلة فتطلع على رأي العام للوكالة فيه و التي تكون قد عالجت الملف وفق صلاحيتها والالتزامات تقوم بالإحصائيات الدورية و تقدمها لمديرية شبكة الاستغلال بورقلة.

ب/ المنازعات: تتكفل بمتابعة الحالات القانونية و القضائية ضمن النزاعات التي تتعرض لها علاقة البنك بالعميل.

3- **مصلحة المراقبة:** تقوم بالمراقبة الدورية للأعمال المختلفة التابعة لها ، و مدى مطابقتها للقوانين و التعليمات الصادرة من الوكالة الجهوية أو المركزية إلى جانب متابعة حالة المقرضين بعد المحكمة .

4- **مصلحة التجارة الخارجية:** تضمن جميع العمليات مع الخارج من أو لحساب الزبائن البنك وفق القوانين المعتمدة لضمان تحويل الزبائن و استقبال ما يرسل إليهم .تنقسم هذه المصلحة إلى الأقسام التالية:

- قسم التوطين و المصادقة.
- قسم تسليم الوثائق .
- قسم القرض المستندي.
- قسم حسابات العملة الأجنبية .
- قسم التحويل و الإستقبال .
- قسم التنفيذ المالي للأسواق.

5- **الصندوق:** تهتم باستقبال كل الودائع النقدية و التحويلات التي يقوم بها البنك أو لحساب زبائنه مع ضمان كل المدفوعات.

أ. قسم الشباك : في هذا القسم يتم استقبال الزبائن ، وتؤخذ طلباتهم ويتم إرشادهم ، وتنفذ عمليات الإيداع ، السحب النقدي، تحرير الصكوك البنكية....الخ.

ب. قسم التحويل : هنا تنفذ مجمل أوامر التحويل الصادرة من أو لصالح الزبائن.

ت. قسم خاص بالإيرادات: يستقبل ويحفظ كل المبالغ الخاصة بالمدفوعات في المكان، و التي تم تظهيرها للبنك وكذا القيم المستوطنة في صناديق المقر.

ث. قسم المقاصة و التحصيل : على مستواه يتم التحصيل المبالغ المرسلة للقبض من الزبون عن طريق المقاصة أو عبر خدمات بنوك زميلة كما يقوم بمعالجة و متابعة المبالغ المالية الغير المدفوعة .

ج. قسم اليومية المحاسبية : يقوم بالتسجيل المحاسبي لكل الحسابات التي يملكها الصندوق مع ضرورة إرسال التسجيلات الخاصة باليومية المحاسبية إلى مديرية المحاسبة.

المطلب الثاني: وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري

كما لكل مؤسسة أهداف مسطرة فلا بد لها من مهام تقوم بها من أجل تحقيقها ،فالبنك الوطني الجزائري له أهداف على المدى المتوسط والطويل مستخلصة من الإستراتجية الخاصة والعامة للبنك ، تتمثل وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري في:

أولا: وظائف البنك:

يقوم البنك الوطني الجزائري بنفس الأعمال التجارية التي تقوم بيها البنوك الأخرى ، إلا أنه يسعى دائما إلى تخصص و التفوق و من أهم وظائفه ما يلي :

- تقديم الخدمات المالية للأفراد و المؤسسات.
- القيام بمختلف العمليات نقدا و عن طريق الشيكات ، الكمبيالات ، التحويلات .
- لعب دور مراسل بالنسبة للبنوك الأجنبية.
- خصم الأوراق التجارية.
- إيجار الصناديق الحديدية .
- منح القروض بمختلف أشكالها .
- تمويل عمليات التجارة الخارجية .
- جمع الودائع من الجمهور على خالف أنواعها: ودائع تحت الطلب، ودائع الأجل .

- القيام بمختلف خدمات الوساطة نسبة إلى عملية الشراء و البيع و الإكتتاب بالسندات العامة (الصادرة عن الدولة) و الأسهم .
- تسليم القيم المنقولة و تحويلها أو رهنها، كما إن البنك يساهم في رأس المال عدة مؤسسات منها:
  - وحدة الأبيض المتوسط للبنوك.
  - بنك المغرب العربي للاستثمارات و التجارة.
  - الشركة المختلطة الجزائرية المغربية للتجارة.
  - شركة الاستثمارات و التمويل الجزائري.

ثانيا: أهداف البنك:

من أهم أهداف البنك الوطني الجزائري التي يسطرها نذكر منها :

- القيام بمختلف العمليات (جمع الودائع، منح القروض ...) في أحسن الظروف.
- فتح المزيد من وكالات التابعة لها على اقل لتوفير الوكالات على مستوى التراب الوطني .
- مواكبة الإصلاحات النقدية و التطور التكنولوجي بإدخال تقنيات و وسائل حديثة.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي الجزائري .
- إحداث تنمية الاقتصادية.
- رد الاعتبار لوظيفة المراجعة الداخلية لأجل التحكم في الأخطار التي تواجه البنك.
- فرض رقابة عن طريق تقدير الوسائل المادية والتقنية.
- مراجعة وظيفة الموارد البشرية من أجل الإمكانيات المتاحة وتكييف هذه الوظيفة مع المتطلبات الحديثة للمهمة وتحسين إدارة الموارد البشرية.

المطلب الثالث: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الوطني الجزائري:

تتمثل في :

- **مبدأ الاستغلال:** يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على استقبالو، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة و الدقيقة حتى يكون على علم بكل ما حدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة و عن الخارج .

- ❖ **مبدأ القرض والمخاطرة:** أن البنك حريص على أموال المودعين لو حتى يكون في مستوى الثقة، كما أنه بإعادة الحق إلى أهله خاصة و أن هناك ضمانات والتي يتطلبها البنك.
- ❖ **مبدأ السيولة النقدية:** يتعامل المصرف بأموال الناس، إذا رغبوا بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لتمثيلهم، أي العمل النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.
- ❖ **مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.
- ❖ **مبدأ الأمن:** بلد المواطن إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية و ادخار أمواله تفاديا المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إن البنك يعمل كجهاز أمن مطالب، بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات و غيرها.

المبحث الثالث: دراسة حالة القرض يمنحه البنك BNA وكالة تقرت

المطلب الأول: تقديم ملف القرض و طرق تحليله من طرف وكالة تقرت بنك BNA

يتطلب قرض استثماري دراسة معمقة مع الأخذ بعين الاعتبار والاهتمام الأكبر بالمخاطر التي قد تلحق بالمشروع والتسديد عليه فالبنك مطالب بجمع وتحصيل أكبر عدد ممكن من الوثائق والضمانات، و إن عملية تمويل قرض استثماري تتطلب مجموعة من الإجراءات، أولها تكوين ملف خاص بالاستثمار وهذا الملف ينتقل من المستثمر إلى الجهة المكلفة بمنح الائتمان عبر مجموعة من الخطوات وذلك خلال فترة لا تتعدى 3 أشهر، فيما يلي سوف نتطرق لدراسة قرض منحته الوكالة للمستثمر (وكالة تقرت) في إطار التمويل الثنائي (المستثمر، البنك) و تتطرق إلى أهم الوثائق المكونة لمثل هذا النوع من القرض.

أولا: التعريف بالقرض الاستثمار

وهي قروض للتمويل الجزء الأعلى من الميزانية (الأصول الثابتة للميزانية) والتي تحقق المؤسسة وظائفها ومهامها وتسديد هذه القروض المتعلقة بالنتيجة التي تحققها المؤسسة، ويمكن تقسيم قروض الاستثمارية إلى:

أ. **قروض متوسطة الأجل:** هي قروض تمنح لحيازة المعدات و الاستثمارات التي تهتلك بين 8 و10 سنوات، و تمنح كذلك لتمويل بعض الانجازات و مدتها تتراوح بين عامين وسبعة أعوام، ويمكن أن نميز نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

- ✓ **قروض قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة قبل تاريخ استحقاقها لدى البنك المركزي أو المؤسسات المالية الأخرى.
- ✓ **قروض غير قابلة للتعبئة:** وهي القروض التي لا يمكن خصمها أو تحويلها إلى سيولة بل ينتظر إلى حين موعد استحقاقها.

ب. **قروض طويلة الأجل:** وهي القروض المتخصصة لتمويل المشاريع الكبرى و إقامة المنشأة و تتراوح مدتها بين 7 و 20سنة وهي تمنح من قبل هيئات متخصصة كالبنوك التجارية.

ت. قروض الإيجار قرض من حيث المنشأة ظهر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1930 ويعود ذلك إلى ارتفاع المستمر لسعر المعدات و الأدوات وتكلفة اقتنائها و التطور التكنولوجي لها وعدم حاجة المؤسسة أحيانا إلى استعمالها لمدة طويلة، ففضلت عملية التأجير على شرائها وكذلك يعود سبب ظهور هذا النوع من القروض إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الكلاسيكية السابقة وقد عرف انتشارا واسعا حيث بدأ استخدامه في الجزائر سنة 1990ويأخذ قرض الإيجار عدة مفاهيم نذكر على سبيل المثال:

كلمة (Bail Crédit)ترجمة فرنسية لكلمة (leasing L) وهي عبارة عن تقنية متخصصة لتمويل الاستثمارات حيث نجد قرض الإيجار المنقول وهو المختص بتمويل المعدات والتجهيزات و قرض الإيجار العقاري والمختص بتمويل العقارات(المباني) كما يعتبر قرض الإيجار عملية تمويل من طرف مختص يقوم بشراء الآلات والتجهيزات (الأصول الثابتة) على طلب المشتري ي وتأجيرها له لفترة زمنية محددة على أقساط دورية.

و في هذه الدراسة تطبيقية قمنا بدراسة قرض استثماري على صيغة التمويل الثنائي هو عبارة عن قرض يقدم للذين لديهم الرغبة في إنشاء مشروع ذو طبيعة إنتاجية، ويقدم لمدة من 5 إلى 7 سنوات، حيث كانت نسبة مساهمة البنك تقدر بـ 24 % و نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر (الزبون) قدرت بـ 76%.

ثانيا: الوثائق الأولية للملف:

أن أي ملف طلب قرض استثماري يستوجب أن يقدم على مستوى الوكالة في ثلاثة نسخ و مكون من العناصر التالية:

1. طلب قرض استثماري:

هذا الطلب يجب أن يحدد فيه مبلغ القرض ومدته وكذا المبلغ الذي يفرضه البنك وقيمة التمويل الذاتي الذي يشارك به في المشروع مع الضمانات المطلوبة، ويجب أن يكون ممضي من طرف الشخص المؤهل قانونا حتى تقع عليه مسؤولية المؤسسة.

2. الوثائق الإدارية و القانونية:

- ✓ نسخة من السجل التجاري مصادق عليها.
- ✓ نسخة من القانون الخاص للأشخاص المعنويين.
- ✓ محضر للاجتماع العام للمساهمين من خلاله يتم تبيان أن المسير أو المدير العام للمؤسسة له الترخيص للاستدلال إذا كان هذا الإجراء ليس منصوص عليه في القانون.
- ✓ نسخة مصادق عليها من نشرة رسمية للإعلانات الشرعية.
- ✓ نسخة مصادق عليها لقرار منح الامتيازات من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.
- ✓ نسخة مصادق عليها لعقد الملكية أو الإيجار للأماكن التي تؤدي هذا النشاط.

3. الوثائق المحاسبية:

- ✓ الدراسة التقنو– اقتصادية والكاملة للمشروع تقديم المشروع، دراسة السوق، كشف الميزانيات وجدول حسابات النتائج المتوقعين خلال السنوات القادمة.
- ✓ التصريح الجبائي الاجتماعي لأقل من ثلاثة أشهر.
- ✓ في حالة طلب توسيع أو تجديد المشروع ، يرفق الملف بثلاثة ميزانيات و جدول حسابات النتائج سنوات المالية الأخيرة.
- ✓ الفاتورة الشكلية أو عقد شراء التجهيزات.
- ✓ كشف وصفي للأعمال المتعلقة بالبناء والهندسة المدنية.
- ✓ تقرير خبرة أو وثيقة تبريرية للأعمال المنجزة والمعدات الممنوحة.
- ✓ الوثائق التقنية إذا كان مشروع بناء.

وبعد تكوين هذا الملف يقوم بتقديمه إلى الوكالة الواقعة في منطقته حيث يتسلمه منه المكلف بإستقبال الزبائن ويقوم هذا الأخير بتسجيل طلب هذا القرض على مستوى سكريترية الإلتزامات و يتحصل الزبون على وصل إستلام للملف بعدها ينتقل المكلف بالدراسات إلى موقع المشروع لتسجيل الملاحظات التالية:

- ✓ حالة الموقع العام للمشروع.

- ✓ حالة تجهيزات الاستغلال.
- ✓ مستوى الأشغال لهذه التجهيزات.
- ✓ مستوى التخزين ومكوناتها.

وهذا من أجل وضع رأيه العام بخصوص هذا المشروع ويتأكد منه ويبدأ دراسته للملف بالإعتماد على الوثائق المقدمة ومقارنتها ما سجله من خلال الزيارة.

المطلب الثاني: دراسة مردودية المشروع والمعايير المتخذة

إن أهم شيء بالنسبة للمكلف بدراسة ملفات القرض هو ضمان والتأكد من مردودية المشروع ومن المؤسسة على هذا القرض ولهذا يركز في دراسته على رقم الأعمال وجدول حسابات النتائج المتوقعين ومن خلال الوثائق المقدمة في الملف فإنه عليه القيام بدارسة مالية وتقنية تسمح باتخاذ القرار المناسب.

- دراسة تقنية:أن يقوم المكلف بالدراسات بتلخيص الخاصة بالدراسة التقنو–اقتصادية ليقدم منها ما يلي:

* تقديم المؤسسة:حيث يقسم هذا التقديم إلى أربعة أجزاء، يحتوي على كل المعلومات الضرورية و هم على نحو التالي:

- الجزء الأول:يشمل تقديم المؤسسة من حيث القانون والسجل التجاري الحالي أي اسم المؤسسة التجاري، حالتها القانونية، رقم السجل التجاري... إلخ.
- الجزء الثاني: يخص تقديم أعضاء الإدارة وكل المستخدمين والمساهمين.
- الجزء الثالث:يسمح بمعرفة طريقة توزيع رأس المال الجماعي على مختلف المساهمين أو الشركاء بالإضافة إلى تبيان كل ممتلكات المؤسسة القابلة للرهن من طرف البنك.
- الجزء الرابع: القرض المطلوب حيث يجب تبيان نوع القرض، المبلغ المطلوب من البنك ، قيمة التمويل الذاتي، المدة المحددة للتسديد، فترة الإعفاء...إلخ.

* تقديم المشروع: ويتم فيه تلخيص مايلي:
  - تعريف المشروع:طبيعته، طبيعة المنتجات ،توسيع أو تجديد... إلخ.
  - مدة حياته.
  - الموقع الجغرافي والمساحة والعنوان.

- عرض تفصيلي لكل المعدات المراد الحياز عليها والمدعمة بفواتير شكلية أو وعد بالبيع.
- إعادة تقدير رقم الأعمال والقدرات الإنتاجية التي يمكن إنجازها سنويا.
- الدراسة السوقية: حيث يتم فيها توضيح وضعية المشروع من حيث المنافسة و من حيث طبيعة النشاط الفصلي (مثال فندق على شاطئ البحر من حيث المردودية تكون فصلية).

*هل المنافسة قوية أو ضعيفة؟

*هل السوق مناسب أو لا؟

*هل يمكن أن يكسب زبائن؟ ومن هم؟ فئتهم الاجتماعية؟ أذواقهم؟...إلخ.

وتكون هذه الدراسة مدعمة بإتصالات بمختلف الهيئات الإدارية للإستفسار (بلدية، ولاية، وكالة ضرائب، مديرية المنافسة والأسعار....).

توضيح المصادر المختلفة لتمويل المشروع من خلال تقديم هيكل التمويل الذي تحدد طبيعته كما يلي:

الجدول رقم (01): المصادر المختلفة لتمويل المشروع خلال السنة الأولى و الثانية

المصدر	السنة الأولى	السنة الثانية	النسبة المئوية السنة الأولى	النسبة المئوية السنة الثانية
	المبلغ(KDA)	المبلغ(KDA)		
قرض بنكي	31318	31318	23.73٪	24.74٪
حصص الشركة	100634	95284	76.27٪	75.26٪
إحتياجات الشركة	–	–	–	–
إحتياجات رأس المال	–	–	–	–
المجموع	131952	126602	100٪	100٪
مجموع الأصول	131682	126967	100٪	100٪

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الوثائق مقدمة من طرف البنك.

1-الدراسة المالية:

يتم في هذه الدراسة التطبيقية للمؤسسة التجارية التي تقدمت بطلب الحصول على قرض استثمار على مستوى الوكالة في مدة 6 سنوات، ومن خلال ميزانيات وجدول حساب النتائج في هذه الفترة التي توفرت لنا سنعمل على دراسة، الوضعية المالية للمؤسسة طالبة القرض باستعمال أدوات التحليل المالي الممثلة بكل من مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية.

1- قراءة أولية للميزانيات المالية للمؤسسة المقترضة:

قام المستثمر صاحب مؤسسة تجارية (x) مختصة في صناعة القوالب و البساط الأرضي الناشطة بإقليم ولاية تقرت بطلب الحصول على قرض استثمار لمدة 6 سنوات من البنك الوطني الجزائري على مستوى وكالة مدينة تقرت لأجل توسعة نشاط المؤسسة، و قد تم استكمال الملف الإداري المطلوب في هذا القرض بالوثائق المتعلقة من الميزانيات التفصيلية التقديرية و جدول حساب النتائج خلال فترة هذا القرض، بالإضافة إلى الدراسة التقنية والمالية الخاصة بالمشروع والمنجزة من قبل محافظ الحسابات، وقد توفرت لنا الميزانيات التقديرية الخاصة بـ 6 سنوات، والتي سنعتمد عليها في إجراء الدراسة التطبيقية.

- **الميزانيات التفصيلية:** كانت بنود الميزانيات التفصيلية (للسنة الأولى و السنة الثانية) بالمؤسسة (x) مبينة كما يلي:

الجدول رقم(02): الميزانيات المفصلة للسنة الأولى والثانية – جانب الأصول– K DA

الأصول	السنة الأولى		السنة الثانية			
	المبلغ	النسبة	المبلغ الخام	الإهتلاكات	المبلغ الصافي	النسبة
أصول غير جارية	-	-	-	-	-	-
تثبيتات عينية	124772	%94	121992	-	121992	%96
مجموع الأصول غير الجارية	124772	%94	121992	-	121992	%96

أصول جارية	–	–	–	–	–	–
المخزونات	650	0.5%	780	–	780	0.61%
الزبائن	0	0%	0	–	0	0%
الحسابات المدنية الأخرى	2230	%1.7	2550	–	2550	%2.01
الضرائب و المدفوعات المماثلة	–	–	–	–	–	–
المتاحات	5030	%3.8	1645	–	1645	%1.3
مجموع الأصول الجارية	7910	%5.50	4975	–	4975	%3.92
المجموع العام للأصول	132682	%100	126967	–	126967	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة للبنك

و من خلال المعطيات الواردة في بنود الميزانية التفصيلية للمؤسسة (x) محل الدراسة، فإنه يمكننا ملاحظة أن جانب الأصول متشبع كثيرا بالنظر لطبيعة نشاط المؤسسة التجاري الذي يستوجب في غالب تكديس كثير من الأصول، فالأصول غير الجارية تنحصر في بند تثبيتات العينية و التي تمثل النسبة غالبة في جانب الأصول ، حيث كان مسيطر بنسبة **94%** من اجمالي الأصول في السنة الأولى، و الذي شهد ارتفاعا في السنة الثانية بنسبة تقدر بـ **96%** و هذا الأمر يتماشى مع طبيعة نشاط المؤسسة، ويعتبر بند المتاحات (النقديات) الحساب الرئيسي الثاني في جانب الأصول، بحيث يمثل بنسبة تقارب **3.8%** ثم انخفضت النسبة إلى **1.3%** في السنة الثانية، بينما كانت نسبة الحسابات المدينة الأخرى صغيرة رغم ارتفاعها الى **2.01%** في السنة الثانية.

مع إذا يمكن القول بأن معظم بنود أصول المؤسسة ظلت مستقرة، حيث لم نشهد ظهور بنود جديدة، مع تركز الأصول في جانب الأصول الغير الجارية في ظل السيطرة الكبيرة لحساب تثبيتات العينية، أما المخزونات فكانت نسبتها ضئيلة مقارنة بالبنود الجارية الأخرى للأصول.

الجدول رقم (03): الميزانيات المفصلة للسنة الأولى و الثانية – جانب الخصوم– K DA

الخصوم	السنة الأولى		السنة الثانية	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الخاصة	-	-	-	-
رأس المال	100634	75.8%	100634	79.26%
النتيجة الصافية	0	0%	- 5350	%ـ 4.21
المجموع (01)	100634	75.8%	95281	75.1 %
الخصوم غير الجارية	-	-	-	-
قرض بنكي	31318	23,60%	31318	24.7%
المجموع (02)	31318	23.60%	31318	24.7%
الخصوم الجارية	-	-	-	-
الموردون و الحسابات الملحقة	2300	1.73%	4035	3.2%
الضرائب	0	0%	0	0%
ديون أخرى	3780	2.9%	2495	1.3%
المجموع (03)	730	.0 6%	368	4.5%
المجموع العام للخصوم (1+2+3)	132682	100%	126967	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الميزانيات المقدمة للبنك

أما فيا يتعلق بجانب الخصوم فإنه يمكننا ملاحظة في حصة الأموال الخاصة تمثل المصدر الرئيسي الأول من اجمالي الخصوم المؤسسة بنسبة تقدر بـ**75.8%** في السنة الأولى ثم انخفض بأجزاء من المئة بنسبة **75.1%** في السنة الثانية، و بذلك فإن الأموال الخاصة تعد مصدرا رئيسيا لتمويل الأصول.

أما فيما يتعلق بالخصوم غير الجارية فهي تعد المصدر الثاني للتمويل بعد الأموال الخاصة، حيث نسجل اعتماد المؤسسة على عمليات التمويل الخارجي متوسطة وطويلة الأجل متمثلة في القرض البنكي

الذي يقدر بنسبة **23.60%** في السنة الأولى و في السنة الثانية إرتفع إلى **24.7%** من مجمل الخصوم.

أما التمويل الخارجي قصير الأجل متمثل في الخصوم الجارية كان شبه معدوم في السنة الأولى حيث قدرت نسبته

بـ **0.6%** و في السنة الثانية لحظت ارتفاعا بنسبة **4.5%** وهذا راجع لإرتفاع في حساب الموردون و الحسابات الملقحة من 2300 K DA إلى **4035 K DA** بنسبة قدرت بـ **3.2%** و تراجع في حساب ديون أخرى من **3780 K DA** إلى **2495 K DA** ، وكل هذا أدى الى تراجع حصة الديون القصيرة الأجل من اجمالي الخصوم، ونسجل كدلك في جانب الخصوم حساب الضرائب الذي كان مرصدا في كلا السنتين.

ثانيا: إعداد الميزانية المختصرة

تستوجب متطلبات التحليل المالي من القائم عليه اجراء بعض التعديلات على بنود الميزانيات التفصيلية فبل إجراء عملية التحليل المالي باستخدام المؤشرات والنسب الملائمة للبيانات المتوفرة، ولذلك فقد قمنا بتلخيص بنود الميزانيات التفصيلية للمؤسسة بما هو متعارف عليه في عملية التحميل المالي كما يلي:

الجدول رقم(04): الميزانيات المختصرة للسنة الأولى و الثانية – جانب الأصول – K DA

الأصول	السنة الأولى		السنة الثانية	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأصول الثابتة	124772	%94	121992	%96
المخزونات	650	0.5%	780	0.61%
حسابات الغير	2230	%1.7	2550	%2.01
المتاحات	5030	%3.8	1645	%1.3
المجموع	132682	%100	126967	%100

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ميزانيات المقدمة من طرف البنك

تتضمن الميزانية المختصرة في جانب الأصول على بنود الأصول الثابتة التي تسيطر على قرابة 96% من إجمالي الأصول، و على بند المخزونات الذي يعتبر شبه معدوم في كلا السنتين الأولى و الثانية، و حسابات الغير التي ازدادت قيمتها إلى 2,01% في نهاية السنة الثانية، وبند الأخير المتمثل في المتاحات (النقديات) التي تراجعت قيمتها إلى 1,3% في السنة الثانية.

الجدول رقم(05): الميزانيات المختصرة للسنة الأولى و الثانية – جانب الخصوم – K DA

الخصوم	السنة الأولى		السنة الثانية	
	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة
الأموال الدائمة	100634	75.8%	95281	75 %
الأموال الخاصة	100634	75.8%	95281	75 %
الديون متوسطة الأجل	0	0%	0	0%
الديون طويلة الأجل	0	0%	0	0%
الديون قصيرة الأجل	32048	24,2%	31686	25%
المجموع	132682	100%	126967	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على ميزانيات المقدمة من طرف البنك

أما بالنسبة للجانب الخصوم فهي تتركز على بندين رئيسين هما، الأموال الدائمة التي تتمثل في الأموال الخاصة التي كانت نسبتها تتراوح بين **75.8%** و **75%** في السنة الأولى و الثانية، الديون المتوسطة الأجل و الديون طويلة الأجل الذي كان مرصدين في تلك الفترة، و البند الأخر هو بند الديون القصيرة الأجل الذي كانت نسبته ضئيلة من إجمالي الخصوم مقارنة ببند الأموال الدائمة الذي كان يتصدر جانب الخصوم.

ثالثا: إعداد الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مؤشرات التوازن المالي

بعد ما قمنا بقراءة البيانات المتعلقة بالميزانيات المالية المفصلة و إعداد الميزانية المختصرة للمؤسسة والتعليق و تحليل المختصر عليهما، فإننا سنقوم في هذا الفرع بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام المؤشرات المالية كما يلي:

a. التمويل الذاتي:

التمويل الذاتي = الامتلاك والمؤونات السنوية + الأرباح المحققة– الضرائب والأرباح الموزعة

أو تحسب بالشكل التالي:

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك

وإذا كان التمويل الذاتي في الحقيقة يبين قدرة المؤسسة على تمويل الاستثمارات بالاستغناء عن اللجوء إلى القروض البنكية، فان هذا المفهوم يهم البنك كثيرا عند الإقدام على هذا.

b. نسبة المديونية:

هناك العديد من نسب المديونية المختلفة، لكنها تشمل جميعا ديون الشركة في حساباتها مقابل المتغيرات المالية الأخرى وهي كما يلي:

- **نسبة الدين إلى حقوق الملكية = إجمالي الدين / إجمالي الأصول**

وفي هذه الصيغة كلما انخفضت نسبة الدين إلى حقوق الملكية كان أفضل والعكس صحيح.

- **نسبة الديون = إجمالي الدين / إجمالي الأصول**

وكذلك في هذه الصيغة كلما انخفضت نسبة الدين إلى إجمالي الأصول كان أفضل والعكس صحيح.

c. نسبة الاستقلالية المالية:

- **نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة/ مجموع الديون**

في حالة التمويل الطويل الأجل يهم البنك كذلك إلى أي مدى تستطيع الأموال الخاصة للمؤسسة أن تغطي الديون المتوسطة والطويلة الأجل ولاعتبارات الأمان التي تعتبرها هدف أساس ي للبنك، يفضلن تكون هذه النسبة في حدود الواحد.

مؤشرات الربحية IR: هي عبارة عن نسبة تسمح بقياس عائد المشروع المحسوب على أساس الدينار المستثمر. أي كم يكون عائد دينار واحد المستثمر.

d. نسبة التمويل الذاتي إلى المديونية الآجلة:

$$\text{مؤشر الربحية IR} = \frac{\text{مجموع النفقات النقدية الحالية}}{\text{قيمة الاستثمار}}$$

إذا كان مؤشر الربحية أقل من الواحد ليس هناك مردودية.

4- معدل العائد الداخلي TRI:

هو معدل الاستحداث الذي يجعل القيمة الحالية الصافية معدومة أو بعبارة أخرى هو المعدل الذي يجعل مجموع التدفقات النقدية الحالية مادة تكلفة الاستثمار إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل الاستحداث، فالمشروع يسمح بتغطية القرض البنكي.

المطلب الثالث : كيفية اتخاذ القرار وإجراءات منح القرض:

الفرع الأول : كيفية اتخاذ القرار:

1- الوكالة:

بعد قيام المكلف بكل الخطوات السابقة وهذا باستخدام المعايير المذكورة فإنه عليه بعد ذلك تحضير ملخص حول هذه البيانات ويرسلها مع الملف إلى لجنة القرض للوكالة التي تقوم بدورها بفحصه واتخاذ القرار ويرسل الملف إلى مجموعة الاستغلال بالمردودية الفرعية قسم القروض،وهذا حسب مبلغ القرض.

2- مجموع الاستغلال:

عموما على مستوى هذه المصلحة يقوم المكلف بالدراسات بنفس خطوات الوكالة زيادة على تحليل قرار الأخيرة والقرار المتخذ من طرفها، وتعطي بدورها مصلحة الإستغلال القرار، وترسل الملف إلى المديرية العامة الفرعية الخاصة بمنح القروض.

3- المديرية العامة:

يقوم رئيس المصلحة في هذه المديرية بإعادة دراسة الملف دراسة دقيقة جدا معتمدا على نفس المعايير ويأخذ بعين الاعتبار قرار الوكالة ومديرية الاستغلال ويضيف لهما رأيه الخاص ويرسل إلى اللجنة المركزية للقرض التي تعقد مجلسها مرة في الأسبوع لإعطاء قرار منح القرض أو الرفض. حيث في هذه اللجنة يتم الإطلاع على القرارات السابقة والتشاور وإتخاذ القرار النهائي والإمضاء عليه ،من طرف كل عضو من أعضاء اللجنة.

الفرع الثاني: إجراءات منح القروض

قرار اللجنة المركزية للقرض: يكون إما:

1- الرفض:

ويكون عادة إما بسبب عدم كفاية الضمانات أو عدم توفر الشروط سيرة الزبون وسمعته في السوق أو لعدة أسباب أخرى ففي هذه الحالة يرفض الطالب ويعاد الملف إلى الزبون.

2- القبول:

إذا اجتمعت اللجنة على قبول طلب الزبون فانه يتحصل على وثيقة منح قرض وذلك بعد أن يقدم جميع الضمانات المطلوبة منه حيث تعرض بالضمانات وتوفير كل الشروط اللازمة هذه الوثيقة الرسمية تحمل معلومات دقيقة جدا بمثابة صك بنكي عن إسم المؤسسة، نشاطها، العنوان، رقم الحساب كما تحمل أربع جداول توضح:

- الجدول الأول: يوضح طبيعة القرض، رمزه و قيمة الدينار و تاريخ الإستحقاق وكتابته بالحروف.
- الجدول الثاني: يتعلق بالضمانات ، طبيعتها و رمزها و قيمتها.
- الجدول الثالث: تذكير بالقروض الخارجية، طبيعتها، قيمتها بالدينار.
- الجدول الرابع: يحدد الشروط والملاحظات.

تمضي هذه الوثيقة من طرف مدير المديرية العامة الفرعية رئيس اللجنة) مع تحديد تاريخ إتخاذ القرار، ترسل هذه الوثيقة إلى المديرية الفرعية لتسجيل القرار على مستواها وتقوم ببعثها إلى الوكالة أين يتم تقديم القرض للزبون.

المطلب الرابع: دراسة طلب القرض

يجب أن تتوفر في كل ملف قرض مقاييس معينة، وان يمر على إجراءات لكي تتم الموافقة أو الرفض عليه من طرف لجنة البنك.

1- المقاييس المطلوبة لمنح القرض:

المشاريع التي يمكن أن تمول من طرف البنك الوطني الجزائري يجب أن تتوفر فيها المقاييس التالية:

أ- أن تكون المشاريع تابعة لقطاعات تدخل في إطار السياسة التنموية للبلاد.

ب- أن تكون المشاريع ذات قيمة مضافة عالية و خلاقة لمناصب الشغل.

ج- أن تكون المشاريع تهدف إلى تحقيق التكامل و الإندماج الاقتصادي وكذا التعامل من الباطن.

2- الإجراءات اللازمة لمنح القرض:

لابد أن يكون موضوع الطلب يوافق المقاييس لمنح القرض، في هذه الحالة يقدم ملف كامل بدراسة تقنية اقتصادية للمشروع مع الوثائق الإدارية للشركة إلى مديرية الدراسة والتنمية التي تقوم بدورها بدراسة المشروع دراسة شاملة وبعد الموافقة يرسل الملف إلى مديرية التمويل الخارجي وإمضاء الإتفاقية مع طلب القرض.

3- البطاقة التقنية للمشروع:

3-1- التعريف بالمؤسسة:

- الطبيعة القانونية: مؤسسة شخصية ذات مسؤولية محدودة EURL.
- بداية النشاط: سنتين بعد إمضاء إتفاقية القرض.
- المقر : مستغانم.
- وظيفة المستثمر: نقل البضائع.

3-2- دراسة المشروع:

- الدراسة البيئة: النشاط من حيث بنيته لا يؤثر سلبيا على المحيط البيئي.
- الدراسة الاقتصادية: على المستوى الاجتماعى مقبول، والسوق بحاجة إلى هذا النشاط إضافة إلى ذلك يساهم في تقليص نسبة البطالة باعتباره يخلق مناصب شغل.

خلاصـــــــــــــة:

يعتبر بنك الوطني الجزائري BNA بنك من البنوك التجارية البارزة في مجال العمل المصرفي فهو يحتل مكانة رئيسية في الهيكل المصرفي الجزائري، حيث يلعب دور كبيرا في مجال تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية ولقد تمكنا في هذا الفصل من معرفة جميع الوثائق الضرورية واللازمة و مطلوبة في ملف القرض التي يجب على صاحب المشروع أن يقدمها للبنك وكذا مراحل مختلفة يعتمد عليها.

من خلال دراسة الحالة التي قمنا بها والتي حاولنا فيها إلقاء الضوء على واقع التمويل بالبنك توصلنا إلى ما يلي:

- يقدم بنك الوطني الجزائري العديد من الخدمات لصالح العملاء؛
- يعتمد البنك على عديد من الخطوات في منحه للقروض و ذلك حسب نوعية كل قرض، وبالتالي تساعده في عملية صناعة قرار الائتمان للحد من مخاطر القروض.

خاتـــــــــــــــمـــــــــــــــة

إن العصر الذي تنشط فيه البنوك التجارية الذي أخذ مجال التقنية في كل ميدان من ميادين النشاط الائتماني وبشكل رئيسي الخدمات ومن الوظائف الأساسية تتمثل فيما يقدمه من تمويل للاقتصاد من خلال ما يمنحه من ائتمان للمؤسسات العامة والخاصة سواء تعلق الأمر بالقروض المتوسطة أو طويلة الأجل المخصصة لتمويل الاستثمارات.

وبما أن العملية الإقراضية بكل أشكالها تتضمن تأجيل التسديد على أساس الوعد فهي بذلك محفوفة بدرجة معينة من المخاطر والتي من شأنها أن تهدد سيولة البنك وتضعه في موضع العجز على الوفاء بالتزاماته اتجاه المودعين ولهذا اعتمدت على طرق مختلفة كالاعتماد الكبير للبنوك على طلب الضمانات محاولة بذلك وقاية نفسها من المخاطر.

ومن جهة أخرى وجب على البنك تقدير هذه المخاطر التي لا يمكن الحد منها كليا والعمل على مواجهتها والتقليل منها عن طريق إتباع سياسات حديثة من أجل استغلال أحسن للمعلومات من جهة ومن جهة أخرى ربح الوقت.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال الفرضيات توصلنا إلى:

- تلعب البنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية، فهي صحيحة فالائتمان المصرفي يساعد البنوك التجارية في تفعيل نشاطها وتطورها من خلال دورة.
- مخاطر القروض البنكية هي المخاطر التي يتعرض لها البنك نتيجة نشاطاته التي يقوم بها، صحيحة فهي تعتبر مخاطر القروض من أكثر الأخطار التي تتعرض لها البنوك وذلك لأنها مرتبطة بنشاطه الرئيسي وهو منح الائتمان فكان من الطبيعي إذن أن تخص مخاطر الإقراض بدرجة أولى من قبل المصارف والسلطات الرقابية.
- أثناء منح القروض يتبع البنك سياسات احترازية لتجنب وقوع مخاطر القروض فهي صحيحة لأن السياسات الإحترازية هي إحدى الطرق لمعالجة مخاطر القروض البنكية و ربطه للقروض بضمانات تكون بالنسبة له غطاء للمخاطرة المتوقعة.
- تضع البنوك مجموعة من القواعد والإجراءات التي تمكنها من إدارة مخاطر القروض في ظل الحفاظ على حصة سوقية معتبرة، فهي خاطئة، لأنه ليس بالضرورة أن جميع البنوك التي

تضع الإجراءات والقواعد اللازمة لإدارة مخاطر القروض تحقق أكبر ربح ممكن، في ضوء السياسات التي تهدف لتعظيم الربح.

نتائج و توصيات الدراسة:

و من خلال هذه الدراسة توصلنا الى عدة نتائج نذكر أهمها:

- البنك مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لزبائنها من خالل استلام الودائع مقابل فوائد من أجل استخدامها في عمليات الإقراض وعمليات مالية أخرى.
- منح القروض الوظيفية من الوظائف الأساسية للبنك التجاري.
- تعتبر البنوك التجارية بسبب طبيعة عملها من أكثر المؤسسات المالية تعرضا للمخاطر ويشكل المصدر الأساسي لدخله إلا أنها قد تكون مصدر للمخاطر التي يمكن أن يواجهها عند منحه القروض، لذا يتوجب على إدارة البنك البحث عن السبل الكفيلة للتقليل من هذه المخاطر قدر الإمكان.
- المخاطر هي جزء طبيعي من القرار الائتماني، ومن الناحية العملية يصعب إلى درجة الاستحالة أن تجد قرار ائتماني خال من المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن، ويأتي الضمان كخط دفاع لحالات الطوارئ أو لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد.
- عملية منح القروض لا تتم بصورة عشوائية بل لا بد لها أن تمر عبر مراحل ووفقا لمجموعة من الإجراءات والمعايير التحليلية، ولا بد لأي بنك تجاري عند تعامله مع القروض أن تكون لديه سياسة للإقراض مكتوبة، والتي تعتبر بمثابة مرشد يعتمد عليه في إدارة وظيفة الإقراض في البنك وهي تختلف من بنك لآخر ووفقا لأهدافه ومجالات تخصصه.
- ينفذ بنك الوطني الجزائري وكالة تقرت كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بأنواعه.

بناءا على نتائج الدراسة يمكن تحديد التوصيات الآتية:

- ✓ عدم التساهل في موضوع القروض إذ يجب متابعتها من تاريخ تدعيمها إلى غاية تاريخ استحقاقها.
- ✓ ضرورة اتصال البنوك بشكل مستمر مع المقترضين بهدف توثيق العلاقة معهم وبما يكفل بقاء البنوك على اطلاع دائم وفعلي على أوضاع المقترضين، الأمر الذي يوفر للبنك القدرة على

معرفة المشاكل التي قد يتعرض لها المقترض ومساعدته في حلها إن أمكن ذلك، أو اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة التي تجنب البنك مخاطر تعثر القرض أو تخفف أثر مثل هذه المخاطر.

- ✓ أن يكون القرار الائتماني للبنك مستندا على الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول وعدم الاعتماد على الضمانات وحدها كمرتكز رئيسي للقرار الائتماني.
- ✓ ضرورة وجود وتطبيق سياسات ائتمانية مرنة لدى البنوك، وطلب البنك المركزي من البنوك مراجعة السياسة الائتمانية مرتين على الأقل في السنة حتى تبقى السياسات الائتمانية للبنوك مواكبة لمتغيرات والمستجدات التي لها علاقة بعمل البنوك بشكل عام وبالنشاط الائتماني بشكل خاص.
- ✓ أن تقوم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال مراقبة الآئتمان ومتابعته، بما في ذلك أنظمة الإنذار المبكر للتعثر، وبحيث يتم وضع القرض تحت المراقبة والمتابعة الحثيثة في حال ظهور أحد مؤشرات التعثر أو بعضها عليه.
- ✓ أن تلتزم البنوك بتطبيق أنظمة فعالة في مجال إدارة المخاطر الائتمانية، وفي هذا المجال فإن على البنوك أن تهيء نفسها لتطبيق المعايير الجديدة للجنة بازل التي تساعد البنوك بتطبيق أنظمة فعالة لإدارة المخاطر الائتمانية.
- ✓ أن تلتزم البنوك بصرف قيمة القرض للمقترض على دفعات تتناسب والاحتياجات الفعلية للمشروع الممول، وبحيث تتناسب عملية صرف قيمة القرض مع سير العمل في تنفيذ المشروع في حال كون التمويل لمشروع جديد أو لتوسعة مشروع قائم.

في الأخير، ومن خلال معالجة موضوع الدراسة نأمل أن نكون قد وفقنا في إبراز و إلأمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بآليات الحد من مخاطر القروض البنكية في البنوك التجارية، كما نرجو أن تكون هناك دراسات مستقبلية حول هذا الموضوع.

قائمة المراجع و المصادر

أولا /قائمة المراجع بالعربية:

1- الكتب:

- أ.د.زيان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة البنوك، ط 2 – ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1996.
- أ.د.زينب عوض الله، أ.د.أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان.
- أحمد غنيم، صناعات قرارات الائتمان والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك، مطبعة المستقبل، الإسكندرية، ط 2 ، 1999.
- أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم عفر، الاقتصاد النقدي والمصرفي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 2000.
- إسماعيل أحمد المنشاوي، عبد المنعم مبارك، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- بهية صباح محمود مصباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين.
- حنفي عبد الغفار، أبو قحف عبد السلام، المؤسسات المالية والبنوك التجارية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة، عمان الأردن، 2009
- د.زيان سليم رمضان، محفوظ أحمد جودة، إدارة مخاطر الائتمان، ط 2 – ، 2008 ،جامعة القدس المفتوحة، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات.
- د.عبد الواحد غردة، محاضرات في الاقتصاد البنكي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945قالمة.
- د.محمد مصطفى السنهوري، إدارة البنوك التجارية، ، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013.
- رشاد نعمان شايع العامري، الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2013.

- زكريا الدوري، يسرى السمراني، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- شاكر القزويني، محاضرات اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات، الجزائر، 1987.
- صبحي تادرس فريصة، النقود و البنوك، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، 1984.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، مصر، 2007 .
- طارق عبد العال حماد، تقييم أداء المصارف التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
- طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالة لخدمة البنوك الشاملة، مصر، 1998.
- عبد الحق بوعتروس، الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة قسنطينة، 2000.
- عبد الغفار حنفي، الأسواق و المؤسسات المالية، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، الإسكندرية مصر، 2001.
- عبد المطلب عبد الحميد، العولمة واقتصاديات البنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر ، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد،النظرية الاقتصادية وتحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية لنشر والتوزيع الإسكندرية، 2003.
- عبد المعطي رضا رشيد، محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر والطباعة، لأردن، 1999.
- فؤاد توفيق ياسين،احمد عبد الله درويش،**المحاسبة المعرفية في البنوك التجارية والإسلامية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 1996.
- فريد راغب النجار، إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- فلاح حسن الحسيني، المؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، 1997.
- محمد داود عثمان، إدارة و تحليل الائتمان و مخاطره، عمان، دار الفكر للنشر و التوزيع، 2013.

- محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، الطبعة الاولى، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- محمد صالح حناوي، عبد الفتاح السلام، المؤسسات المالية البورصة و البنوك التجارية ، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المنهج للنشر و التوزيع عمان الأردن، 2006.
- محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
- محمد محمود عبد ربه، محاسبة التكاليف، الدار الجامعية، 2000.
- محمود حسين الوادي و آخرون، النقود و المصارف، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2010.
- منير إبراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليل معاصر المكتب العربي للطباعة والنشر، ط 4، 1999.
- مهند حنا نقولا عيسى، إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية، دار الراية لمنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، جامعة الموصل، العراق، 1995.
- هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين سيغ آرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، 2009.

2- المقالات والمجلات:

- بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، مداخلة مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي نظام حماية الودائع و الحوكمة، ملتقى علمي حول الإصلاح المصرفي في ضل التطورات العالمية الراهنة بالجزائر واقع وآفاق، جامعة ورقلة، أيام 11 و 12 مارس2008 .
- حرفوش سهام، صحراوي إيمان، مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الائتمانية للبنوك في التخفيف من حدة الأزمة المالية الحالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية أيام 21 – 20 أكتوبر 2009 .

- د.رشيد درغال، ملخص محاضرات مقياس المؤسسات المالية و البنوك السداسي الأول، كلية العلوم الإسلامية، قسم الشريعة، تخصص الشريعة و قانون، جامعة باتنة 1 ، 2020-2021.
- رحيم حسن سليم حمود، مداخلة بعنوان استخدام الأساليب الكمية في ترشيد واتخاذ قرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الملتقى الوطني الأول، المركز الجامعي برج بوعريريج، 23 و 24 ،نوفمبر 2008.
- عبد الناصر سيد درويش، إطار مقترح في إستراتيجيات تخطيط وتدقيق الحسابات بشأن المخاطر في المصارف التجارية، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي العلمي السابع حول" إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة"، كلية العلوم الاقتصادية و الإدارية؛ جامعة اليرموك، الأردن، يومي، 16 و17 أفريل 2007 .
- مجلة إضاءات مالية، نشرة توعية يصدرها معهد الدراسات المصرفية، الكويت، ديسمبر – 2012، السلسلة الخامسة، العدد 5.
- محمد براق،خالد بن عمر، مداخلة بعنوان" :القروض البنكية المتعثرة الأسباب والحلول"، المؤتمر العلمي الدولي الثاني إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر،- 11و 13 مارس 2008.
- نصر عبد الكريم، مصطفى أبو صلاح، ورقة عمل بعنوان المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل2 – ، دراسة حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، المنعقد في4 و 5 جويلية 2007
- نعيمة بن عامر، المخاطر و التنظيم الاحترازي في منح القروض، ملتقى المنومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر.2004

3- المذكرات والرسائل الجامعية:

- أحلام عقون، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي ، مذكرة للنيل شهادة ماستر، جامعة أم البواقي، 2012-2013.
- أحلام عقون، تسيير مخاطر القروض البنكية وفقا للمعايير الدولية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية المجمع الجهوي للاستغلال أم البواقي مذكرة مكملة للنيل شهادة الماستر في علو التسيير، جامعة أم البواقي،2012-2013.

- البركة، مذكرة مقدمة للنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008-2009،
- بن شيخة هناء، أساليب إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية في ظل مقررات لجنة بازل، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص :نقود ومالية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية،2013 -2014.
- بولقرون مبروكة، مخاطر القروض البنكية و طرق معالجتها في الجزائر دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة بسكرة ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في علوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية، جامعة بسكرة، 2013 -2014.
- خلادي سهام، زيادة نادية، مذكرة التخرج لنيل شهادة الليسانس فرع مالية "مخاطرة البنكية"،جامعة دالي إبراهيم، 2004- 2005.
- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية – حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية و بنك
- ذهبية بلعيد، الرقابة المصرفية و دورها في أداء البنوك الجزائرية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية، رسالة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب البليدة، 2007-2008.
- رزيقات حبيبة، برابح راوية، آلية تسيير مخاطر القروض في البنوك التجارية- دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية وكالة المسيلة- ، مذكرة لنيل شهادة ماستر، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2018-2019.
- شهرزاد نجعوم،إدارة المخاطر القروض المتعثرة في البنوك التجارية – دراسة حالة ببنك الفلاحة و التنمية الريفية بأم البواقي، مذكرة مقدمة للنيل شهادة ماستر،قسم علوم التجارية،جامعة أم البواقي، 2013-2014.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية،
- فاتح حاج محمد، دراسة المخطط المحاسبي للبنوك و المؤسسات المالية النقدية و مدى تطبيقه دراسة حالة الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط، رسالة- – ماجيستر في العلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000-2001.

- هبال عادل، إشكالية القروض المصرفية المتعثرة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.

ثانيا /قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Anne Marie percie du Sert, Risque et Contrôle de risque, Economica, 1999.
- Bernard Barthélémy, Gestion des risques, méthode d'optimisation globale, édition d'organisation, paris, 2002.

الملاحق

الملحق1: ورقة الدراسة المالية:

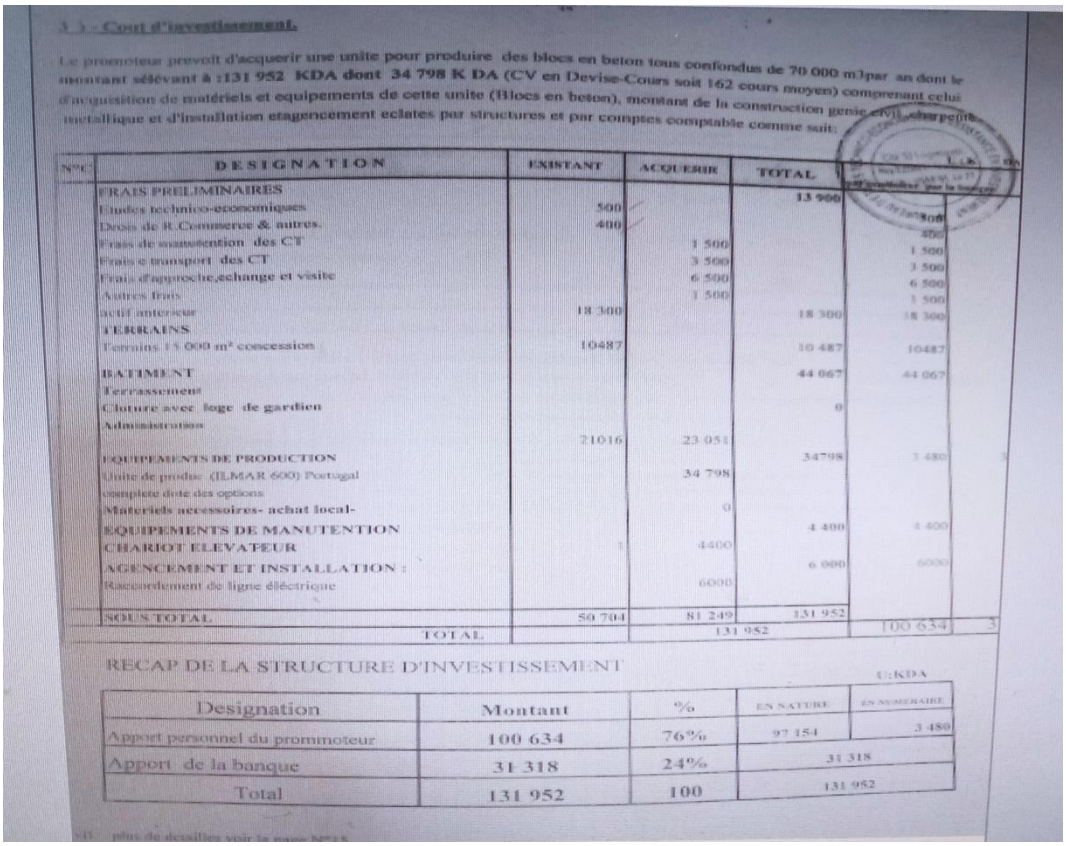

3) - Cout d'investissement.

Le promoteur prevoit d'acquerir une unite pour produire des blocs en beton tous confondus de 70 000 m3par an dont le montant sélévant à :131 952 KDA dont 34 798 K DA (CV en Devise-Cours soit 162 cours moyen) comprenant celui d'acquisition de matériels et equipements de cette unite (Blocs en beton), montant de la construction genie civil, charpente metallique et d'installation etagencement eclates par structures et par comptes comptable comme suit:

N°C	DESIGNATION	EXISTANT	ACQUERIR	TOTAL	
	FRAIS PRELIMINAIRES			13 900	
	Etudes technico-economiques	500			500
	Droits de R.Commerce & autres.	400			400
	Frais de souscention des CT		1 500		1 500
	Frais e transport des CT		3 500		3 500
	Frais d'approche,echange et visite		6 500		6 500
	Autres frais		1 500		1 500
	actif antereur	18 300		18 300	18 300
	TERRAINS				
	Terrains 15 000 m² concession	10487		10 487	10487
	BATIMENT			44 067	44 067
	Terrassement				
	Cloture avec loge de gardien			0	
	Administration				
		21016	23 051		
	EQUIPEMENTS DE PRODUCTION			34798	3 480
	Unite de produc (ILMAR 600) Portugal		34 798		
	complete dote des options				
	Materiels accessoires- achat local-		0		
	EQUIPEMENTS DE MANUTENTION			4 400	4 400
	CHARIOT ELEVATEUR	1	4400		
	AGENCEMENT ET INSTALLATION :			6 000	6000
	Raccordement de ligne électrique		6000		
	SOUS TOTAL	50 704	81 249	131 952	
	TOTAL		131 952		100 634

RECAP DE LA STRUCTURE D'INVESTISSEMENT

U:KDA

Designation	Montant	%	EN NATURE	EN NUMERAIRE
Apport personnel du prommoteur	100 634	76%	97 154	3 480
Apport de la banque	31 318	24%	31 318	
Total	131 952	100	131 952	

الملحق2: مخطط الوقائي:

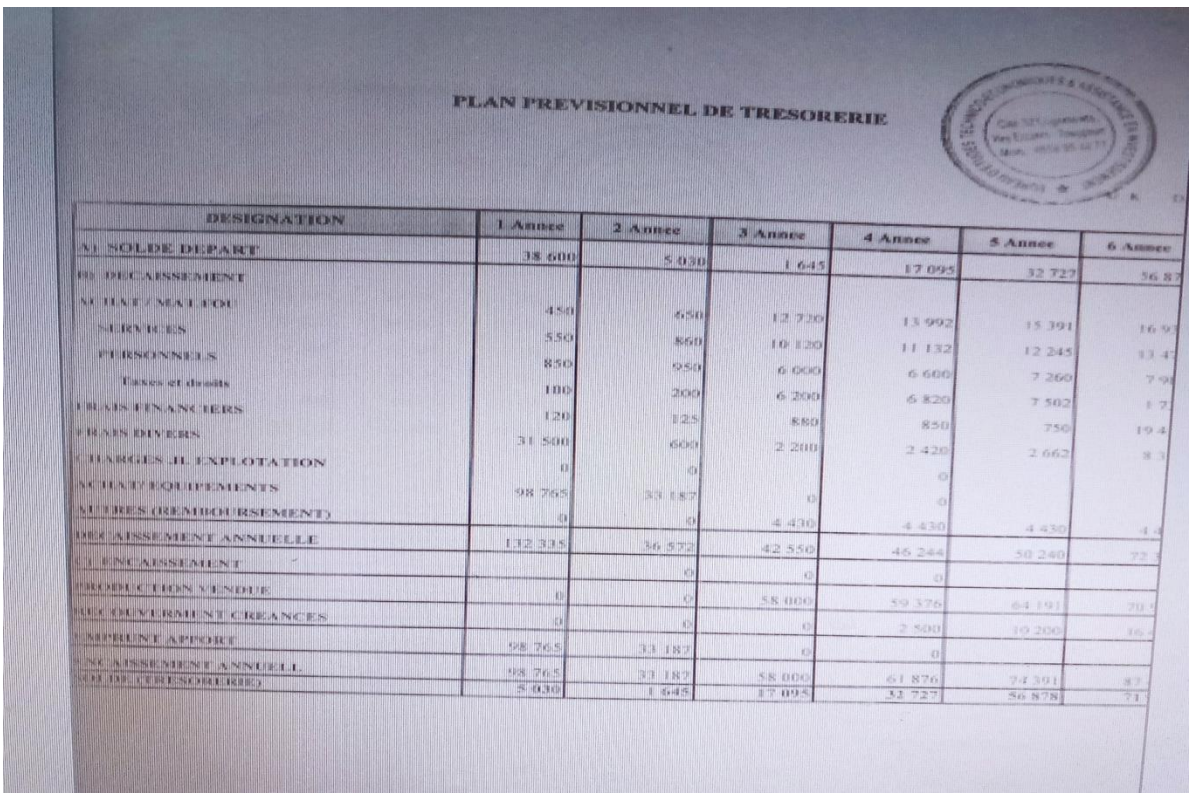

PLAN PREVISIONNEL DE TRESORERIE

DESIGNATION	1 Annee	2 Annee	3 Annee	4 Annee	5 Annee	6 Annee
A) SOLDE DEPART	38 600	5 030	1 645	17 095	32 727	56 87
B) DECAISSEMENT						
ACHAT / MATIERE	450	650	12 730	13 992	15 391	16 93
SERVICES	550	860	10 120	11 132	12 245	13 47
PERSONNELS	850	950	6 000	6 600	7 260	7 98
Taxes et droits	100	200	6 200	6 820	7 502	1 7
FRAIS FINANCIERS	120	125	880	850	750	19 4
FRAIS DIVERS	31 500	600	2 200	2 420	2 662	8 3
CHARGES EL EXPLOTATION	0	0		0		
ACHAT EQUIPEMENTS	98 765	33 187	0	0		
AUTRES (REMBOURSEMENT)	0	0	4 430	4 430	4 430	4 4
DECAISSEMENT ANNUELLE	132 335	36 572	42 550	46 244	50 240	77
C) ENCAISSEMENT		0	0	0		
PRODUCTION VENDUE	0	0	58 000	59 376	64 191	70
RECOUVREMENT CREANCES	0	0	0	2 500	10 200	16
APPEL/UNE APPORT	98 765	33 187	0	0		
ENCAISSEMENT ANNUELL	98 765	33 187	58 000	61 876	74 391	87
SOLDE (TRESORERIE)	5 030	1 645	17 095	32 727	56 878	71

الملحق3: ورقة الأصول:

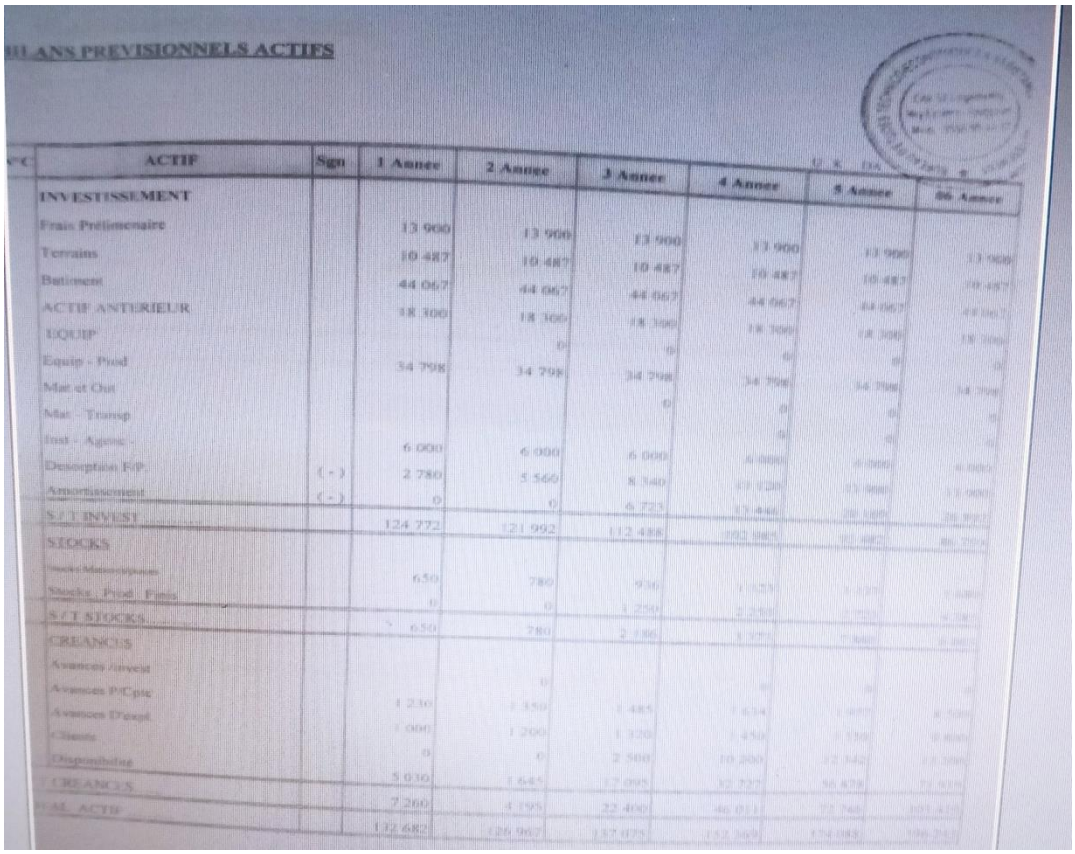

BILANS PREVISIONNELS ACTIFS

N°C	ACTIF	Sign	1 Annee	2 Annee	3 Annee	4 Annee	5 Annee	06 Annee
	INVESTISSEMENT							
	Frais Préliminaire		13 900	13 900	13 900	13 900	13 900	13 900
	Terrains		10 487	10 487	10 487	10 487	10 487	10 487
	Batiment		44 067	44 067	44 067	44 067	44 067	44 067
	ACTIF ANTERIEUR		18 300	18 300	18 300	18 300	18 300	18 300
	EQUIP		0	0	0	0	0	0
	Equip - Prod		34 798	34 798	34 798	34 798	34 798	34 798
	Mat et Out				0	0	0	0
	Mat - Transp					0	0	0
	Inst - Agenc -						0	0
	Desseptaire FP		6 000	6 000	6 000	6 000	6 000	6 000
	Amortissement	(-)	2 780	5 560	8 340	11 120	13 900	16 680
	S / T INVEST	(-)	0	0	6 723	13 446	20 169	26 892
			124 772	121 992	112 488	102 586	92 482	81 779
	STOCKS							
	Stocks Marchandises		650	780	936	1 123	1 348	1 618
	Stocks Prod. Finis		0	0	1 550	2 325	3 488	5 232
	S / T STOCKS		650	780	2 486	3 447	4 836	6 850
	CREANCES							
	Avances /Invest		0	0	0	0	0	0
	Avances P/Cpte		1 230	1 350	1 485	1 634	1 797	1 977
	Avances Dexpl		1 000	1 200	1 320	452	1 597	1 757
	Clients		0	0	2 580	10 200	12 942	15 888
	Disponibilité		5 030	1 645	17 095	32 737	56 478	71 870
	CREANCES		7 260	4 195	22 480	46 024	72 814	91 492
	TOTAL ACTIF		132 682	126 967	137 075	152 369	174 088	196 243

الملحق4: ورقة الخصوم:

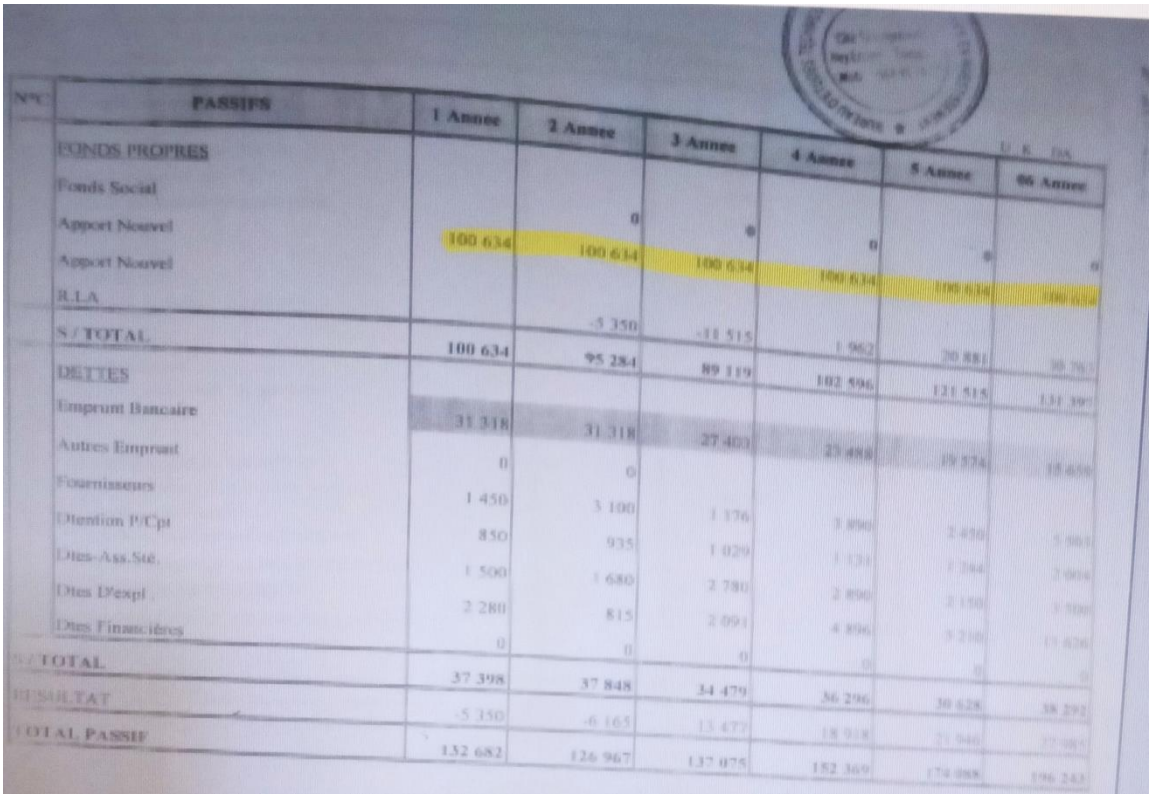

N°C	PASSIFS	1 Annee	2 Annee	3 Annee	4 Annee	5 Annee	06 Annee
	FONDS PROPRES						
	Fonds Social		0	0	0	0	0
	Apport Nouvel	100 634	100 634	100 634	100 634	100 634	100 634
	Apport Nouvel						
	R.I.A		-5 350	-11 515	1 962	20 881	38 797
	S / TOTAL	100 634	95 284	89 119	102 596	121 515	139 431
	DETTES						
	Emprunt Bancaire	31 318	31 318	27 403	23 488	19 574	15 659
	Autres Emprunt	0	0				
	Fournisseurs	1 450	3 100	1 176	3 890	2 470	3 983
	Dtention P/Cpt	850	935	1 029	1 131	1 244	1 369
	Dtes-Ass.Ste.	1 500	1 680	2 780	2 890	2 150	1 720
	Dtes Dexpl	2 280	815	2 091	4 896	5 310	11 636
	Dtes Financières	0	0	0	0	0	0
	S / TOTAL	37 398	37 848	34 479	36 296	30 628	38 293
	RESULTAT	-5 350	-6 165	13 477	18 918	21 946	17 987
	TOTAL PASSIF	132 682	126 967	137 075	152 369	174 088	196 243